الوضع الجيوسياسي في محافظة الخليل

2018

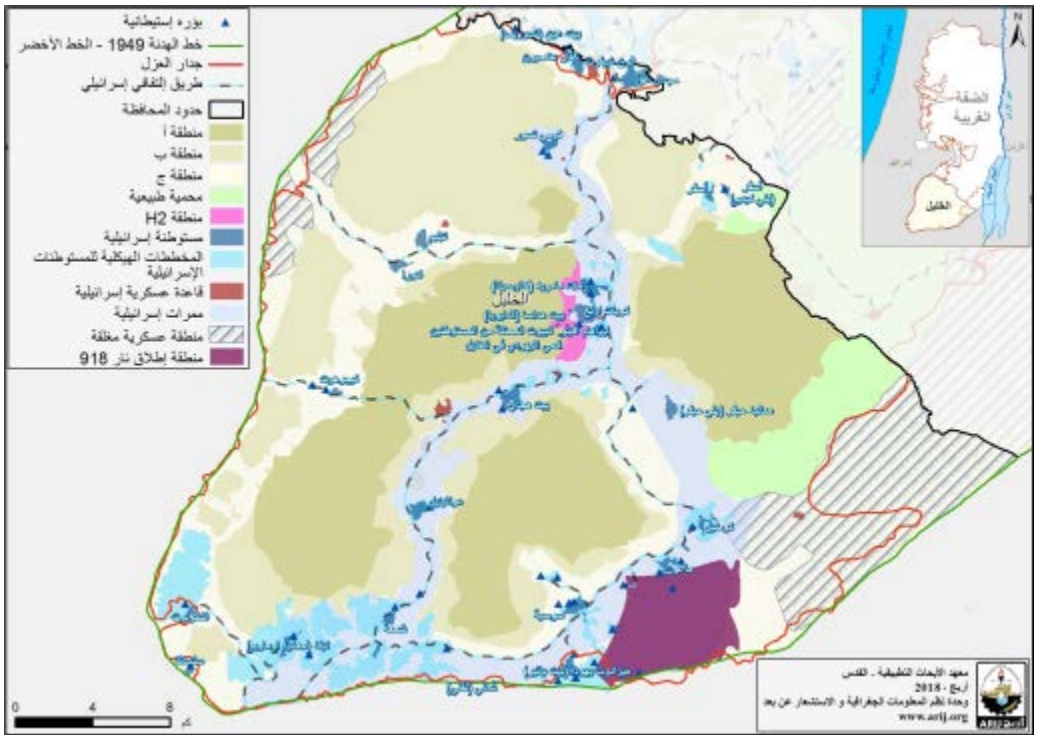

معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)

ال ةحصي ذ هيكق في ذ قجر؟ ل م لسنفظ ك خ عبك و ك لزاتغول هفتك ك جيئ ك ثفظ ع لإزفيقي ك ك ك ثوري مى" ك ل لهك ل مى لإ ةحتي ع لإدنهاى .
لحتهيئ ةهدائ ع ب هيكق في ذ مى ال ع نغ ب هدلز ألكي ب ةمدى ك لسنفظ هلا تمع ق ز ائى ح ك ل مى لإ حيك هجه ب مطنتك ل هلك.

محتوى التقرير

1- محافظة الخليل: الموقع الجغرافي والمساحة
2- الوضع الجيوسياسي في محافظة الخليل ضمن اطار اتفاقية اوسلو
3- **مدينة الخليل (بروتوكول H2/H1)**

4- الانتهاكات الإسرائيلية بحق الاراضي والممتلكات في محافظة الخليل
- عنف المستوطنين الإسرائيليين في محافظة الخليل
- سياسة الهدم الاسرائيلية في محافظة الخليل

5- النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في محافظة الخليل
- المستوطنات الاسرائيلية في محافظة الخليل
- البؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة الخليل
- القواعد العسكرية الإسرائيلية في محافظة الخليل

6- المخططات الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة الخليل
- المستوطنات الاسرائيلية ذات الاولوية الوطنية في محافظة الخليل
- الإعلان عن إنشاء أحياء استيطانية إسرائيلية في محافظة الخليل
- اسرائيل تستثمر 400,000 شيقل إسرائيلي لأعمال البنية التحتية في مستوطنة "نيجهوت" الإسرائيلية جنوبي الخليل
- مشروع طريق البحر الميت – "غوش عتصيون"
- شرعنة بؤرة افيجال الاستيطانية في محافظة الخليل
- المستوطنون الاسرائيليون يقيمون ثلاث بؤر استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة
- اسرائيل تمهد لمصادرة الاراضي الفلسطينية بالقرب من مستوطنة كريات أربع في قلب مدينة الخليل
- مخططات اسرائيلية لبناء 64,000 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة
- اخلاء ثلاث قواعد عسكرية اسرائيلية للسماح للمستوطنات الاسرائيلية بالتوسع
- ضم التجمع الاستيطاني "كريات أربع" الى حدود اسرائيل
- اسرائيل تعلن الحرم الابراهيمي ضمن قائمة المواقع الاثرية الاسرائيلية

7- مصادرة الاراضي الاسرائيلية في محافظة الخليل

- **المصادرة بذريعة "أراضي الدولة "،الوجه الاستيطاني الاول للحكومة الاسرائيلية**

حالة دراسية: اسرائيل تعلن الاستيلاء على 3799 دونما من أراضي محافظتي بيت لحم والخليل

- **مناطق عسكرية مغلقة تلتهم مساحات شاسعة من اراضي محافظة الخليل**

تمديد سريان مصادرة ما يزيد عن 400 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية

8- الممرات الاستيطانية الرابطة في محافظة الخليل

9- محافظة الخليل ومخطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي

9.1 الآثار السلبية المترتبة على بناء جدار العزل العنصري في محافظة الخليل

- أثر جدار العزل العنصري على القطاع الزراعي
- أثر جدار العزل العنصري على التنوع الحيوي
- أثر جدار العزل العنصري على الواقع السياسي
- جدار العزل العنصري الاسرائيلي والقانون الدولي

10- المعابر الاسرائيلية في محافظة الخليل

11- الحواجز العسكرية الاسرائيلية في محافظة الخليل

12-الطرق الالتفافية الإسرائيلية في محافظة الخليل

- حالة دراسية: طريق استيطاني اسرائيلي بين الحرم الابراهيمي والمستوطنات الإسرائيلية في البلدة القديمة في الخليل

13- الاوامر العسكرية الاسرائيلية في محافظة الخليل

مُلخص

1- محافظة الخليل: الموقع الجغرافي والمساحة

تقع محافظة الخليل في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية، إلى الجنوب من مدينة القدس، وعلى بعد حوالي 36 كم منها. يحدها من الشمال محافظة بيت لحم، ومن الجهات الثلاث الأخرى، الجنوبية والشرقية والغربية خط الهدنة (الخط الأخضر للعام 1949). ويبلغ التعداد السكاني في محافظة الخليل 684,246 نسمة[1].

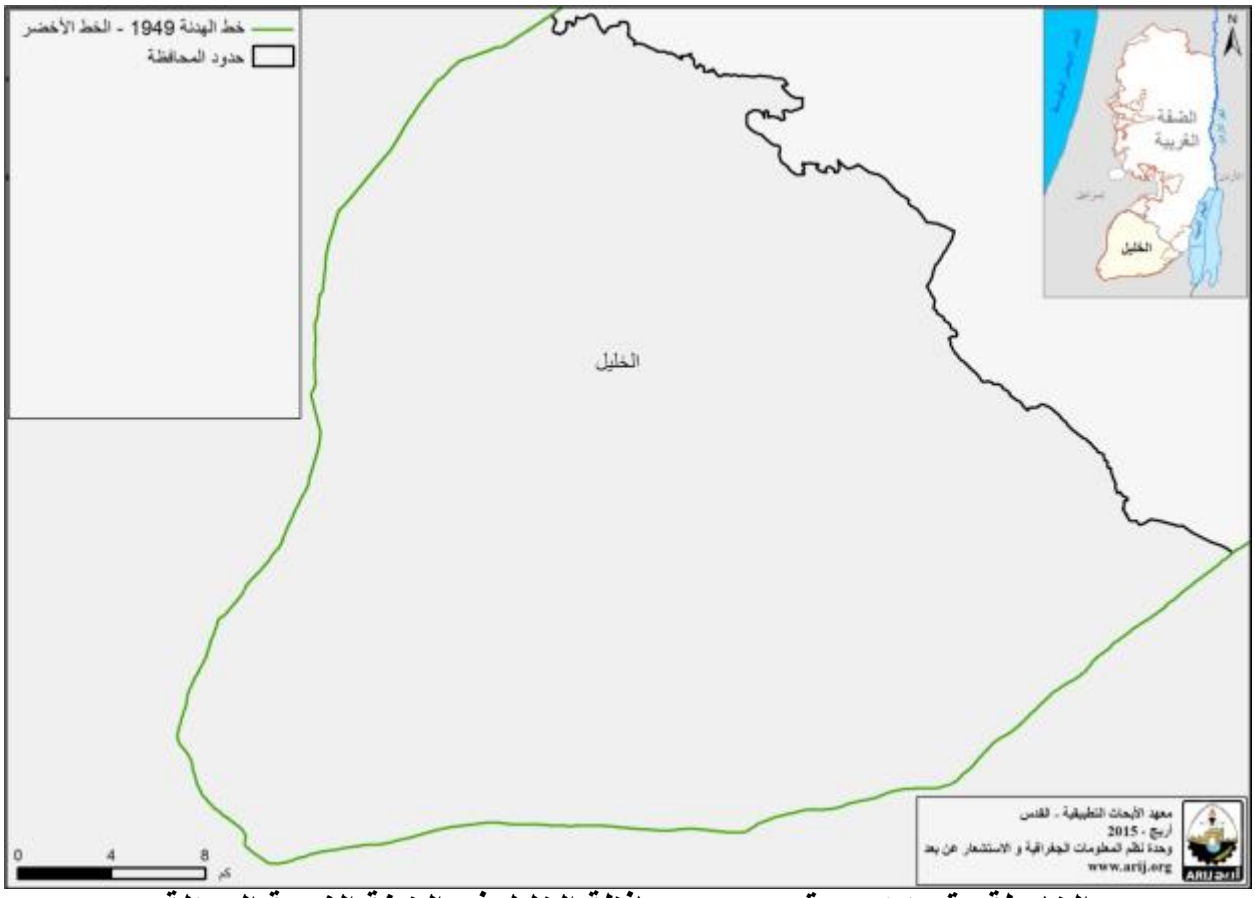

الخارطة رقم (1): موقع وحدود محافظة الخليل في الضفة الغربية المحتلة

وتعتبر محافظة الخليل من أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث المساحة وتعداد السكان حيث تبلغ مساحة المحافظة 996,664 دونم (996.6 كم مربع)، وفيها اكبر المساحات الزراعية. وبحسب طبيعة استعمالات الأراضي في المحافظة، فان هذه المساحة تضم ما يلي: المناطق السكنية الفلسطينية، والمستوطنات الإسرائيلية، والقواعد العسكرية الإسرائيلية، والمناطق العسكرية المغلقة والمحميات

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017

الطبيعيـة ومنـاطق الغابـات والمنـاطق المفتوحـة والأراضـي الصـالحة للزراعـة. الجـدول رقـم (1) و **الخارطة** رقم (2) يظهران استعمالات الاراضي والغطاء النباتي في محافظة الخليل

الجدول رقم (1): استعمالات الأراضي والغطاء النباتي في محافظة الخليل	
استخدامات الأراضي والغطاء النباتي لمحافظة الخليل	**المساحة (دونم)**
أراضي صالحة للزراعة	172794
غابات	12249
زراعات متنوعة	29969
مناطق صناعية وتجارية	3150
محاجر وحفريات	12383
أراضي مفتوحة	355463
أشجار	169570
بيوت بلاستيكية	1273
أعشاب وشجيرات رعوية	3081
مناطق ترفيهية - ملاعب	100
مسطحات مائية	7
مراعي	138013
قواعد عسكرية إسرائيلية	1490
بؤر استيطانية	134
مستوطنات إسرائيلية	11874
مناطق عمرانية فلسطينية	83596
مقابر	226
مسار الجدار	1292
المجموع	**996664**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية- القدس (أريج) 2018	

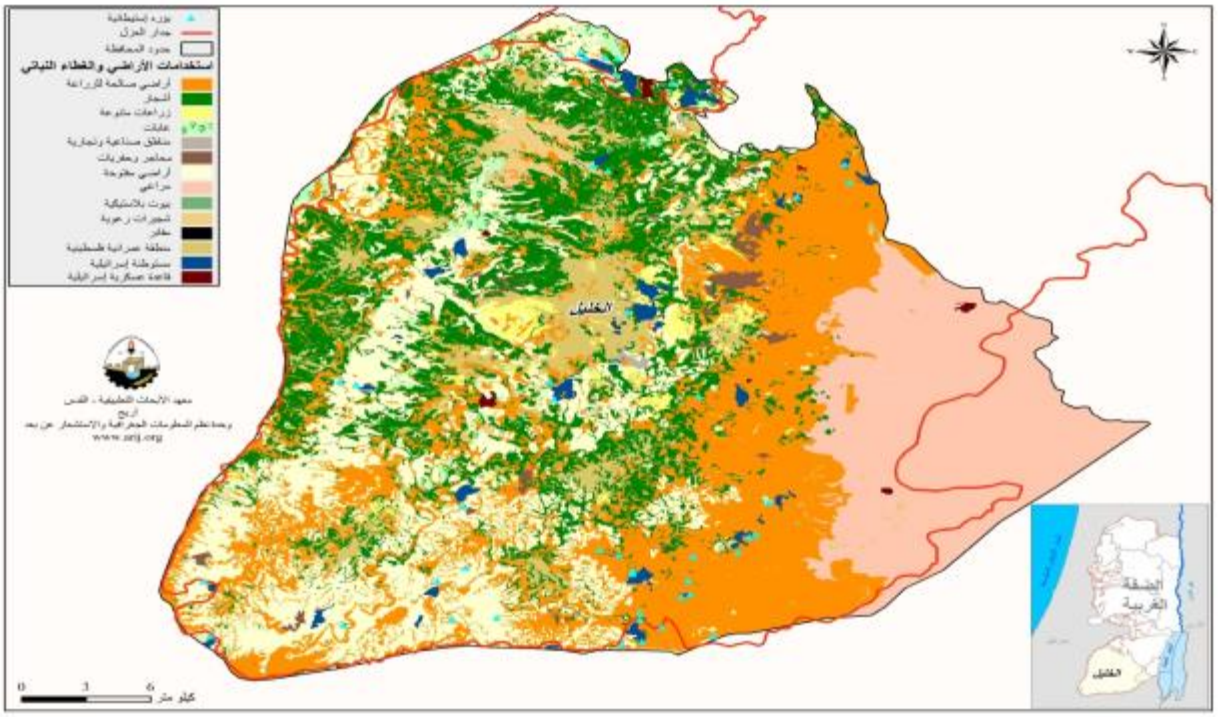

الخارطة رقم (2): استعمالات الأراضي والغطاء النباتي في محافظة الخليل

يوجد تقسيمان إداريان مختلفان للتجمعات السكانية في فلسطين. الأول، وضعه البريطانيون زمن الانتداب البريطاني لفلسطين (1918-1948)، والثاني وضعته سلطات الاحتلال الإسرائيلي عقب احتلالها للاراضي الفلسطينية في العام 1967 والذي من خلاله تم تصنيف محافظة الخليل إلى 20 منطقة إدارية، ومن ثم تم تصنيف هذه المناطق إلى ثلاث مجموعات؛ منطقة شمال الخليل، ومنطقة وسط الخليل، ومنطقة جنوب الخليل. الجدول رقم (2) يعرض التجمعات الفلسطينية الرئيسية في محافظة الخليل وفق التقسيم الاداري خلال الحكم العسكري الاسرائيلي:

الجدول رقم (2): التجمعات الفلسطينية الرئيسية في محافظة الخليل وفقا للتقسيم الإداري خلال الحكم العسكري الاسرائيلي لفلسطين

الرقم	منطقة شمال الخليل	العدد	منطقة وسط الخليل	العدد	منطقة جنوب الخليل
1	بيت أولا	1	الخليل	1	الظاهرية
2	بيت كاحل	2	دورا	2	السموع
3	خربة جمرورة			3	الريحية
4	بيت أمر			4	يطا
5	حلحول				
6	إذنا				

7	خاراس		
8	نوبا		
9	صوريف		
10	تفوح		
11	ترقوميا		
12	سعير		
13	الشيوخ		
14	بني نعيم		
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)			

وقبل **حرب العام 1948** التي نشبت على الارض الفلسطينية بين الدول العربية واسرائيل، كانت مساحة محافظة الخليل تصل الى 2,076 كم^2 . وعندما تم رسم خط الهدنة في العام 1949، فقدت المحافظة نحو 48٪ من أراضيها لتصبح اليوم داخل مناطق الخط الاخضر، على الجانب الاسرائيلي. وبناء عليه، بلغت مساحة المحافظة 996,664 دونم ، وهذه المساحة تشكل ما يقارب 17.6٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية المحتلة.

2- الوضع الجيوسياسي في محافظة الخليل ضمن اطار اتفاقية اوسلو

بدأت الانتفاضة الأولى عام 1987 رفضاً من الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وللمطالبة بحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. و في العام 1991، عقد مؤتمر مدريد للسلام على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وتطبيق قرارات مجلس الأمن 242 و 338 التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من المناطق التي احتلتها في العام 1967. وعقدت عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، حيث كان الجانب الفلسطيني يؤكد فيها على ضرورة وقف الاستيطان باعتباره العنصر الرئيسي الذي يقف حجر عثرة أمام تقدم المفاوضات.

وفي العاصمة النرويجية أوسلو جرت مفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية من اجل التوصل إلى سلام عادل ودائم، وانتهت بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في 13 أيلول عام 1993، وتبع ذلك توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية التي تضمنت انسحاب الجيش الإسرائيلي من أجزاء من قطاع غزة وأريحا. وقد حددت المرحلة الانتقالية بخمس سنوات على أن تنتهي في أيار 1999 بحيث يتم في نهايتها حل العقبات الرئيسية مثل الحدود و المستوطنات واللاجئين والمياه والقدس. فنتج عن اتفاقية أوسلو الأولى (أيار 1994) انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من حوالي 70% من مساحة قطاع غزة ومساحة محدودة من محافظة أريحا.

أما اتفاقية أوسلو الثانية والتي تم توقيعها بتاريخ 28 أيلول عام 1995 تضمنت إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني ووضعت جدولا زمنيا لانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان الفلسطينيين. وبناءًا على اتفاقية أوسلو الثانية تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق وهي:-

- منطقة أ، حيث تتمتع السلطة الفلسطينية بكامل السيطرة الامنية و الادارية حيث تتكون منطقة أ من الأجزاء الرئيسية للمدن الكبيرة في الضفة الغربية.
- منطقة ب وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. و تسيطر السلطة الوطنية الفلسطينية على كامل الشؤون المدنية أما إسرائيل فتسيطر على الشؤون الأمنية.
- اما منطقة ج وهي تغطي باقي المساحة خارج منطقتي أ و ب ولإسرائيل كامل السيطرة على هذه المنطقة أمنيا و اداريا وهي تتكون من جميع المستوطنات الإسرائيلية ومعظم الأراضي الفلسطينية غير المأهولة أو المناطق ريفية المأهولة بشكل محدود.

وفي محافظة الخليل، تم تصنيف ما مساحته 251,376 دونما (251.3 كم مربع) كمنطقة "أ" ، في حين تم تصنيف 236,619 دونما (236.6 كم مربع) من أراضي محافظة الخليل كمنطقة "ب"، فيما خضع 465,548 دونما (465.5 كم مربع) من اراضي محافظة الخليل الى تصنيف منطقة "ج"، كما تم تصنيف ما مجموعه 38,832 دونم "محمية طبيعية" **الجدول رقم (3)** يبين تصنيفات الاراضي في محافظة الخليل وفقا لاتفاقية أوسلو الثانية في العام 1995

الجدول رقم (3): تصنيف الاراضي في محافظة الخليل وفقا لاتفاقية أوسلو الثانية - المرحلة الانتقالية (1995)		
التصنيف	**المساحة (بالدونم)**	**النسبة المئوية من المساحة الكلية لمحافظة الخليل**
منطقة أ	251,376	25.2
منطقة ب	236,619	23.7
منطقة ج	465,548	46.7
محميات طبيعية	38,832	3.6
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2018		

والجدير بالذكر، أن غالبية السكان يتمركزون في المناطق المصنفة "ا" و "ب" و التي تشكل 48.9% (487.9 **كم مربع**) فقط من المساحة الكلية لمحافظة الخليل (**996.6 كم مربع**). أما مناطق "ج" والمحميات الطبيعية والتي تشكل 50.3% من مساحة المحافظة الكلية (996.6 كم مربع)، فما زالت تخضع للسيادة الاسرائيلية الكاملة حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الاشكال الا بتصريح صادر عن السلطات الاسرائيلية المختصة. والجدير بالذكر أن معظم

الأراضي الواقعة في المناطق المصنفة "ج" تشمل على الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة الخصبة والغنية بمصادر المياه الطبيعية والتي تشكل مصدر دخل رئيسي لأهالي محافظة الخليل.
أنظر الخارطة رقم (3):

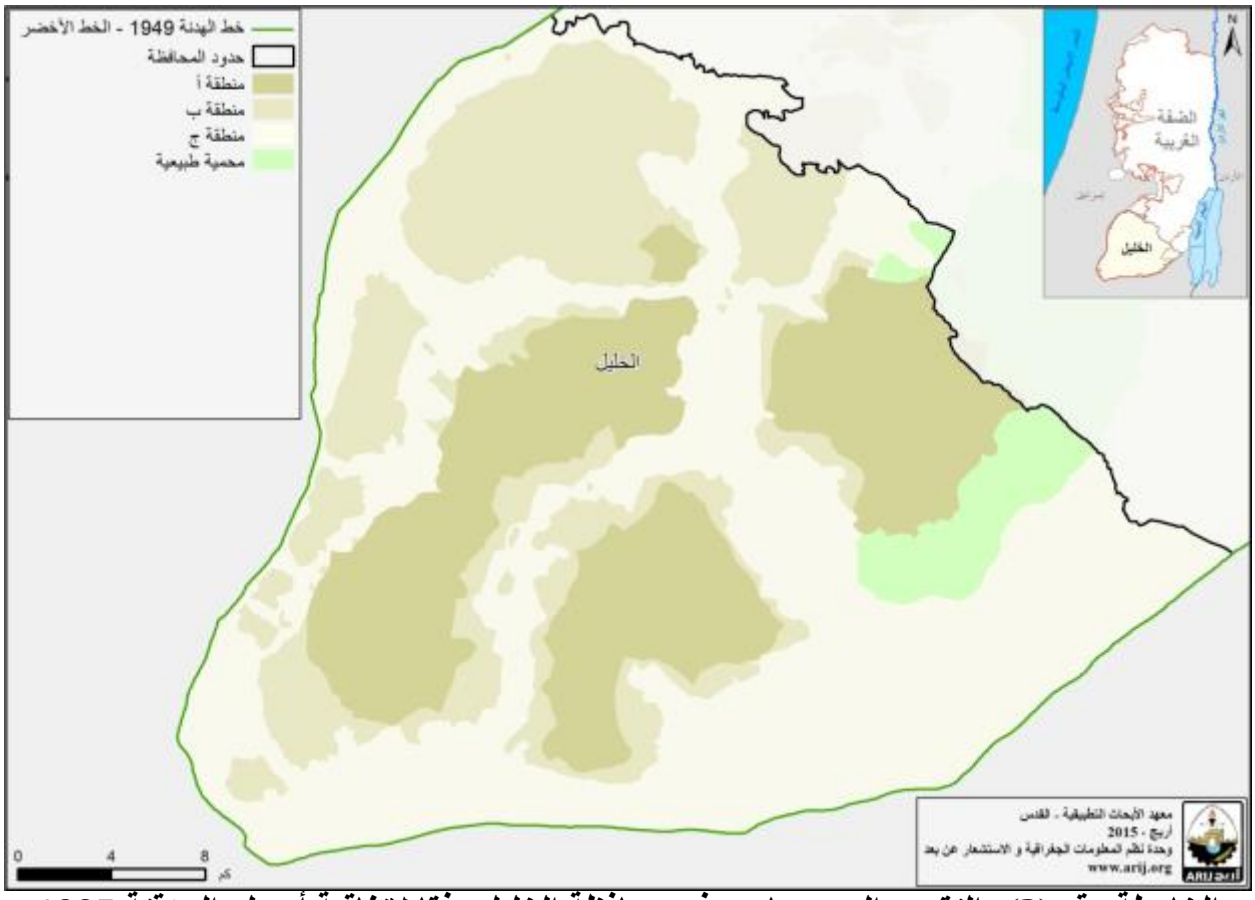

الخارطة رقم (3): التقسيم الجيوسياسي في محافظة الخليل وفقا لاتفاقية أوسلو المؤقتة 1995

3- مدينة الخليل (بروتوكول H2/H1)

في الخامس عشر من شهر كانون الثاني من العام 1997، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بروتوكول الخليل، والذي قسم مدينة الخليل إلى منطقتين: H1 و H2 ؛ بحيث تغطي منطقة H2 (مساحتها 4289 دونم) ما يقارب 9.2٪ من مساحة حدود البلدية لمدينة الخليل (مساحة مدينة الخليل 46,162 دونم)، وتضم منطقة السوق القديم بأكملها والحرم الابراهيمي ومناطق المستوطنات مثل كريات أربع وجفعات خارصينا وجفعات هعافوت ومستوطنات أبراهام أفينو وبيت رومانو وبيت هداسا وتل الرميدة والمناطق المجاورة للمستوطنات هذا بالإضافة الى عددا من المدارس الفلسطينية والمساجد والمناطق الاثرية في المنطقة. وبحسب الاتفاقيات الموقعة، تخضع منطقة H2 بشكل كامل لسيطرة الجيش الاحتلال الإسرائيلي امنيا واداريا. ويقطن المنطقة H2 اليوم نحو 35,000 فلسطيني ويواجهون أكثر من 71 حاجز/ عائق اسرائيلي، فيما يقطن المنطقة ما يزيد عن 600 مستوطن

إسرائيلي فقط، ويحرسهم مئات الجنود الإسرائيليين. وتتنوع هذه الحواجز/ العوائق المنتشرة في منطقة H2، بين حواجز دائم، وبوابات حديدية، واسلاك شائكة، وغيره من العوائق، التي تحد من حركة الفلسطينيين في تلك المنطقة. أنظر الجدول رقم (4) الذي يوضح انواع الحواجز/ العوائق الاسرائيلية في منطقة H2.

الجدول رقم (4): الحواجز/ العوائق الاسرائيلية في منطقة H2 في مدينة الخليل	
نوع الحاجز أو العائق	**العدد**
اسلاك شائكة	3
براميل اسمنتية	4
حاجز دائم	10
سياج حديدي	2
بوابات حديدية	9
جدار حديدي	1
حاجز مؤقت أو جزئي	1
حواجز اسمنتية	31
بوابات اسمنتية	9
باب دوار	1
المجموع	**71**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية القدس- (أريج) 2018	

كما أن منطقة H2 مغلقة تماما أمام الفلسطينيين وخصوصا منطقة السوق القديم الذي كان يعتبر عصب التجارة في المدينة، وهي تحت حراسة أمنية اسرائيلية مشددة، إضافة إلى وجود نقاط التفتيش والمتاريس والحواجز العسكرية والتي تقطع الطرق المؤدية إلى أجزاء أخرى من المدينة (منطقةH1)، بحيث لا يستطيع الفلسطينيون من مختلف أنحاء المدينة الوصول إلى أسواق المدينة القديمة، بما فيها سوق الخضار وسوق الذهب وسوق الألبان وسوق الجلود وغيرها، والتي خضعت للإغلاق منذ بداية الانتفاضة الثانية في شهر ايلول من العام 2000. هذا بالإضافة إلى القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في الطرق القريبة من المستوطنات. أنظر الخارطة رقم (4) التي توضح مدينة الخليل (برتوكول H1&H2).

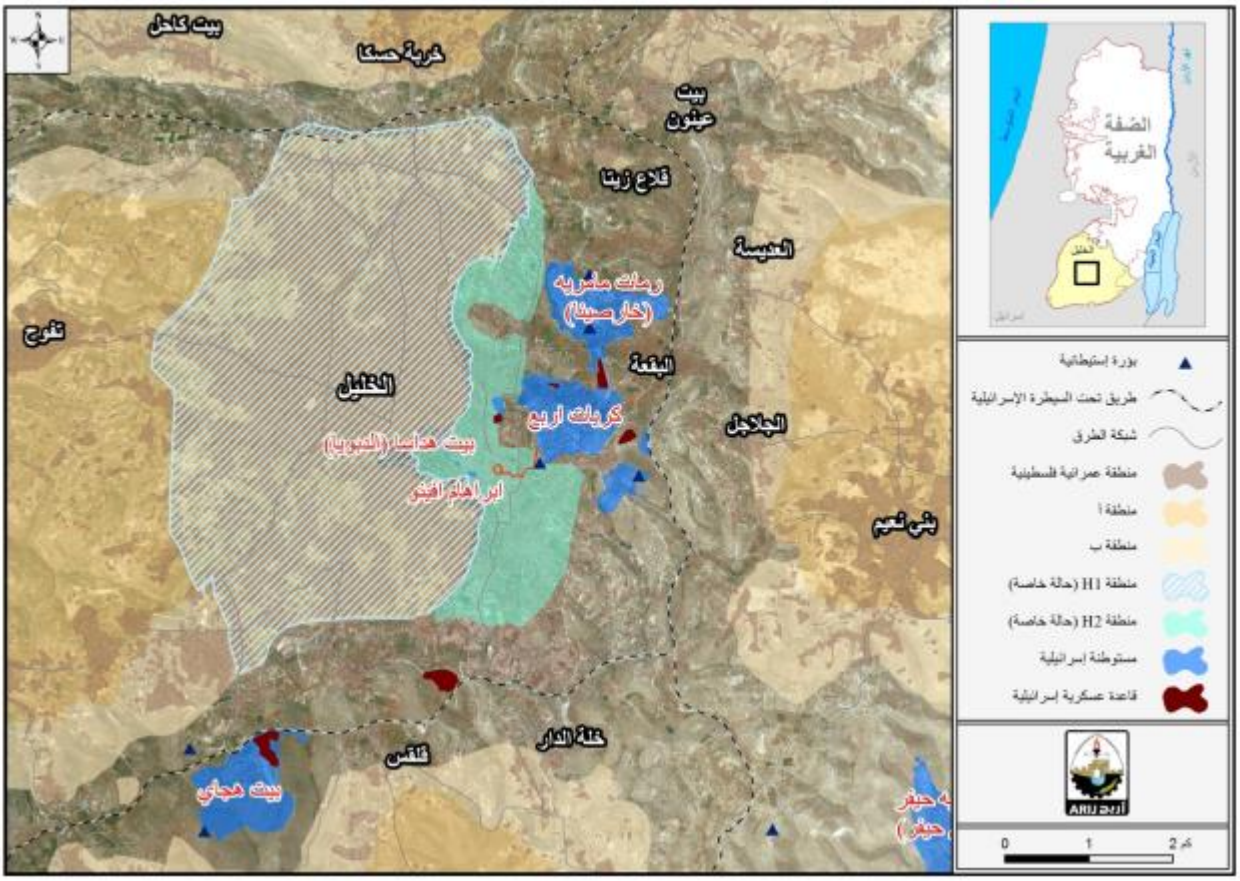

الخارطة رقم (4): مدينة الخليل (بروتوكول H2/H1)

4- الانتهاكات الإسرائيلية بحق الاراضي والممتلكات في محافظة الخليل

خلال أعوام الاحتلال الاسرائيلي الثماني والاربعون، صعدت إسرائيل من انتهاكاتها تجاه المواطن الفلسطيني وأرضه وممتلكاته في مختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة بما فيها محافظة الخليل، واستمرت في عمليات نهب الأراضي الفلسطينية خدمة لأهدافها الاستيطانية المختلفة من بناء لمستوطنات اسرائيلية وأحياء استيطانية جديدة في المحافظة، وتوسيع القائمة منها، في خطوة من شأنها أن تُرسخ الوجود الإسرائيلي في المنطقة بحيث يُصبح واقعًا يصعب تغييره في المستقبل. كما وصعدت إسرائيل من عمليات الهدم للمنازل والمنشآت الفلسطينية في مختلف القرى والبلدات الفلسطينية في المحافظة بذريعة البناء الغير مرخص لوقوع هذه المنشآت في المناطق المصنفة "ج". كما طالت الانتهاكات الإسرائيلية الأشجار المثمرة والأراضي الزراعية التي هي مصدر دخل رئيسي لمعظم العائلات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أصدرت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة العديد من الأوامر العسكرية التي طالت الاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية وكان معظمها إما بذريعة أن تلك الأراضي هي ملك لدولة إسرائيل وعليه يُمنع على الفلسطينيين استغلالها أو مناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية.

وخلال الفترة الممتدة من العام 2000 وحتى شهر نيسان من العام 2018، رصد معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج) الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأراضي والممتلكات الفلسطينية في محافظة الخليل، حيث في الفترة السابقة الذكر، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بمصادرة 47,752 دونما من الأراضي الفلسطينية لأغراض إسرائيلية مختلفة. كما اقتلعت اليات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين الاسرائيليين القاطنين في المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية المنتشرة على اراضي محافظة الخليل، ما مجموعه 121,318 شجرة فلسطينية في مختلف مناطق محافظة الخليل. وعلاوة على ذلك، تم هدم **537** منزلا خلال تلك الفترة، وبالإضافة الى اصدار المئات من اوامر الهدم التي تستهدف ما يقارب **1536** منزلا ومنشأة. فيما يلي عرض للانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بحسب الإحصائيات الصادرة عن معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج). **أنظر الجدول رقم (5):**

الجدول رقم (5): الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة الخليل في الفترة الواقعة ما بين العام 2000 و العام 2018

العام	مصادرة الاراضي	تقطيع الاشجار	هدم المنازل	الاوامر العسكرية التي تستهدف منازل ومنشآت الفلسطينيين
2000	615	1087	0	43
2001	4188	1705	21	102
2002	3618	105	64	45
2003	1301.5	8350	118	48
2004	11729	7245	56	102
2005	9178.1	63383	16	24
2006	1860	13543	3	60
2007	267	5355	18	46
2008	1338.5	1360	30	85
2009	4275.3	1270	0	77
2010	3207	3765	15	108
2011	2218.58	4070	71	139
2012	392	4315	46	234
2013	2659	1793	25	228
2014	335.716	1382	49	117
2015 - 2018	569.5	2590	5	78
المجموع	**47752.196**	**121318**	**537**	**1536**

المصدر: وحدة مراقبة الاستيطان- معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج)، 2018

- **عنف المستوطنين الإسرائيليين في محافظة الخليل**

في الحرب الدائرة على الأراضي الفلسطينية بين المستوطنين الإسرائيليين وسلطات الإحتلال الإسرائيلي من جانب والفلسطينيين من جانب أخر، تقف سلطات الاحتلال وعلى رأسها السلطة القضائية الإسرائيلية لتسهل للمستوطنين عملية استيلائهم على الأراضي الفلسطينية، بهدف إقامة بؤر استيطانية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة فعليًا وبشكل غير شرعي لفرض حقائق وأمر واقع على الأرض يصعب تغيره في حال التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

علاوة على ذلك، يقوم قطعان المستوطنين الاسرائيليين القاطنين في المستوطنات الاسرائيلية والبؤر الاستيطانية المقامة بشكل غير شرعي على الاراضي الفلسطينية المحتلة، بالاعتداء على كل ما هو فلسطيني وذلك بحماية ومرافقة قوات من جيش الاحتلال الاسرائيلي. حيث لوحظ خلال الاعوام القليلة الماضية تزايد في اعتداءات المستوطنين التي تطال الفلسطينيين وممتلكاتهم، والتي أصبحت تشكل خطرًا كبيرًا على جميع نواحي الحياة. وتجدر الإشارة الى أن اعتداءات المستوطنين تحولت خلال العقد الماضي على وجه الخصوص، من اعتداءات غير منظمة تجاه السكان الفلسطينيين إلى هجمات منظمة تمتاز بالعنف الشديد وذلك بغرض ترويع الفلسطينيين وتعريض حياتهم للخطر.

وتبقى هجمات المستوطنين الاسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل مصدر قلق رئيسي، وخصوصا أن معظم الهجمات التي يرتكبها المستوطنين تتم تحت مرأى ومسمع قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي، التي لا تحرك ساكنا لصد هذه الاعتداءات عن الفلسطينيين وانما تعمل على حماية المستوطنين ومساندتهم في تنفيذ اعتداءاتهم. وتجدر الإشارة الى ان هجمات المستوطنين الاسرائيليين المتعمدة قد تصاعدت بشكل غير متوقع وغير مسبوق على مدى العقد الماضي من حيث العدد والنوع وتميزت بالعنف والعدائية والكراهية للفلسطينيين، وهدفت بمجملها الى قلب حياة الفلسطينيين رأسا على عقب وتدمير الأراضي الزراعية واقتلاع وحرق الأشجار وتلويث الحقول الزراعية وآبار المياه.

بالإضافة الى ذلك، طالت انتهاكات المستوطنين الاسرائيليين الأماكن الدينية المقدسة، مثل الكنائس والمساجد وحرق مقتنياتها والكتابات المسيئة والمعادية للمسيحية والإسلام على جدرانها. ومن دون شك، فأن المستوطنين الإسرائيليين يستمدون شجاعتهم والدعم والتحفيز لإطلاق العنان لهجماتهم ضد الفلسطينيين من الحكومة الاسرائيلية وجيش الإحتلال الإسرائيلي اللذان يبذلان كل الجهد لحماية المستوطنين وتوفير غطاء قانوني لهجماتهم التي تُنفذ في جميع محافظات الضفة الغربية.

وفي محافظة الخليل على وجه الخصوص، ومن خلال دراسة تحليلية أعدها معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج) لاعتداءات المستوطنين الإسرائيليين في الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال الاعوام الماضية (2013 و2018) تم تسجيل 520 اعتداءا على المواطنين والممتلكات والاماكن الدينية في

المحافظة تمت على أيدي المستوطنين الاسرائيليين. وقد تمثلت هذه الاعتداءات بالعدوانية والعنف والحقت بالفلسطينيين اصابات وخسائر على جميع الاصعدة.

- **سياسة الهدم الاسرائيلية في محافظة الخليل**

يعاني المواطنين الفلسطينيين القاطنين في القرى الواقعة في المناطق المصنفة "ج" من سياسات الاضطهاد الاسرائيلي اللامتناهية بقصد إيقاف التطور العمراني الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة وتهجير الفلسطينيين من أماكن سكناهم حتى يتسنى لها تنفيذ مخططاتها الاستيطانية و تعزيز وجودها في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تمثل ذلك بعدم وجود مخططات هيكلية للقرى الفلسطينية لتلبية احتياجاتهم العمرانية، ورفض الإدارة المدنية الإسرائيلية منحهم تراخيص البناء من اجل مواكبة الزيادة السكانية في تلك المناطق. وقد شكلت هذه السياسة عائقا أمام نمو التجمعات الفلسطينية في المناطق المصنفة "ج" بسبب وقوع معظمها في مناطق يمنع البناء فيها الا بتصريح صادر عن الادارة المدنية الاسرائيلية في تلك المنطقة. و تبقى منازل ومنشآت هؤلاء السكان تحت خطر الهدم بذريعة عدم الترخيص بحسب الادعاءات الاسرائيلية. ومن جهة أخرى، تقدم الجرافات الاسرائيلية على هدم كل منزل، منشأة او غرفة صغيرة لرد على الفلسطينيين الذين يتجرؤون على تحدي القوانين الاسرائيلية والبناء في المناطق المصنفة "ج" والخاضعة للسيطرة الاسرائيلية الكاملة، حيث يتوجب على كل فلسطيني يرغب ببناء منزل أو اضافة غرفة الى منزل قائم أن يخضع لإجراءات طويلة ومعقدة ومكلفة لإصدار ترخيص عمل وبناء والتي عادة تُقابل بالرفض من قبل الادارة المدنية الاسرائيلية تحت ادعاء عدم موافاة الفلسطينيين الشروط اللازمة للبناء في تلك المناطق.

و الجدير بالذكر، أنه قبل الاعلان عن اتفاقية أوسلو في العام 1993، اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن طرح مخططات هيكلية لجميع المدن والبلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية والتي من خلالها تم تحديد وبشكل أحادي الجانب، حدود المناطق العمرانية الفلسطينية في كل من تلك التجمعات على أساس الاحتياجات الإسرائيلية والمخططات المستقبلية. وقد عملت هذه المخططات على الحد من خطط التنمية الفلسطينية المستقبلية في المناطق المصنفة اليوم "أ" و "ب"، في حين أن ما تبقى من الأراضي الفلسطينية والمصنفة "ج" لا زالت خاضعة للسيطرة الاسرائيلية الكاملة وتشمل على جميع خيارات التوسع في المستوطنات الاسرائيلية القائمة في الضفة الغربية وبناء مستوطنات جديدة وغيرها من المخططات الاسرائيلية، متناسية بشكل مقصود احتياجات الفلسطينيين في تلك المناطق.

وتأتي سياسة الهدم الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة لتؤكد على عزم الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة بالمضي قدما بتنفيذ مخططاتها الاستيطانية، حيث انها لم تكن أبدا على أساس الاحتياجات الامنية والضرورات العسكرية والبناء الغير مرخص بل دائما تأتي لأسباب تهدف المصالح الاسرائيلية واهمها بناء المستوطنات الإسرائيلية. وقد صعدت اسرائيل من عمليات الهدم والاخلاء في الاعوام القليلة الماضية، حيث استهدفت العديد من التجمعات الفلسطينية في محافظة الخليل مثل التجمعات الفلسطينية المتواجدة في مناطق الجنوب (وعددها اثني عشر تجمعا) وبلدات اذنا وحلحول ويطا وصوريف وبيت امر. فيما يلي تفاصيل لبعض التجمعات الفلسطينية التي تم استهدافها في الخليل:-

- **خربة سوسيا**

تقع خربة سوسيا جنوب مدينة الخليل وضمن الحدود الادارية لبلدة يطا الفلسطينية وضمن المناطق المصنفة "ج" والتي ما زالت تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة . ويحيط خربة سوسيا من الجنوب مستوطنة سوسيا الاسرائيلية والشارع الالتفافي الاسرائيلي رقم 317. ومن الشمال الغربي موقع يسيطر عليه المستوطنين الاسرائيليين وتم تحويله الى كنيس اسرائيلي فيما بعد.

ويتهدد خطر الترحيل اهالي خربة سوسيا الفلسطينية، إذ يستهدف الاحتلال الاسرائيلي التجمع السكاني في الخربة بأكملها. كما ويعاني سكان خربة سوسيا من الاعتداءات المستمرة والمتكررة التي ينفذها المستوطنون الإسرائيليون وقوات الاحتلال الاسرائيلية بحقهم وبحق أراضيهم لإجبارهم على الرحيل بهدف الاستيلاء على الارض وضمها لمستوطنة سوسيا الاسرائيلية التي تشهد توسعات استيطانية.

وكانت السلطات الاسرائيلية قد استهدفت خربة سوسيا في الاعوام السابقة بالعديد من الاوامر العسكرية التي تستهدف هدم المنازل والمنشآت المقامة على أراضي الخربة، وذلك لدفع السكان الفلسطينيين الى الرحيل. حيث تتذرع سلطات الاحتلال الاسرائيلية بان هذه المنازل والمنشآت المقامة في خربة سوسيا غير مرخصة وبالتالي، يتوجب على الفلسطينيين أما هدمها أو اصدار تراخيص من الإدارة المدنية الاسرائيلية، والتي تواجه الرفض بشكل دائم. حيث كان اخرها في العاشر من شهر ايار من العام 2018 عندما رفض قاضي المحكمة العليا الاسرائيلية، نوعَم سولبرج، طلب الفلسطينيين القاطنين في خربة سوسيا بإصدار أمرا مؤقّتا لمنع تنفيذ أوامر الهدم التي صدرت بحق المنازل والمنشآت في خربة سوسيا خلال الاعوام السابقة. وتجدر الاشارة الى انه في أوائل العام 2013، تقدم سكان خربة سوسيا للإدارة المدنية الاسرائيلية بمخطط هيكلي للخربة يضمن لهم مساحة كافية للبناء والتوسع في المستقبل في المنطقة، الا ان الادارة المدنية الاسرائيلية رفضت المخطط الهيكلي وفرضت معايير معقدة حالت دون حصول الفلسطينيين على مرادهم.

- **خلة الضبع**

تقع خلة الضبع جنوب شرق مدينة يطا جنوب مدينة الخليل، وتتوسط البؤر الاستيطانية متسبي يائير وأفيغال، وضمن القاعدة العسكرية الإسرائيلية التابعة لهما. يحدها من الشرق مغاير العبيد وخربة التبان، ومن الغرب خربة التوامين ومنطقة شعب البطم، ومن الشمال خربتي قواويس والخروبة ومن الجنوب خرب التبان والمجاز والفخيت. تعتبر منطقة خلة الضبع منطقة ذات اهمية استراتيجية عالية بالنسبة للحكومة الإسرائيلية التي تسعى للسيطرة عليها والمنطقة المحيطة بها.

تعرضت منطقة خلة الضبع للعديد من الانتهاكات الاسرائيلية في الاعوام السابقة كونها تقع في المنطقة المصنفة "ج" والتي تسعى اسرائيل للسيطرة عليها بهدف تنفيذ المخططات الاستيطانية في تلك المنطقة. أحدى هذه الانتهاكات كانت في الحادي والعشرين من شهر شباط من العام 2013، عندما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمنع المواطنين الفلسطينيين من الدخول إلى أراضيهم الزراعية في

منطقة "خلة الضبع" لأجل حراثتها وتقليم الأشجار. وذكر أحد المزارعين للوحدة القانونية في لجنة إعمار الخليل[2]، بأن أصحاب الأراضي انتظروا أمام أراضيهم المحاصرة طويلا على أمل أن تسمح لهم قوات الاحتلال بالدخول كما وعدت، إلا أن ممثلا عن الإدارة المدنية الإسرائيلية أعلمهم بأنه لن يتم السماح لهم بالدخول.

وفي السابع من شهر آذار من العام 2013، قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية برفقة قوات من جيش الاحتلال الإسرائيلي باجتياح منطقة "خلة الضبع" شرق مدينة يطا، جنوب الخليل، وتسليم 24 إخطار بالهدم لمنازل ومنشآت تعود لأهالي تلك المنطقة بحجة انهم يقطنون بشكل غير قانوني في المنطقة المصنفة "ج" والتي تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة، أمنيا واداريا. ونصت الإخطارات الإسرائيلية على هدم 10مساكن و6 آبار جمع للمياه و4 حمامات و4 عرائش للأغنام واثنين من "الطوابين"، إضافة إلى اخلاء 200 دونم من الأراضي المزروعة بالزيتون تعود ملكيتها لأهالي "خلة الضبع". وكما هي العادة، تتضمن هذه الإخطارات الإسرائيلية مهلة معينة ليقوم خلالها أهل "خلة الضبع" بتقديم التماسهم واعتراضهم على عملية الهدم لدى المحكمة العسكرية الإسرائيلية في بيت إيل والبدء بالإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص اللازمة من الادارة المدنية الاسرائيلية، حيث ان ذلك لا يضمن لهم السلامة من التعرض للهدم في ظل المساعي الإسرائيلية للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أغراضها الإستيطانية.

والجدير ذكره ايضا، بانه منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، تمنع سلطات الاحتلال الاسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الدخول إلى مئات الدونمات من أراضيهم الزراعية في "خلة الضبع"، حيث أحاطتها بسياج وطريق أمني، وقامت بشق طريق التفافي إسرائيلي يهدف إلى خلق تواصل جغرافي بين المستوطنات والبؤر الاستيطانية الاسرائيلية في المنطقة على حساب الاراضي الفلسطينية بهدف السيطرة على الاراضي الواقعة في الجزء الشمالي من 'خلة الضبع'.

- **خربة غوين الفلسطينية**

تقع ضمن الحدود الادارية لبلدة السموع جنوب مدينة الخليل. يحدها من الشرق مستوطنة مزادوت يهودا (بيت ياتير)، ومن الغرب مستوطنة شني ليفني الاسرائيلية والشارع الالتفافي الاسرائيلي رقم 317 الذي يربط المستوطنات الاسرائيلية جنوب الخليل بتلك داخل الخط الاخضر (خط الهدنة للعام 1949). ومن الجنوب يحدها مسار جدار العزل العنصري ومن الشمال الشارع الالتفافي الاسرائيلية رقم 317. وتجدر الاشارة الى أن خربة غوين تقع ضمن المناطق المصنفة "ج" والتي بحسب اتفاقية أوسلو الثانية للعام 1995 تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة، أمنيا واداريا.

[2] منع المواطنين الفلسطينيين من الدخول الى اراضيهم في 'خلة الضبع' شرقي الخليل
catid=37%3Aviolations&id=740%3A740&view=article&http://www.hebronrc.org/index.php?option=com_content
lang=ar&Itemid=104&

تعرضت خربة غوين الفلسطينية للعديد من الانتهاكات من قِبل جيش وسلطات الاحتلال الاسرائيلية، حيث في الخامس عشر من شهر ايار من العام 2014، سلمت اللجنة الفرعية للتنظيم والبناء التابعة للإدارة المدنية الاسرائيلية في جيش الاحتلال الاسرائيلي أهالي خربة غوين في بلدة السموع جنوب مدينة الخليل أوامر وقف عمل وبناء لأهالي الخربة وتستهدف جميع المنازل والمنشآت المقامة على اراضي الخربة، وذلك في محاولة من الاحتلال الاسرائيلي لتفريغ الخربة من سكانها وترحيلهم من المكان. وتأتي الاوامر الاسرائيلية بذريعة أن المنشآت والمنازل السكنية أقيمت بلا تراخيص صادرة عن الادارة المدنية الاسرائيلية وعليه تستوجب الهدم لوجود هذه المنشأت والمنازل في المناطق المصنفة "ج". الا أن الهدف من وراء اخلاء الخربة يأتي ضمن مخطط العزل الذي تنفذه سلطات الاحتلال الاسرائيلية في المنطقة، والذي بدأت بتنفيذه في شهر حزيران من العام 2002. ومنذ ذلك الحين، عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى تعديل مسار جدار العزل العنصري بما يتناسب مع مخططاتها التوسعية وخدمتا للمستوطنين والمستوطنات الاسرائيلية.

وفي العام 2004، أظهر التعديل على مسار جدار العزل العنصري أن السلطات الإسرائيلية تعتزم ضم آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية في الجزء الجنوبي والجنوبي الشرقي من محافظة الخليل، وشمل تسعة مستوطنات اسرائيلية (بما في ذلك كل من مستوطنات ماعون وسوسيا وميتسبي ياتير (مزادوت يهودا) ومستوطنة كرمئيل هذا بالإضافة الى 12 بؤرة استيطانية غير قانونية في المنطقة، بالإضافة إلى أكثر من 30 تجمعا عمرانيا فلسطينيا بما فيها خربة غوين، إلى حدود "دولة إسرائيل".

وفي شهر نيسان من العام 2007، نشرت وزارة الاحتلال الاسرائيلية مسارا معدلا لجدار العزل العنصري شمل تغييرا في مسار الجدار في بعض المناطق في الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك منطقة تلال الخليل الجنوبية. وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية قد أزاحت مسار الجدار باتجاه الجنوب ليصبح بموازاة الخط الاخضر للعام 1949 (خط الهدنة) لتصبح ثلاث مستوطنات فقط من أصل تسعة ضمن المنطقة التي تنوي اسرائيل ضمها لحدودها من خلال بناء الجدار وهي (سنسانة ونيجوهوت وشيمعا) بالإضافة إلى ذلك، فإن نفس المنطقة المستهدفة، والتي تشمل 30 تجمعا فلسطينيا أصبحت خارج المنطقة التي تستهدفها اسرائيل بالجدار.

- **خربة الدقيقة**

تقع خربة الدقيقة جنوب شرق بلدة يطا، جنوب مدينة الخليل ضمن ما يعرف محليا بمسافر يطا. ويبلغ تعداد سكانها ما يزيد عن 350 فلسطيني يعملون معظمهم في قطاعي الزراعة وتربية المواشي. وكغيرها من الخرب الموجودة في مسافر يطا جنوب مدينة الخليل، تفتقر خربة الدقيقة الى مقومات الحياة الاساسية.

وتعتبر خربة الدقيقة من الخرب الفلسطينية المهددة بالهدم والترحيل لوقوع الخربة في المناطق التي ما زالت اسرائيل تسيطر عليها. وكانت السلطات الاسرائيلية قد استهدفت خربة الدقيقة في العام 2005 بأوامر هدم لعددا من المنشأت السكنية والحيوانية، الامر الذي دعا اهالي الخربة الى التقدم بالتماس

للمحاكم الاسرائيلي لأبطال أوامر الهدم الصادرة بحق منشأتهم والعمل على اصدار مخطط هيكلي للخربة. الا أن الادارة المدنية الاسرائيلية ردت الالتماسات المقدمة من اهالي القرية ورفضت مطالبهم بإقرار مخطط هيكلي للخربة بذريعة أن الخربة لا تستوفي المعايير التي تقرها لجنة التخطيط والبناء الاسرائيلية التابعة للإدارة المدنية الاسرائيلية.

وفي شهر كانون الثاني من العام 2011، قامت جرافات الاحتلال الاسرائيلي بهدم 17 منشأة في خربة الدقيقة ما بين سكنية وتعليمية وحيوانية، الامر الذي دعا اهالي الخربة للتحقق من مصير ملف المخطط الهيكلي للخربة الذي طالب به اهالي الخربة الادارة المدنية الاسرائيلية، الا أن الادارة المدنية الاسرائيلية جددت رفضها لمطلب الفلسطينيين في الخربة. وعادت الادارة المدنية مجددا في شهر كانون الأول من العام 2011 وسلمت أهالي الخربة أوامر لهدم ما يزيد عن 45 منزل ومنشأة في الخربة.

وفي شهر كانون الثاني من العام 2018، وجهت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مرة اخرى اثني عشر إخطارا بوقف العمل والبناء في مساكن ومنشآت في خربة الدقيقة بحجة عدم الترخيص، وطالبت المواطنين الفلسطينيين بالتوقف عن أعمال البناء. وعادت السلطات الاسرائيلية من جديد بتاريخ الثالث من شهر شباط من العام 2018 ووجهت ثلاثة عشر إخطاراً بوقف العمل والبناء في منشآت اخرى في الخربة الامر الذي عرض جميع المباني والمنشآت الزراعية والحيوانية في الخربة الى خطر الهدم ومن ثم الترحيل هذا بالإضافة الى تعنت الحكومة الاسرائيلية بإصدار مخططا هيكليا للخربة لتفسح المجال أمام السكان بالبناء والتوسع في المستقبل.

- **الخرب في المناطق التي تصنفها اسرائيل "منطقة اطلاق نار رقم 918"**

في التاسع والعشرين من شهر تموز من العام 2012، اعلن وزير الاحتلال الاسرائيلي آنذاك، ايهود باراك، عن قراره بأخلاء 8 تجمعات فلسطينية من اصل 12 تجمعا في منطقة تلال الخليل الجنوبية لأغراض عسكرية، لوقوع تلك الخرب في المناطق المصنفة من قبل اسرائيل على انها "منطقة اطلاق نار 918". وكان من بين التجمعات الفلسطينية المستهدفة خربة المجاز وخربة التبان وخربة الصافي وخربة الفخيت وخربة الحلاوة وخربة المركز وخربة جنبة وخربة الخروبة ويقطنها اليوم ما يقارب 1000 فلسطيني. انظر الخارطة رقم (5).

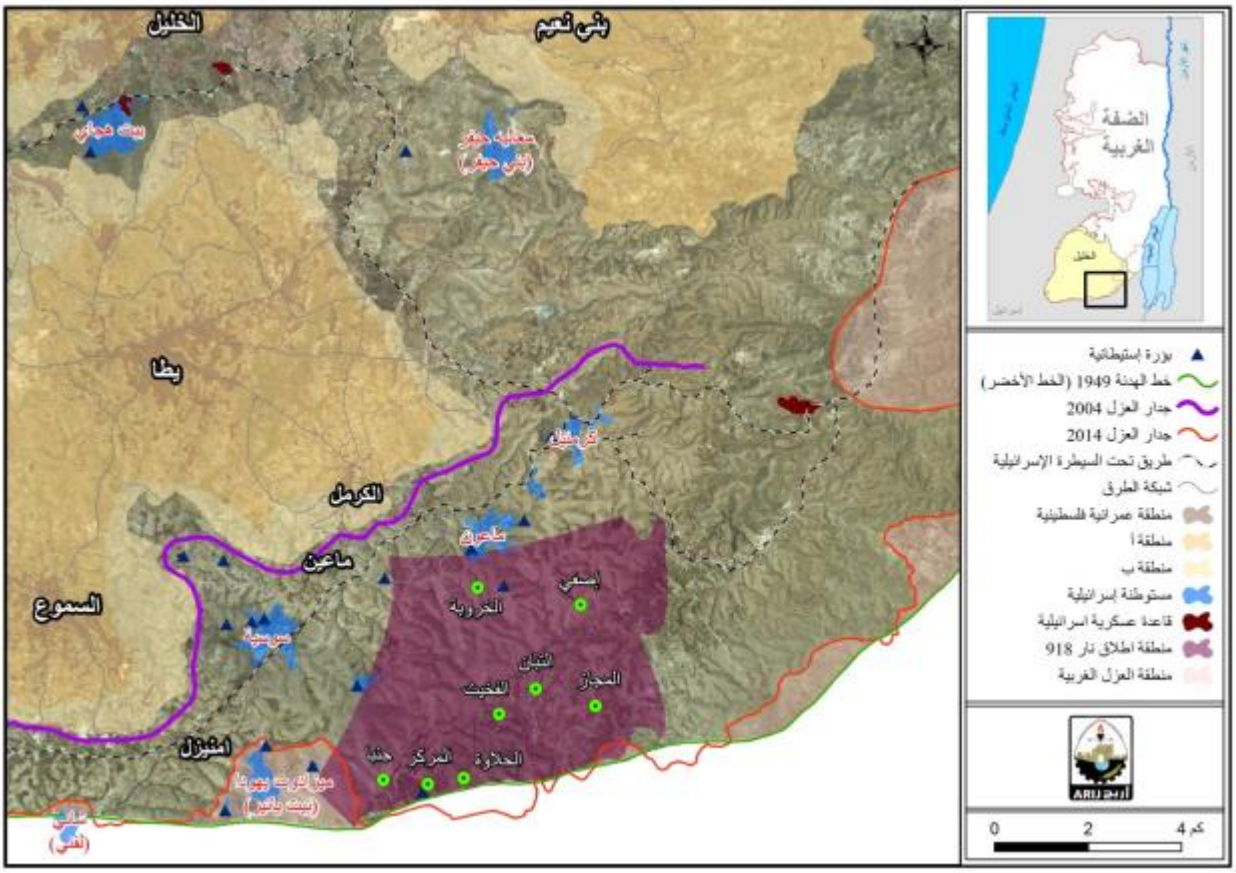

الخارطة رقم (5): التجمعات الفلسطينية المستهدفة جنوب مدينة الخليل

5- النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في محافظة الخليل

ان المخططات والسياسات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة تنعكس بشكل واضح على الفلسطينيين وممتلكاتهم، حيث انه منذ الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام 1967، فرضت اسرائيل سيطرتها على الاراضي الفلسطينية من خلال بناء المستوطنات الاسرائيلية، ومع مرور الوقت عمدت الى تكثيف البناء الاستيطاني في هذه المستوطنات الاسرائيلية الغير شرعية، واستباحت لنفسها باحتلال المزيد من الاراضي الفلسطينية لشتى الاهداف الاستيطانية التوسعية الاسرائيلية مثل انشاء القواعد العسكرية وتشييد الطرق الالتفافية واقامة الحواجز العسكرية وانشاء البؤر الاستيطانية الاسرائيلية على قمم التلال الفلسطينية في خطوة تهدف الى مصادرة المزيد من الاراضي الفلسطينية وضمها الى اسرائيل، وكل ذلك يأتي لخدمة مصالح المستوطنين الاسرائيليين. ويضاف الى ما ذكر، بناء جدار العزل العنصري على الجانب الغربي من الضفة الغربية، من شمالها الى جنوبها، حيث عمدت اسرائيل من خلال بناء جدار العزل العنصري الى اعادة ترسيم حدود "دولة اسرائيل" على حساب الاراضي الفلسطينية.

- **المستوطنات الاسرائيلية في محافظة الخليل**

ومن خلال تحليل الصور الجوية الذي قام به معهد الابحاث التطبيقية القدس- أريج، للمستوطنات الاسرائيلية القائمة على الاراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام واراضي محافظة الخليل بشكل خاص، تبين بان سلطات الاحتلال الاسرائيلي قامت بإنشاء 28 مستوطنة اسرائيلية على اراضي فلسطينية تم مصادرتها من محافظة الخليل. حيث تحتل هذ المستوطنات الاسرائيلية اليوم ما مساحته 11,874 دونما (11.8 كيلومتر مربع) أي ما نسبته 1.2 % من المساحة الكلية لمحافظة الخليل، (اريج 2018) . **الجدول رقم (6):**

الجدول رقم (6): المستوطنات الإسرائيلية في محافظة الخليل

الرقم	اسم المستوطنة	سنة الانشاء	المساحة (دونم	تعداد المستوطنين لعام 2011
1	ابراهام افينو	1968	39	***
2	ادورا	1982	431	286
3	الون شيفوت	1971	47	3284
4	اسفر	1991	224	***
5	اسفر (بني كديم)		175	420
6	بات عاين (تسوريف)	1989	34	1034
7	بيت هاداسا (الدبويا)	1980	18	***
8	اشكلوت	1982	157	661
9	حجاي	1984	922	544
10	حارة اليهود	1967	66	688
11	منازل احتلها المستوطنين (بيت رومانو وتل الرميدة)	*	54	***
12	كرمي تسور	1984	336	769
13	كرمئيل	181	306	422
14	كفار عتصيون	1967	548	910
15	معاليه حيفر (بني حيفر)	1982	534	420
16	ماعون	1980	598	418
17	ميتسادوت يهودا (بيت ياتير)	1977	671	522
18	ميجدال عوز	1977	1029	819
19	نيقهوت	1982	243	266
20	اورنيت	1983	682	893
21	كريات اربع	1972	1214	8126
22	رامات ميمرا (خارسينا)	1983	827	***
23	شاني (ليفنيه)	1989	89	480
24	شيمعا	1985	459	411
25	سينسانا	1999	244	347

26	سوسيا	1983	922	971
27	تيليم	1981	511	262
28	تينة (معالي اوماريم)	1982	491	749
	المجموع		**11874**	**23702**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2018				

في العام 1991، قامت الادارة المدنية الاسرائيلية، السلطة الاسرائيلية المسيطرة على الضفة الغربية المحتلة، بوضع مخططات هيكلية للمستوطنات الاسرائيلية المنتشرة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، أخذة بعين الاعتبار تخصيص أراضي اضافية لإقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة في المستقبل وتوسيع المستوطنات الاسرائيلية القائمة حاليا. حيث قامت بتخصيص 486,137 دونما من الاراضي (486.1 كم مربع)، أي ما نسبته 8.6% من المساحة الكلية للضفة الغربية) لصالح بناء مستوطنات اسرائيلية جديدة أو توسيع ما كان قائم منها حتى العام 1991. ومن الجدير ذكره، بان المساحة المخصصة للتوسعات المستقبلية هي سبعة أضعاف مساحة المستوطنات الاسرائيلية التي كانت قائمة حتى العام 1991 والتي هي 69,000 دونما (69 كم مربع، أي 1.2% من المساحة الكلية للضفة الغربية). وفي المستوطنات الاسرائيلية المقامة على اراضي محافظة الخليل، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بوضع المخططات الهيكلية لهذه المستوطنات، حيث تصل مساحة المخططات الهيكلية الى 55,310 دونم وهي أضعاف المساحة العمرانية الحالية للمستوطنات الاسرائيلية القائمة على اراضي محافظة الخليل.

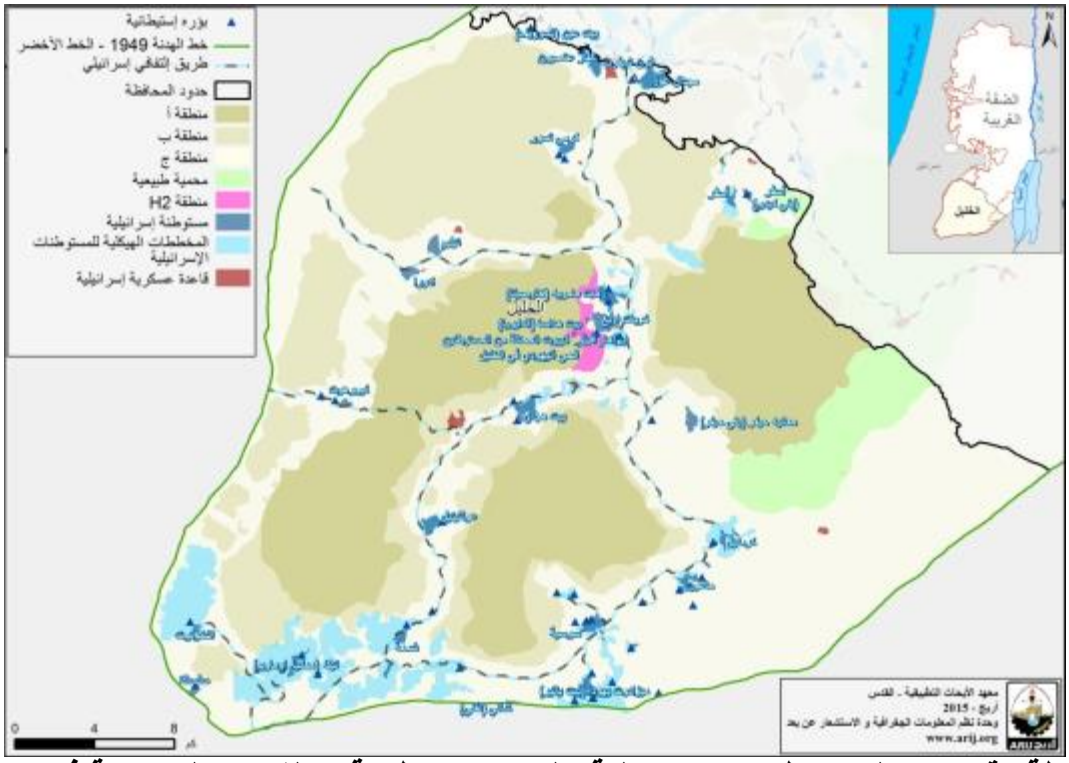

الخارطة رقم (6): المستوطنات الإسرائيلية، البؤر الاستيطانية، والقواعد العسكرية في محافظة الخليل

- **البؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة الخليل**

كما قامت إسرائيل في الفترة ما بين الأعوام 1996 و2018 ببناء 37 موقعا استيطانيا في محافظة الخليل والتي باتت تعرف فيما بعد "بالبؤر الاستيطانية" وهي عبارة عن نوى لمستوطنات جديدة عادة ما تبدأ بإقامة كرفانات متنقلة على الموقع الذي يتم الاستيلاء عليه من قبل المستوطنين. و توضع هذه الكرفانات بشكل منظم وليس عشوائيا بحيث يتضح أسلوب التخطيط العمراني وتوزيع مرافق البنية التحتية الاجتماعية والخدماتية فيها. وبذلك يتضح التخطيط المسبق لهذه البؤر مما يفضح النوايا الإسرائيلية في المنطقة. كما تتفرع من المستوطنة الأم وعلى بعد اميال منها عدة مواقع أيضا يتم الاستيلاء عليها من قبل المستوطنين وتنشأ عليها بؤر استيطانية او مستوطنات جديدة. و الجدير بالذكر أن وباء البؤر الاستيطانية الاسرائيلية قد اخذ أبعادا مختلفة منذ ذلك الحين، حيث كانت بدايتها دعوة "شارونية" للمستوطنين اليهود للاستيلاء على مواقع التلال والمرتفعات الفلسطينية للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين. ورغم أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تمنح تلك الظاهرة أي غطاء قانوني بالظاهر، فقد قامت بالرغم من ذلك بتوفير غطاء امني لها و لوجستي لوجودها و استمرارها، و على وجه التحديد بعد العام 2001 حين تولى أرييل شارون زمام الحكم و أطلق العنان لهذه البؤر، الأمر الذي لم يشكل مفاجأة في حينها و خاصة أن "شارون" قد أصدر نداءاً للمستوطنين الإسرائيليين في العام 1998، حينما تولى وزارة الزراعة الإسرائيلية أبان حكم بنيامين نتنياهو، دعا فيه المستوطنين لاحتلال تلال الضفة الغربية حتى لا تخسرها إسرائيل لصالح الفلسطينيين خلال المفاوضات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد تلك البؤر في المناطق الفلسطينية. الجدول رقم (7) والخارطة رقم (6) يعرض البؤر الاستيطانية الاسرائيلية التي تم اقامتها في محافظة الخليل خلال الفترة السابق ذكرها:-

الجدول رقم (7) البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في محافظة الخليل

الرقم	اسم البؤرة	سنة الانشاء	المستوطنة الام
1	جيفعات راحافام	كانون الثاني -2001	حجاي
2	التلة 652	كانون الثاني -2002	بات عاين
3	جنوب كرمي تسور	كانون الثاني -2002	كرمي تسور
4	غرب ميجدال عوز	كانون الثاني -2002	ميجدال عوز
5	التلة 833	كانون الثاني - 2001	ماعون
6	افيجال	كانون الثاني- 2001	ماعون
7	ميتسبي لاخيش	كانون الثاني -2002	نيجهوت
8	جنوب سوسيا	كانون الثاني -2002	سوسيا
9	غرب بيت حجاي (حجاي)	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	حجاي
10	مزرعة مور	كانون الثاني -1999	تينة (معاليه اوماريم)
11	تسور شاليم	كانون الثاني- 2001	كرمي تسور

12	غرب كرمئيل	شباط 2001 - تشرين الثاني 2002	كرمي تسور
13	بني كديم	كانون الثاني - 2000	اسفر (بني كديم)
14	ميتسادوت يهودا	-1996شباط 2001	ميتسادوت يهودا
15	مزرعة ياير (ماغين ديفيد)	كانون الثاني - 1998	سوسيا
16	شمال غرب سوسيا	- 1996شباط 2001	سوسيا
17	كنيس سوسيا القديم	كانون الثاني - 2002	سوسيا
18	غرب شيمعا (متسبي شيتامون)	كانون الثاني- 2003	شيمعا
19	اساعيل	كانون الثاني- 2002	***
20	مزرعة ماعون القديمة	كانون الثاني- 2002	ماعون
21	شرق ماعون	حزيران 2007	ماعون
22	غرب سوسيا	كانون الثاني- 2001	سوسيا
23	ميرشاليم	حزيران 2002- 2003	نيجهوت
24	جنوب غرب ياتير	حزيران 2002- 2003	متيسادوت يهودا
25	شمال موقع بناء ميتسادوت يهودا	شباط 1996- 2001	ميتسادوت يهودا
26	ميسبي اشتامون/ حاجز 850	كانون الثاني- 2002	اورانيت
27	شرق ميتسادوت يهودا	شباط 1996- 2001	ميتسادوت يهودا
28	شمال سينسانا	حزيران 2002- 2003	سينسانا
29	غرب اشكلوت	كانون الثاني - 2006	اشكلوت
30	شرق بات عاين	كانون الثاني 2002	بات عاين
31	نوف نيشر/ مزرعة لوتشفر	كانون الثاني 1996	ميتسادوت يهودا
32	تلة 26	كانون الثاني 2002	كريات اربع
33	بنايات في كريات اربع	***	كريات اربع
34	جنوب كريات اربع/ سيد كاليف	كانون الثاني 2002	كريات اربع
35	جيفعات هاديغال / تلة العلم	كانون الثاني 2006	سوسيا
36	شمال شرق تينة اوماريم	***	تينة (معاليه اوماريم)
37	شرف اورانيت	***	اورانيت

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2018

- **القواعد العسكرية الإسرائيلية في محافظة الخليل**

قامت اسرائيل منذ العام 1967 بتخصيص مناطق في محافظة الخليل كقواعد عسكرية اسرائيلية وذلك تحت ادعاء "حماية المستوطنات الاسرائيلية" والتي أصبحت عبر سنوات الاحتلال الاسرائيلي جزءا لا يتجزأ منها. وتحتل القواعد العسكرية الاسرائيلية اليوم ما مساحته 1490 دونم من اراضي محافظة الخليل **(الخارطة رقم (6))**. وتجدر الاشارة الى أن القواعد العسكرية الاسرائيلية قد أضافت المزيد من المعاناة على التجمعات الفلسطينية في المنطقة وأصبحت تمثل خطرا متصاعدا وتهديدا لحياة الفلسطينيين هذا بالإضافة الى مصادرة الاراضي الفلسطينية لهذا الغرض.

6- المخططات الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة الخليل

- **المستوطنات الاسرائيلية ذات الاولوية الوطنية في محافظة الخليل**

في التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني من العام 2012، صادقت حكومة الإحتلال الإسرائيلي على مشروع استيطاني جديد تحت عنوان 'مناطق ذات أولوية وطنية'، والذي يضم بدوره سلسلة من الفوائد و المخصصات المالية والامتيازات التي سيتم منحها للمناطق المستهدفة في المشروع. ووفقاً لخارطة المشروع، فان المناطق التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية تضم 557 تجمعا اسرائيليا، منها 89 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وشملت المخصصات والمنح المالية التي اقرها المجلس الحكومي الإسرائيلي المصغر قطاعات الزراعة والصناعة **(**ضمانات و فوائد ضريبية للصناعة ودعم للموظفين وتوفير الدعم والمساندة للمصانع في الكوارث والأزمات والمشاركة في تطوير البنى التحتية للصناعة والمنشآت الصناعية ومنح مالية للأبحاث الصناعية وتكاليف التطوير) هذه بالإضافة الى تقديم حوافز في مجال الاسكان وتشمل القروض المدعومة للشقق السكنية (قروض تشطيب) ومكملات القروض، وذلك كجزء من معايير الاستحقاق المُخففة، كمعيار العمر الأدنى للحصول على قروض. كما شملت أيضا إعانات مالية لتكاليف التطوير وتشمل إعانات مالية تغطي 50% من تكاليف التطوير للمتعهدين والمقاولين، هذا بالإضافة الى الإعفاء من العطاءات فيما يخص الأراضي اضافة الى الفوائد والحوافز الأخرى فيما يخص مجال التعليم في المناطق المستهدفة.

وشمل المشروع الاستيطانية الاسرائيلي 89 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، منها 17 مستوطنة من أصل 28 مستوطنة قائمة في محافظة الخليل، وهي على النحو التالي: (بات عين، الون شيفوت، اسفر، كريات اربع، سينسانا، سوسيا، شيمعا، الحي اليهودي، كرمي تسور، معاليه حيفر، تينة (معاليه اومرايم)، تيليم، ادورا، كرمئيل، ماعون، ميجدال عوز و مستوطنة اوتنيل).

- **الإعلان عن إنشاء أحياء استيطانية إسرائيلية في محافظة الخليل**

في الثامن من شهر تموز من العام 2013، كشف موقع "واللاه" العبري عن مخطط إسرائيلي لإنشاء أحياء استيطانية جديدة في مستوطنات اسرائيلية في محافظتي القدس والخليل. حيث ان الحي

الاستيطاني الأول، يهدف إلى توسيع مستوطنة "كفار ادوميم" الاسرائيلية، الواقعة شمال شرق مدينة القدس، وذلك بإضافة 255 وحدة استيطانية للمستوطنة. والجدير بالذكر أن مستوطنة "كفار ادوميم" هي واحدة من أصل 9 مستوطنات إسرائيلية مكونة للتجمع الاستيطاني الإسرائيلي "معاليه ادوميم" الواقع الى الشرق مدينة القدس المحتلة والذي تسعى اسرائيلي الى ضمه الى حدود بلدية القدس بالإضافة الى تجمعين اخريين يحيطان بالمدينة، هما تجمع "جفعات زئيف" الاستيطاني وتجمع "غوش عتصيون" الاستيطاني، من خلال بناء جدار العزل العنصري الاسرائيلي.
في حين يقع الحي الاستيطاني الثاني في مستوطنة "ماعون" الإسرائيلية الواقعة في الجزء الجنوبي من جبال الخليل، حيث يتضمن الحي الجديد بناء 230 وحدة استيطانية جديدة في المستوطنة. وأضاف موقع "واللاه" العبري بان الإدارة المدنية الإسرائيلية ستقوم خلال الأسابيع القليلة القادمة، بالإعلان عن هذه المخططات الجديدة للجمهور (من الفلسطينيين والإسرائيليين) من أجل تقديم اعتراضاتهم على المخطط. وتجدر الإشارة هنا أن مرحلة الإعلان عن المخطط للمراجعة العام وتقديم الاعتراضات هي الخطوة الأخير قبل الموافقة النهائية عليه، وبعد ذلك، يتم طرح العطاءات وإصدار تراخيص البناء.

- **اسرائيل تستثمر 400,000 شيقل إسرائيلي لأعمال البنية التحتية في مستوطنة "نيجهوت" الإسرائيلية جنوبي الخليل**

في شهر أب من العام 2013، مولت ما تُعرف ب "دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية" مبلغ 400,000 شيقل إسرائيلي لأجل أعمال التسوية والبنية التحتية في المستوطنة الإسرائيلية "نيجهوت" القائمة على اراضي محافظة الخليل. وتجدر الاشارة الى ان أعمال البنية التحتية قد بدأت فعليا خلال العاميين الماضيين، دون الحصول على تراخيص بناء من الجهات الإسرائيلية المختصة. وتقع مستوطنة نيجهوت الاسرائيلية جنوب غرب مدينة الخليل، وتم انشائها في العام 1982 على حساب أراضي مدينة الظاهرية. تحتل المستوطنة اليوم مساحة قدرها 243 دونما، وبحسب التعداد المستوطنين الإسرائيلي للعام 2011، يقطن المستوطنة اليوم 266 مستوطن إسرائيلي. وخلال العامين 2002 و2003، تم بناء بؤرتين إسرائيليين في المنطقة المحيطة بالمستوطنة وهما "متسيبي لاخيش" و"مرشاليم"، على هضبتين تقعان إلى الشمال الغربي من مستوطنة "نيجهوت"، ويبلغ عدد القاطنين في البؤرتين ما يقارب 70 مستوطن إسرائيلي.

- **مشروع طريق البحر الميت – "غوش عتصيون"**

في شهر أيلول من العام 2013، نشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني تقريرًا مفاده بأنه تم مؤخرا الموافقة على مشروع لتشيد طريق التفافي إسرائيلي جديد يمتد من التجمع الاستيطاني الإسرائيلي "غوش عتصيون" الواقع جنوب مدينة القدس إلى منطقة البحر الميت، عبر السفوح الشرقية لمحافظتي بيت لحم والخليل. ويعتبر مخطط الطريق الالتفافي الإسرائيلي الجديد من أطول الطرق التي ستعمل على ربط المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية الواقعة جنوب الضفة الغربية (محافظتي بيت لحم والخليل) بمنطقة البحر الميت والتجمعات خلف الخط الاخضر. ومن المتوقع أن تصل تكلفة المشروع إلى 34 مليون دولار أمريكي. وبحسب ما أفادت صحيفة معاريف

الإسرائيلية فان الطريق الالتفافي الجديد سيُقلص من وقت السفر من التجمع الاستيطاني "غوش عتصيون" إلى منطقة البحر الميت إلى 30 دقيقة. حيث من المتوقع أن يبدأ العمل على الطريق مع بداية شهر كانون الثاني من العام 2014. ومن الجدير ذكره، بان عملية بناء هذا الطريق سيعمل على فصل محافظة بيت لحم عن محافظة الخليل، كما سيعيق حركة الفلسطينيين بين محافظة الخليل وباقي محافظات الضفة الغربية. الخارطة رقم (7)

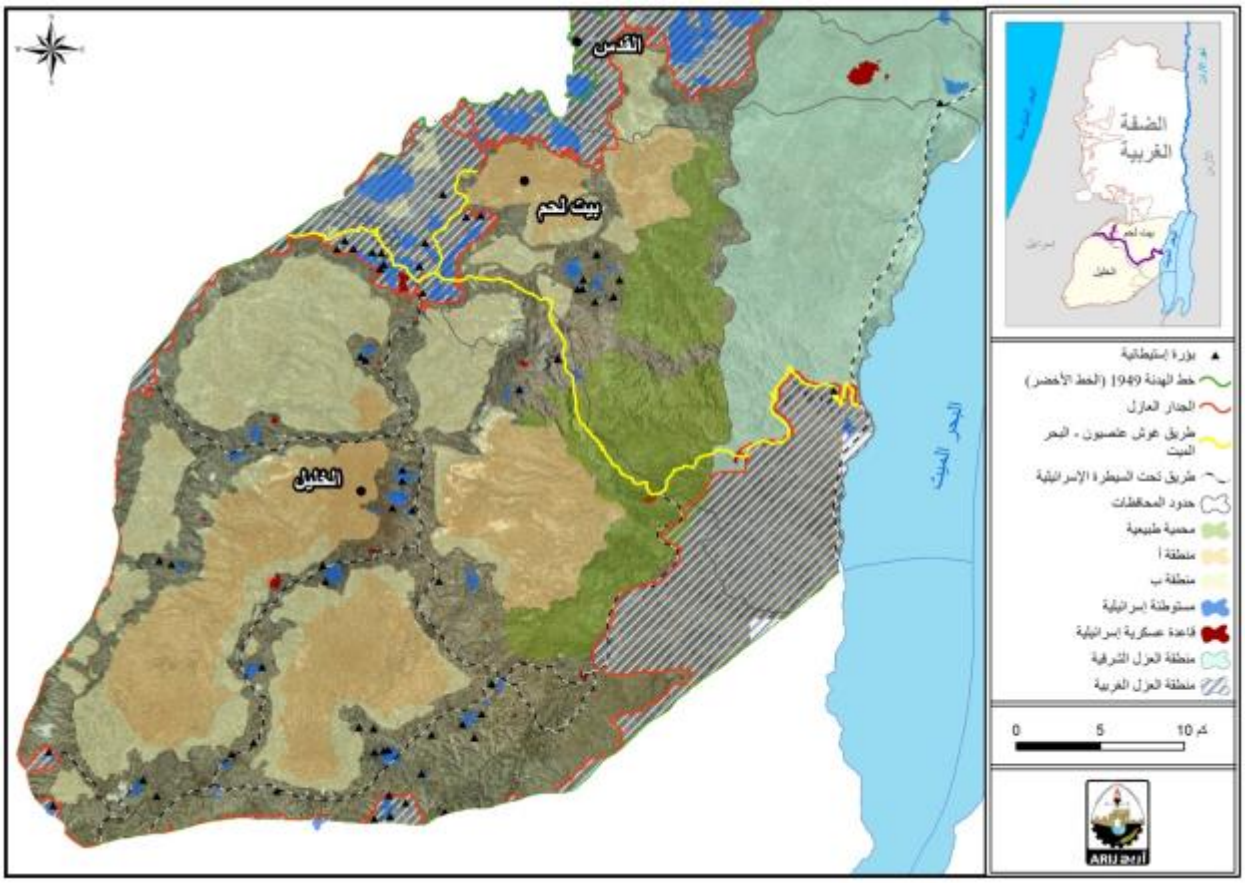

الخارطة رقم (7): مشروع طريق البحر الميت- غوش عتصيون

- **شرعنة بؤرة افيجال الاستيطانية في محافظة الخليل**

في الحادي والعشرين من شهر شباط من العام 2014، نشرت الصحيفة الإسرائيلية اليومية "هآرتس" على موقعها الالكتروني تقريرا مفاده ان "وزارة الدفاع الإسرائيلية" تدفع باتجاه شرعنة بؤرة افيجال الاستيطانية الإسرائيلية الواقعة في التلال الجنوبية من محافظة الخليل، وذلك بما يتنافى مع أوامر الهدم التي صدرت بحق المنشآت القائمة في البؤرة، كان آخرها التي صدرت في السابع والعشرين من شهر آذار من العام 2012. وتسعى "وزارة الدفاع الإسرائيلية" إلى إصدار تراخيص بناء للمنشآت القائمة والغير مرخصة في البؤرة ذلك بالإضافة إلى سعي "وزارة الدفاع" إلى وضع مخطط هيكلي للبؤرة والذي يتضمن تخصيص مساحات شائعة للتوسع المستقبلي للبؤرة.

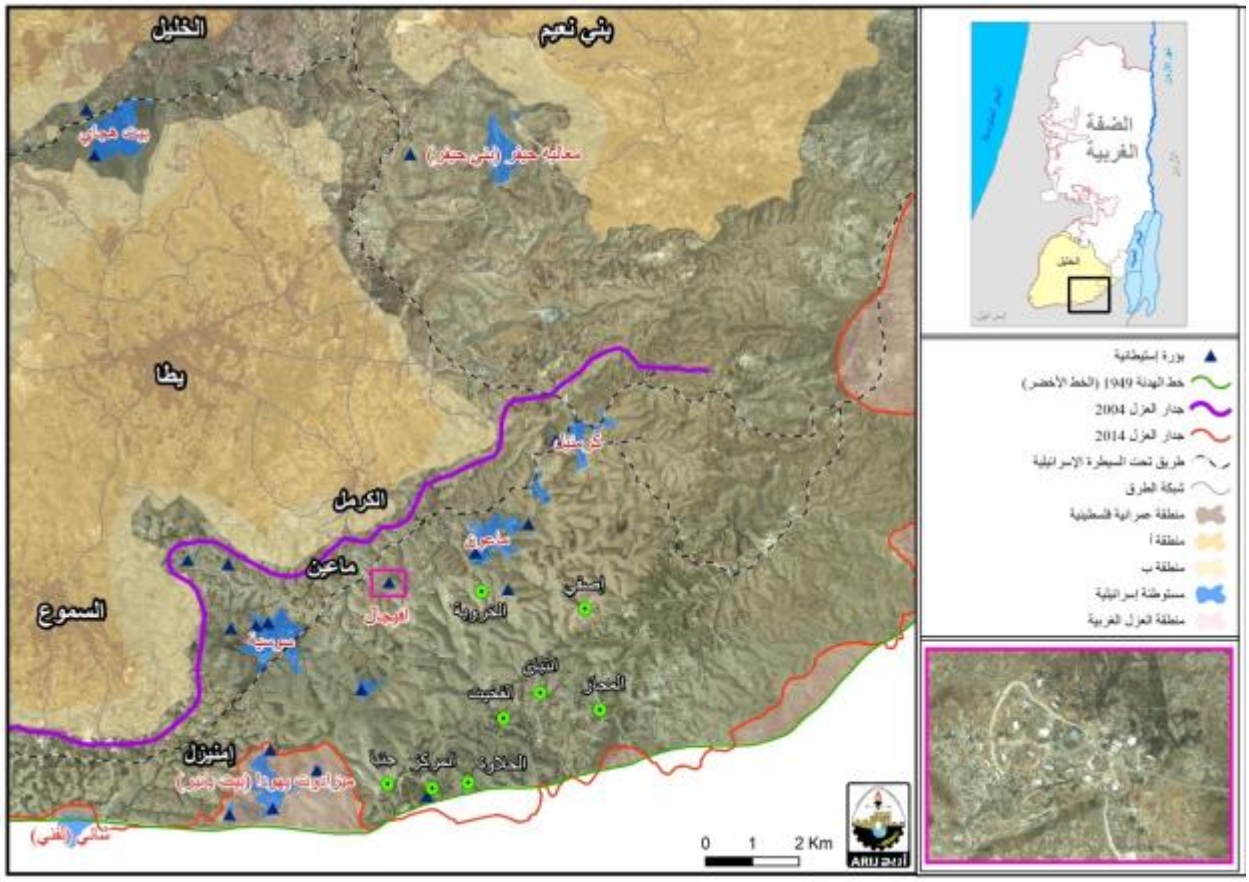

الخارطة رقم (8): البؤرة الاستيطانية الغير شرعية أفيجال

وبحسب تقرير "هآرتس"، فان البؤرة الاستيطانية الغير شرعية "افيجال" تحتل مساحة تزيد عن 1000 دونما من الأراضي الفلسطينية في محافظة الخليل ويعود ذلك إلى الانتهاكات الممنهجة والمنظمة والمتعمدة التي يقوم بها المستوطنين الإسرائيليين وتتمثل في منع المزارعين الفلسطينيين وأصحاب الأراضي من الوصول إلى أراضيهم المحاذية لبؤرة افيجال الغير شرعية، الامر الذي أدى في نهاية المطاف إلى المصادرة الغير شرعية للأراضي الفلسطينية. ومن الجدير ذكره، أن جميع الانتهاكات التي يرتكبها المستوطنين الإسرائيليين بحق الأراضي الفلسطينية تحدث بمساعدة وحماية جيش الاحتلال الاسرائيلي.

تأسست البؤرة الاستيطانية الغير شرعية "افيجال" في شهر كانون الأول من العام 2001. وتقع بؤرة افيجال بين مستوطنتي ماعون وسوسيا الإسرائيليتين الواقعتين في الجزء الجنوبي من محافظة الخليل. واليوم، يوجد في البؤرة الاستيطانية "افيجال" 19 منشأة (اثنتان منها منازل دائمة). ويقطن البؤرة الاستيطانية اليوم أكثر من 35 مستوطن إسرائيلي. ومن الجدير ذكره أيضا أن المنشآت الموجودة في بؤرة افيجال الاستيطانية الغير شرعية تم بناءها على أراضي صنفتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية على أنها "أراضي دولة".

تمتاز البؤرة الاستيطانية افيجال بأنها تقع ضمن سلسلة من البؤر والمستوطنات الإسرائيلية الغير شرعية في تلال الخليل الجنوبية والتي توسعت على مر سنوات الاحتلال الإسرائيلي لتشكل تجمعا من المستوطنات، تضم المستوطنات التالي: كرمئيل، وسوسيا، وبيت ياتير، وماعون، بالإضافة إلى البؤر الاستيطانية هافات لاسفر، ومتسيبي يائير، وهافات ماعون.

وتجدر الاشارة الى أن بؤرة افيجال الاستيطانية الغير شرعية لم تندرج ضمن أي مخطط هيكلي للمستوطنات المحيطة بها، مما يجعل من الخطوة الاسرائيلية نحو تغيير وضع البؤرة الاستيطانية افيجال لتصبح شرعية ذات أهمية كبرى بالنسبة لإسرائيل، لان بؤرة افيجال الاستيطانية ستعمل على تعبئة الفراغ الجغرافي في تلك المنطقة عن طريق تكملة حلقة المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة.

علاوة على ذلك، ان شرعنة بؤرة افيجال الاستيطانية والسعي نحو تشكيل تجمع استيطاني في منطقة جنوب الخليل هو جزء من الخطة الإسرائيلية في تلك المنطقة والتي تهدف إلى مصادرة وضم ما يقارب 30,000 دونما من الأراضي الفلسطينية كانت اسرائيل قد صنفتها على أنها "مناطق إطلاق نار".

- **المستوطنون الاسرائيليون يقيمون ثلاث بؤر استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة**

في الرابع من شهر تموز من العام 2014، وعقب الاعلان عن اختطاف ومقتل ثلاث مستوطنين اسرائيليين في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية، قامت مجموعات من المستوطنين الاسرائيليين بالإعلان عن بناء ثلاث بؤر استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة وبمساندة علنية وصريحة من مجالس المستوطنات القريبة من تلك البؤر. وتم اقامة البؤرة الاولى بالقرب من مستوطنة بيت عاين الاسرائيلية الواقعة بين محافظتي بيت لحم والخليل (على اراضي بلدتي صوريف والجبعة) والتي هي جزء من ما بات يعرف اسرائيليا "بتجمع غوش عتصيون" الاستيطاني جنوب بيت لحم، حيث اطلق على البؤرة الجديدة اسم "رمات هاشلوشا"؛ فيما تم اقامة البؤرة الاستيطانية الثانية بالقرب من مستوطنة تكواع جنوب شرق مدينة بيت لحم والتي هي جزء ايضا بما بات يعرف اسرائيليا "بتجمع غوش عتصيون الشرقي" واطلق عليها اسم "تكواع اي"؛ أما عن البؤرة الاستيطانية الثالثة، فقد تم اقامتها بالقرب من مستوطنة كريات أربع الاسرائيلية في قلب مدينة الخليل واطلق عليها اسم "تلمي هايم". الخارطة رقم (9) توضح موقع البؤر الاستيطانية الثلاث التي اقامها المستوطنين الاسرائيليين على اراضي الضفة الغربية.

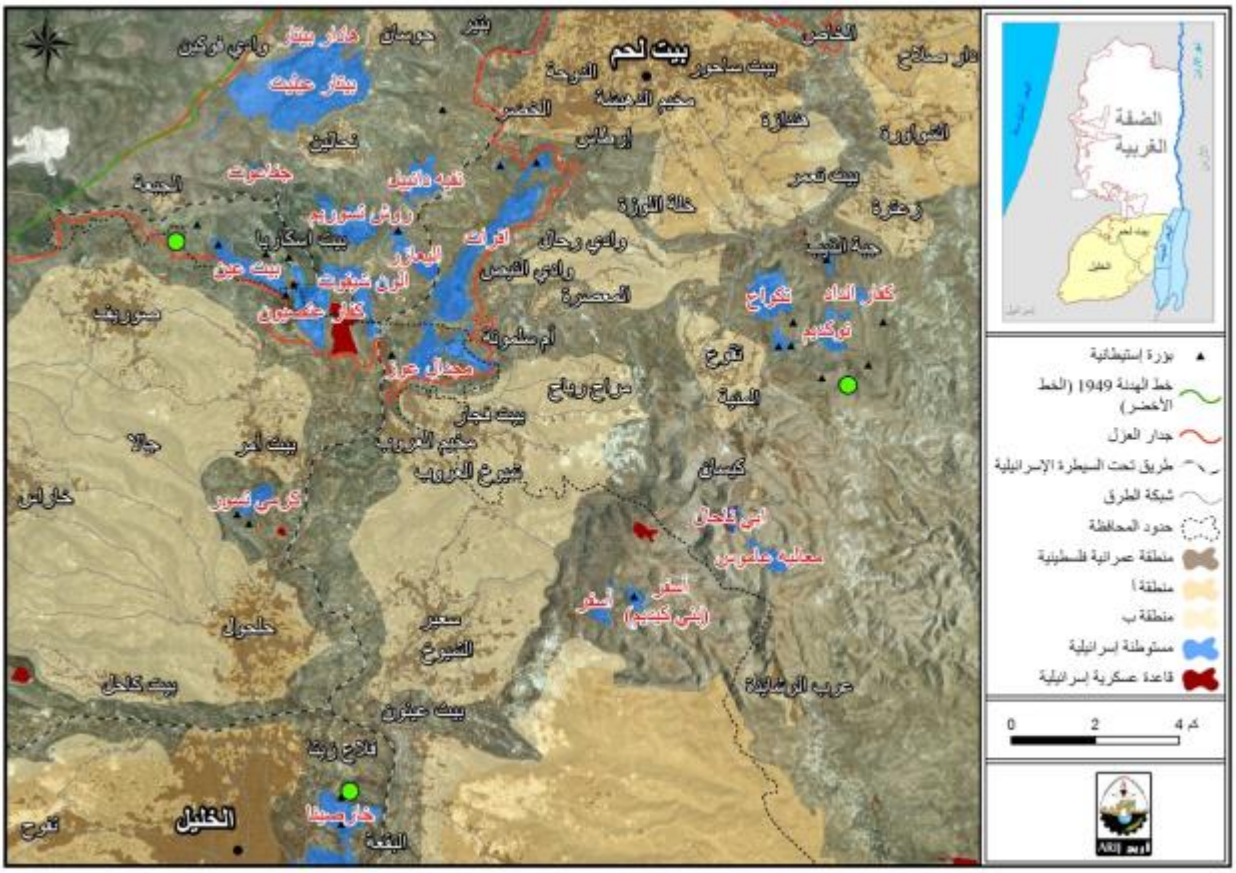

الخارطة رقم (9): موقع البؤر الاستيطانية الاسرائيلية الثلاث التي تمت اقامتها في الضفة الغربية المحتلة

وتجدر الاشارة الى أن المواقع الاستيطانية الثلاث السابقة الذكر تم اقامتها بتشجيع وتمويل من مجالس المستوطنات القريبة منها، فعلى سبيل المثال كان لمجلس مستوطنات تجمع غوش عتصيون الاستيطاني جنوب مدينة بيت لحم دورا كبيرا في انشاء البؤرة الاستيطانية "رمات هاشلوشاه"، اذ تعالت دعوات المجلس على المواقع الالكترونية الاسرائيلية للمستوطنين الاسرائيليين للقدوم الى موقع البؤرة وحراسته وتقديم الدعم له، في حين شارك رئيس بلدية مستوطنة كريات أربع المستوطنين الاسرائيليين في اقامة البؤرة الاستيطانية "تلمي هايم" بالقرب من المستوطنة.

وكان المستوطنون قد أقاموا البؤرة الاستيطانية رمات هاشلوشا على أراضي تابعة لكل من قريتي الجبعة وصوريف، بين محافظتي بيت لحم والخليل وذلك في محاولة منهم لقطع التواصل الجغرافي بين هاتين القريتين من خلال البناء الاستيطاني في هذه المنطقة. كما ان مخطط جدار العزل العنصري الاسرائيلي في المنطقة يهدف الى ضم تجمع غوش عتصيون الاستيطاني الى اسرائيل في حين سيعمل على عزل محافظة بيت لحم عن محافظة الخليل.

أما عن بؤرة "تكواع اي" الاستيطانية ، فقد قام المستوطنون بوضع اربعة كرفانات جديدة جنوب مستوطنة تكواع الاسرائيلية في محاولة منهم للسيطرة على المزيد من الاراضي الفلسطينية بالقرب

من المستوطنة وضمها اليها لتصبح الحدود الجديدة للمستوطنة في ذات الموقع، وذلك تعزيزا لمكانة هذ المستوطنات في الناحية الشرقية من الضفة الغربية حتى لا تكون ضمن أي صفقة "اخلاء مستوطنات" مستقبلية في حال التوصل الى اتفاق سلام مع الاسرائيليين.

أما في منطقة الخليل، فقد أقام المستوطنون البؤرة الاستيطانية الجديدة تلمي هايم في منطقة البقعة التي تتوسط مستوطنتي كريات أربع وخارصينا وقريبة من بعض المنازل الفلسطينية. وتجدر الاشارة ان المنطقة التي اقام فيها المستوطنون البؤرة قد شهدت في الاعوام السابقة الكثير من الاحداث بسبب محاولات المستوطنين الحثيثة والمستمرة للسيطرة على هذه المنطقة بالذات وتضييق الخناق على الفلسطينيين القاطنين في المنطقة وخصوصا أن منازل مستوطنة كريات اربع تبعد عدة أمتار فقط من منازل الفلسطينيين في المنطقة.

- **اسرائيل تمهد لمصادرة الاراضي الفلسطينية بالقرب من مستوطنة كريات أربع في قلب مدينة الخليل**

في الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني من العام 2018، سلمت بلدية مستوطنة كريات أربع الاسرائيلية في مدينة الخليل المواطن عبد الكريم الجعبري بلاغا رسميا تطالبه بدفع مبلغ 88,200 شيكل كضريبة أرنونا عن أرضه التي تتوسط مستوطنة كريات أربع والبؤرة الاستيطانية جفعات هعافوت الإسرائيليتين في قلب مدينة الخليل. وجاء البلاغ الذي تسلمه المواطن الجعبري بذريعة أن الارض تقع "ضمن "المسؤولية القانونية للمجلس المحلي التابع لمستوطنة كريات أربع" بحسب ما جاء في البلاغ، وعليه يتوجب على المواطن الجعبري دفع المبلغ. أنظر الخارطة رقم (10)

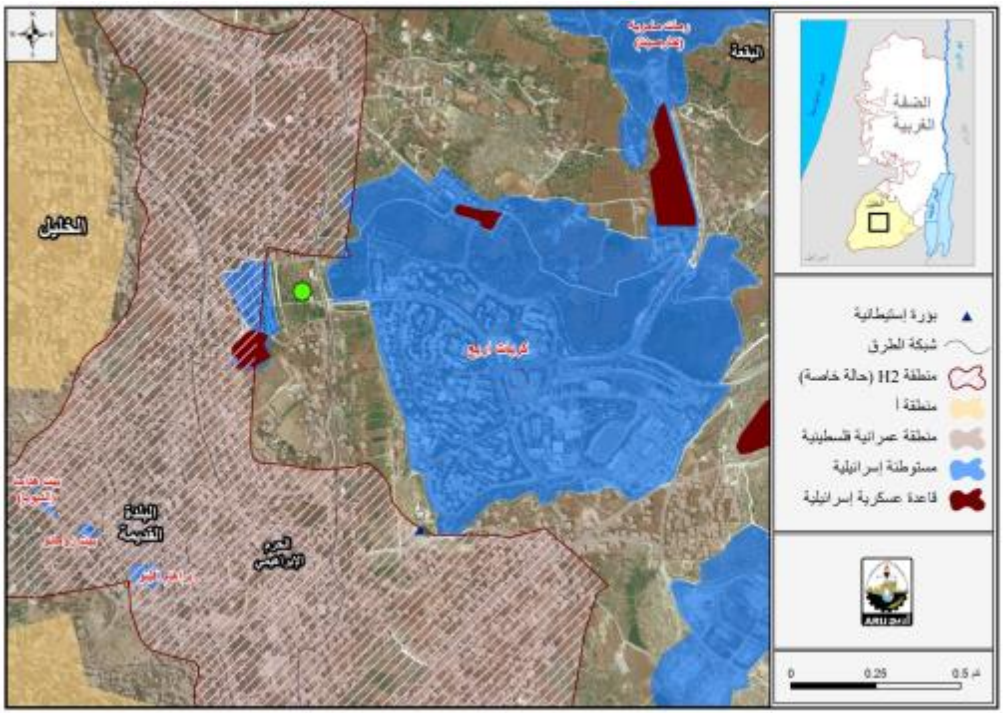

الخارطة رقم (10): موقع أرض المواطن الجعبري المستهدفة باللون الاخضر

وقد انذر مجلس مستوطنة كريات أربع الاستيطاني المواطن الجعبري انه في حال لم يدفع المبلغ كما هو منصوص عليه في البلاغ، فان المجلس سوف يفرض عليه غرامات اضافية وفي نهاية الامر سيتم مصادرة الارض عن طريق "الطابو"، بمعنى تسجيلها طابو، وبالتالي مصادرتها. وهذا هو البلاغ الاول من نوعه في الاراضي الفلسطينية المحتلة، اذ تحاول الجهات الاسرائيلية المختصة، تبرير عمليات الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية بمثل هذا النوع من البلاغات، الا أن ما يجري على أرض الواقع يظهر النوايا الاسرائيلية المبيتة للسيطرة على الاراضي الفلسطينية بشتى الوسائل الممكنة. حيث انه وخلال الاعوام الماضية، شهدت المنطقة المنكوبة (أرض المواطن الجعبري) الكثير من الاحداث والاعتداءات من قِبل المستوطنين والمحاولات الحثيثة للسيطرة على الارض وتضييق الخناق على أصحابها وازالة كل ما يزرع فيها والاعتداء على الممتلكات الفلسطينيين. كما قام المستوطنون ببناء كنيس على قطعة الارض المستهدفة لتثبيت استيلائهم عليها وتم هدمه من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي عدة مرات خلال الاعوام الماضية، الا أن عناد المستوطنين ازداد في كل مرة يتم فيها هدم الكنيس، ليعودوا في صباح اليوم التالي لبناء الكنيس وتجديد استيلائهم على الارض. واليوم، هناك خيمة ما زال المستوطنون يقصدونها لإقامة شعائرهم الدينية فيها، هذا بالإضافة الى بعض الجدران والرموز الدينية التي تمت إضافتها في أوقات لاحقة. كما قام المستوطنون بشق طريق يصل بين قطعة الارض التي يملكها المواطن الجعبري حيث تم اقامة الكنيس ومستوطنة كريات أربع.

تجدر الاشارة الى ان موقع الارض التي تعود لعائلة الجعبري هو أحد المواقع المستهدفة في محافظة الخليل والذي تم الاعتداء عليها مؤخرا من قبل المستوطنين الاسرائيليين واعلانه نواة لبؤرة استيطانية جديدة اطلق عليها اسم "تلمي هايم".

- **مخططات اسرائيلية لبناء 64,000 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة**

في الرابع والعشرين من شهر شباط من العام 2018، كشفت مصادر اسرائيلية عن سعي وزارة الاسكان والبناء الاسرائيلية لتقديم مخطط يهدف لبناء 64,000 وحدة سكنية استيطانية في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بواقع 48,000 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية و15,000 وحدة استيطانية اخرى في المستوطنات الاسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة. وبحسب التقارير الصادرة عن وزارة الاسكان والبناء الاسرائيلية، فان عملية البناء حاليا تحددها أمور مالية بحتة وليست "سياسة". كما أظهرت التقارير بان وزارة الاسكان والبناء الاسرائيلية تسعى الى البناء الاستيطاني في المستوطنات التي تقع خارج التجمعات الاستيطانية الكبرى الخمس وفي المواقع الاستيطانية ذات الاهمية الاستراتيجية في الضفة الغربية المحتلة.

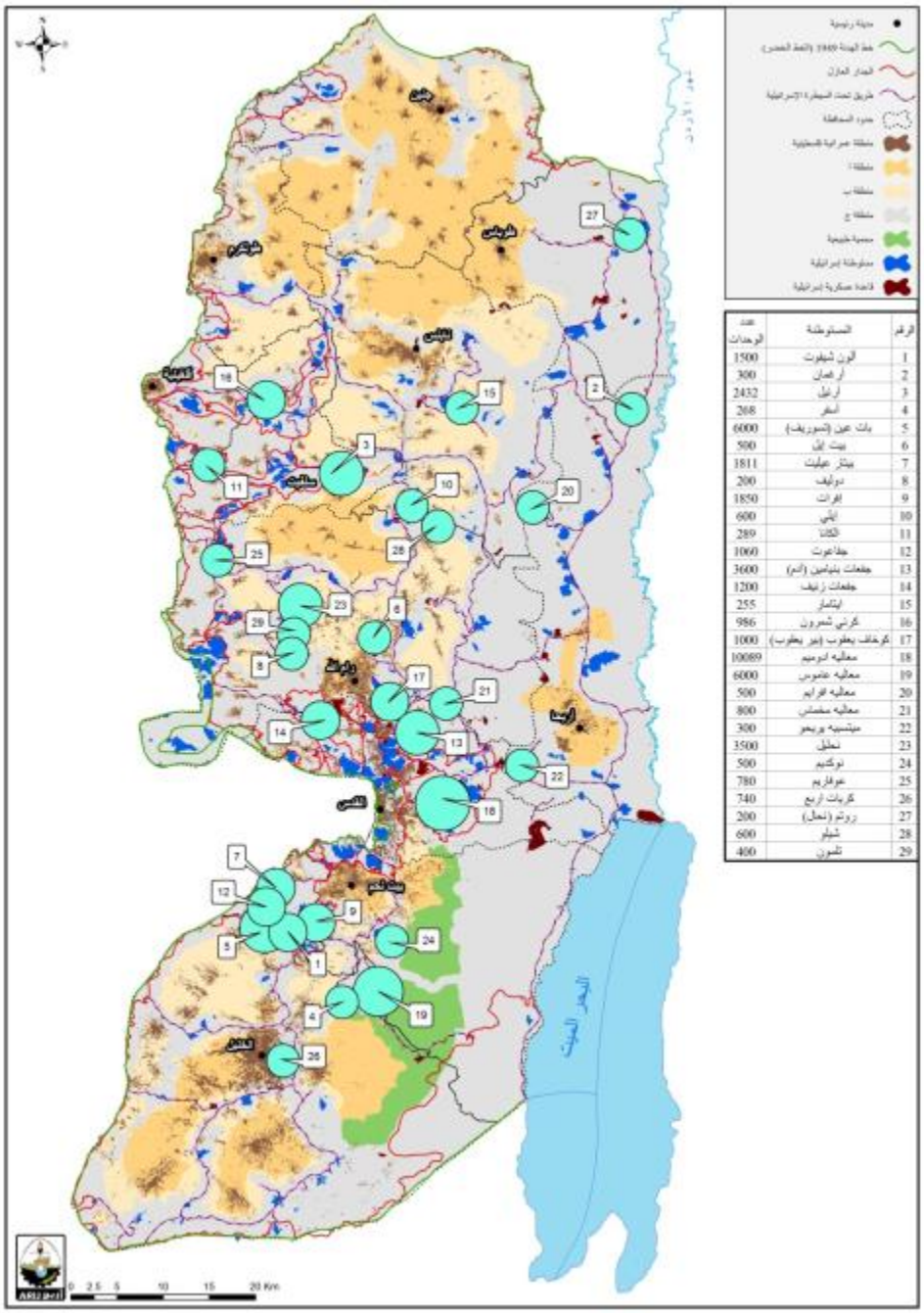

الرقم	المستوطنة	عدد الوحدات
1	ألون شيفوت	1500
2	أرعال	300
3	أرئيل	2432
4	أسفر	268
5	بات عين (تسوريف)	6000
6	بيت إيل	500
7	بيتار عيليت	1811
8	دوليف	200
9	إفرات	1850
10	إيتي	600
11	الكانا	289
12	جفاعوت	1060
13	جفعات بنيامين (أدم)	3600
14	جفعات زئيف	1200
15	إيتامار	255
16	كرني شمرون	986
17	كرحالف يعقوب (بير يعقوب)	1000
18	معاليه ادوميم	10089
19	معاليه عاموس	6000
20	معاليه افرايم	500
21	معاليه محمش	800
22	ميتسبيه يريحو	300
23	نحليل	3500
24	نوكديم	500
25	عوفاريم	780
26	كريات اربع	740
27	روتم (نحال)	200
28	شيلو	600
29	تلمون	400

الخارطة رقم (11): المستوطنات الاسرائيلية المقامة على اراضي الضفة الغربية المحتلة والتي يشملها مخطط التوسع الجديد

ومن خلال التحليل الذي قام به معهد الابحاث التطبيقية القدس- اريج، تبين بان مخطط التوسع الجديد سيتم في 29 مستوطنة اسرائيلية منتشرة على اراضي الضفة الغربية المحتلة، منها اربع مستوطنات في محافظة الخليل (كريات أربع واسفر وبيت عاين والون شيفوت) بواقع 8508 وحدة استيطانية جديدة، (13% من مجموع الوحدات الاستيطانية المطروحة).

- **اخلاء ثلاث قواعد عسكرية اسرائيلية للسماح للمستوطنات الاسرائيلية بالتوسع**

في السابع عشر من شهر كانون الاول من العام 2014، كشفت صحيفة هآرتس الاسرائيلية عن مشاريع جديدة تم المصادقة عليها من قبل وزير الاحتلال الاسرائيلي "موشيه يعالون"، حيث تتضمن هذه المشاريع اخلاء ثلاث قواعد عسكرية اسرائيلية للسماح للمستوطنات الاسرائيلية المحاذية لهذه القواعد العسكرية المستهدفة بالتوسع. علاوة على ذلك، أمر "يعالون" بتشييد طرق التفافية جديدة، واقامة مباني عامة داخل المستوطنات.

وبحسب التقرير الذي نشرته صحيفة هآرتس الاسرائيلية، فأن الاراضي المقام عليها هذه القواعد العسكرية التي سيتم اخلاءها، تعود ملكيتها للفلسطينيين القاطنين في المنطقة الا أن جيش الاحتلال الاسرائيلي قام بمصادرتها والسيطرة عليها لاستخدامات عسكرية وتحت ادعاء "الحاجة الامنية". وبحسب التقرير المنشور، هناك ثلاث قواعد عسكرية من المخطط اخلائها لصالح توسيع المستوطنات، وهي القاعدة العسكرية الاسرائيلية في مستوطنة عيلي زهاف في محافظة سلفيت وقاعدة حرس الحدود الاسرائيلية القريبة من مستوطنة بيت ايل الاسرائيلية في محافظة رام الله وقاعدة "اشموريت ازحاك" بالقرب من مستوطنة كريات اربع الاسرائيلية في محافظة الخليل.

وتجدر الاشارة الى انه في السنوات الماضية، قامت وزارة الاسكان والبناء الاسرائيلية ببناء 36 وحدة استيطانية في منطقة قريبة من مستوطنة "كريات اربع" الاسرائيلية وبعيد عن المنطقة العمرانية الخاصة بالمستوطنة، حيث تم بناء هذه الوحدات على اراضي فلسطينية خاصة قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بمصادرتها وتصنيفها "اراضي دولة"، ومنذ ذلك الحين، استخدام "حرس الحدود الاسرائيلي" هذه الاراضي والمباني. وعلى مر السنين، قامت جماعات المستوطنين القاطنين في مستوطنة "كريات اربع" بالضغط على الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لإخلاء هذه الوحدات الاستيطانية من "حرس الحدود" واعادتها ليد المستوطنين. وبحسب التقرير الصادر الخاص بقرارات يعالون، فأنه من المرجح رؤية المستوطنين يحلون محل التواجد العسكري في تلك المنطقة في القريب العاجل. ومن المهم ذكره بان القاعدة العسكرية الاسرائيلية هذه تقع خارج المنطقة العمرانية الخاصة بمستوطنة "كريات اربع"، وبالتالي فان عملية اخلائها من "حرس الحدود الاسرائيلي" وتسليمها للمستوطنين الاسرائيلية سيعمل على انشاء "بؤرة استيطانية" جديدة في تلك المنطقة، مما سيزيد من فرص توسع مستوطنة كريات اربع لضم المنطقة الجديدة (البؤرة الاستيطانية الجديدة).

أما فيما يخص المشاريع التطويرية الاخرى والتي ستنفذ لخدمة المستوطنين والمستوطنات غير الشرعية، فهي على النحو التالي: انشاء 12 طريق التفافي لخدمة المستوطنين، وكذلك اجراء المسح للأراضي الفلسطينية تمهيدا لإعلانها "اراضي دولة"، حيث تهدف هذه العملية الى شرعنة البؤر الاستيطانية غير الشرعية بأثر رجعي، بحيث ان هناك عدد من البؤر الاستيطانية تم بناءها على اراضي "غير معلنة" ارضي دولة" وعملية اعلانها كذلك، يضفي الشرعية على البؤرة وعلى وجودها في تلك المنطقة. علاوة على ذلك، تشمل المشاريع التطويرية على بناء "قرى طلابية" – وهي عبارة عن وحدات سكنية بأسعار زهيدة خاصة لاستخدام الطلاب داخل المستوطنات، وكذلك

مشاريع البنية التحتية للمياه واخيرا تجديد الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل حيث سيتم بناء رصيف ومصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة، وبناء "رووف".

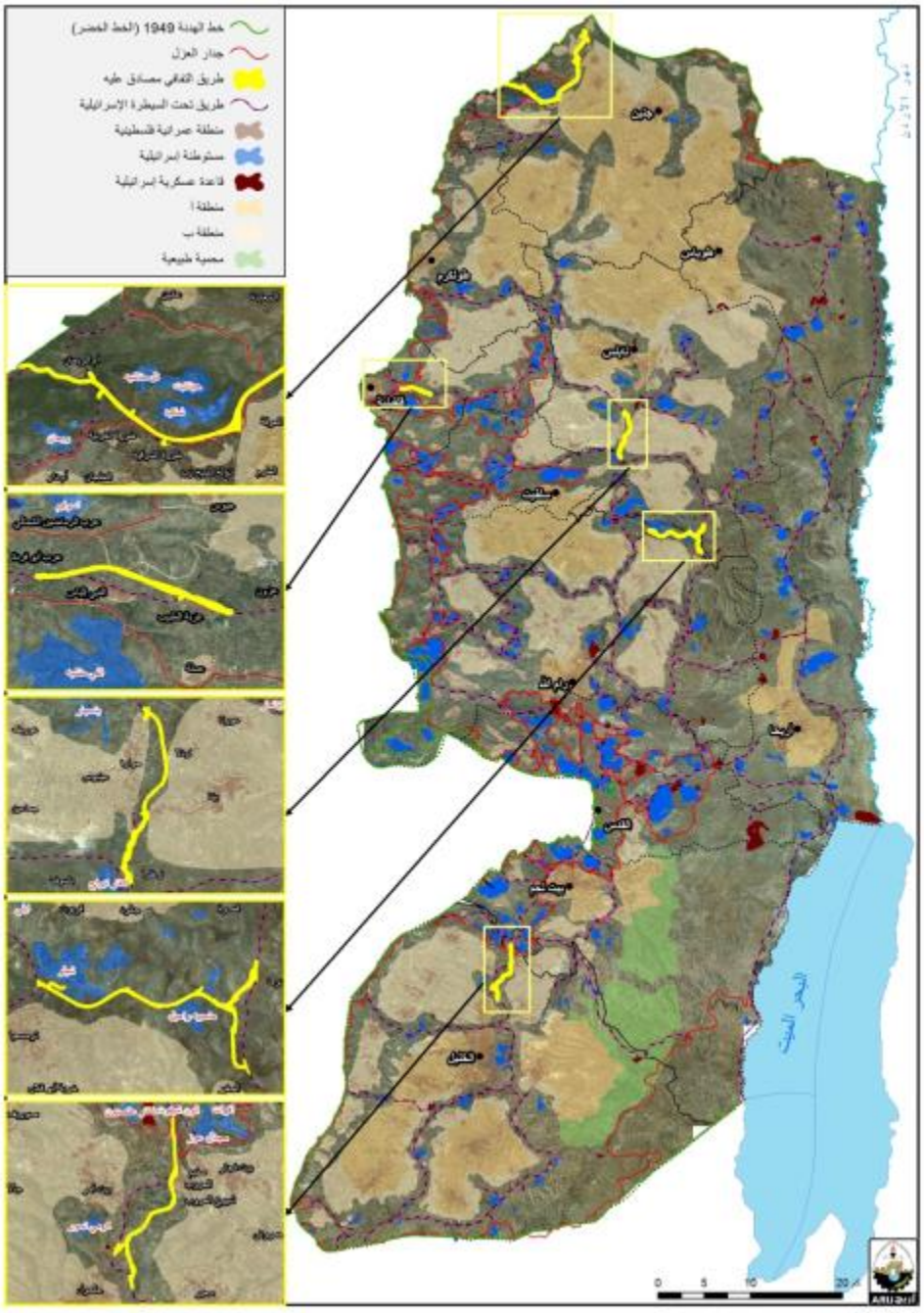

الخارطة رقم (12): الطرق الالتفافية المنوي المصادقة عليها في الضفة الغربية المحتلة

- **ضم التجمع الاستيطاني "كريات أربع" الى حدود اسرائيل**

لطالما سعت إسرائيل الى تنفيذ مخططاتها بشكل منفرد بعيدا عن المسار السياسي والمفاوضات حيث أنها اعتبرت أن ما تقوم به من تنازلات في الضفة الغربية وقطاع غزه المحتلين هو بمثابة تنازل عن حقوقها الشرعية في فلسطين التاريخية. وقد انتهجت إسرائيل بالفعل خطوات أحادية الجانب منذ بدء العملية السلمية مع الفلسطينيين في العام 1993، حيث عمدت إلى إحداث تغييرات جغرافية على ارض الواقع خلافا لما تم الاتفاق عليه، وذلك بأن لا يقوم أي من الطرفيين الإسرائيلي والفلسطيني باتخاذ أية خطوات من شأنها إحداث أي تغيير على قضايا الحل الدائم (القدس، المستوطنات، الحدود، المياه ، اللاجئين) وهو تماما كل ما قامت به إسرائيل، حيث استمرت بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، وتعمدت إلى فرض حدود سياسية جديدة من خلال جدار العزل العنصري باقتطاع مساحات شاسعة من الاراضي الفلسطينيين وضم مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية لتكون تحت سيطرتها، هذا بالإضافة إلى نبذ حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد طرحت مشروع قانون في العام 2005 يقضي بضم التجمعات الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية مثل تجمع مستوطنات "معاليه ادوميم" و تجمع مستوطنات "اريئيل" وتجمع مستوطنات "جفعات زئيف" وتجمع مستوطنات "غوش عتصيون" وتجمع مستوطنات "مودعين عيليت"، وذلك من خلال ضم الأراضي التي تقوم عليها هذه الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل داخل الجدار باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل.

وفيما يخص محافظة الخليل، فان مخطط جدار العزل العنصري في محافظة الخليل لم يشمل تجمع كريات أربع الاستيطاني الاسرائيلي وذلك لان موقع المستوطنات الاسرائيلية في قلب المحافظة والتي تحيطها التجمعات الفلسطينية يمنع حدوث ذلك، الا ان اسرائيل ارتأت من خلال السيطرة على المناطق التي تقوم عليها هذه المستوطنات ومنع الفلسطينيين من استغلالها وايضا منع الفلسطينيين من استخدام الطرق الالتفافية التي تصل هذه المستوطنات بعضها ببعض الى خلق تواصل جغرافي بين هذه المستوطنات وبين التجمعات الاستيطانية الاخرى في الضفة الغربية المحتلة واقربها تجمع غوش عتصيون الاستيطاني وايضا التجمعات الاستيطانية داخل الخط الاخضر (خط الهدنة للعام 1949). ويشمل تجمع كريات أربع الاستيطاني اثني عشر مستوطنة اسرائيلية وهي كرمئيل وبيت هاجاي وتينه (معاليه اومرايم) ومعون وبيني هيفر (معاليه هيفر) وسوسيا وشيمعا ورامات ميمرا (خارصينا) وكريات اربع وأوتنئيل وكرمي تسور وميجدال عوز. أنظر الخارطة رقم (13)

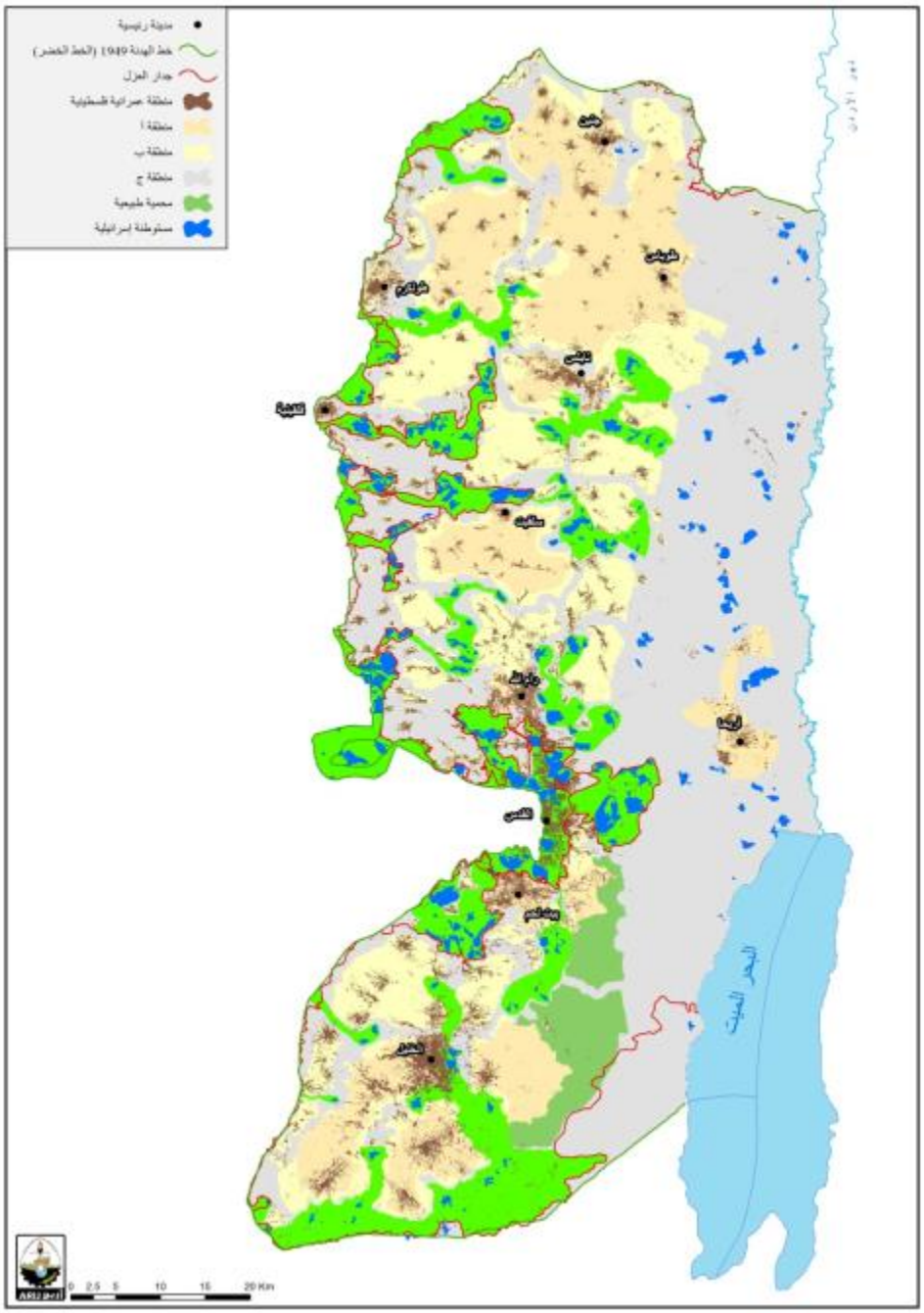

الخارطة رقم (13): التجمعات الاستيطانية الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة

- **اسرائيل تعلن الحرم الابراهيمي ضمن قائمة المواقع الاثرية الاسرائيلية**

في جلسة الكنيسيت الاسرائيلي المنعقدة في الحادي والعشرين من شهر شباط من العام 2010، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن اثنين من الأماكن المقدسة في الضفة الغربية المحتلة،

الحرم الإبراهيمي في قلب مدينة الخليل وقبر راحيل شمال مدينة بيت لحم، ستُدرج على قائمة مواقع التراث الوطني الإسرائيلي. وجاء هذا القرار نتيجة لضغوط من وزراء اليمين الإسرائيلي المتطرف الذين أعلنوا أنه "لن تكون هناك خطة شاملة وجيدة على الإطلاق لاستعادة مواقع التراث في الضفة الغربية المحتلة دون الحرم الإبراهيمي وقبر راحيل."

وتدعي الحكومة الإسرائيلية أن هذه المقدسات هي جزء من دولة إسرائيل، في حين أنها تقع في الضفة الغربية المحتلة الامر الذي يظهر التكتيك الإسرائيلي الجديد لمواصلة ترسيخ السيطرة على الضفة الغربية و"إثبات" تاريخ شعبها في الأرض الفلسطينية. وتجدر الاشارة الى أن الاعلان الاسرائيلي بوضع هذين الموقعين الدينيين على لائحة المواقع التراثية الإسرائيلية يعتبر تجاهلا واضحا وصريحا لحقيقة أن هذه الأماكن المقدسة هي للمسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء. وفي إطار اتفاق أوسلو، فانه من المفترض أن جميع الناس على اختلاف اديانهم يمكنها الوصول لجميع الأماكن المقدسة في الضفة الغربية المحتلة دون عائق. بالإضافة إلى ذلك، تم تعيين مسجد الحرم الإبراهيمي بأنه "حالة خاصة" كون إسرائيل هي المسؤولة عن الأمن في المنطقة في الوقت ذاته، للفلسطينيين حرية الحركة على الطريق الرئيسي المؤدي إلى الحرم.

7- مصادرة الاراضي الفلسطينية في محافظة الخليل

- **المصادرة بذريعة "أراضي الدولة " الوجه الاستيطاني الاول للحكومة الاسرائيلية**

إن سياسة الاحتلال الإسرائيلي لمصادرة وإغلاق الأراضي الفلسطينية بذريعة انها "أراضي الدولة" ما هي إلا حلقة من مسلسل الاستيطان والتهويد الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف ضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية المحتلة الى حدود "دولة اسرائيل " الغير قانونية، وترسيم حدودها وواقعها الجغرافي على مقاس المشروع التهويدي والتوسعي لدولة الاحتلال. فسياسة مصادرة الأراضي الفلسطينيين بحجة انها "أراضي دولة" تعتبر أحد البدع التي اختلقتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتمكنها من ابتلاع مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين دفعة واحدة بدون عناء وجهد.

فعندما احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية و قطاع غزة) في العام 1967 لم يكن هناك تسجيل رسمي إلا لثلث الأراضي المملوكة للفلسطينيين فيما كانت باقي الأراضي مثبتة ملكيتها من خلال كواشين طابو تركية (يعود تاريخها للعهد العثماني) وشهادات تسجيل رسمية صادرة عن حكومة الانتداب البريطاني وكذلك التسجيل لدى دائرة الأراضي الأردنية بحسب القانون المعمول به قبل العام 1967. وبشكل أساسي، ما زال قانون الاراضي العثماني للعام 1858 فاعلا في الضفة الغربية المحتلة لتنظيم ملكية الأراضي الا انه لم يكن فاعلا بشكل كبير خلال قرون العهد العثماني، أو خلال الانتداب البريطاني والحكم الأردني اللذان حافظا على استخدام نفس القانون.

وكان الأمر العسكري الاسرائيلي رقم 59 (للعام 1967) (والمعدل بموجب الامر العسكري 1091) مرجعية في اعادة تعريف ملكية الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة عقب العام 1967، الا

أنه جاء مخالفا لقانون الأراضي العثماني، حيث اجاز الامر العسكري رقم 59 "لحارس الأملاك الحكومية" والمعين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي المملوكة للحكومة الأردنية. كما أجاز الامر العسكري "لحارس الأملاك الحكومية" بالاستيلاء على الأراضي الخاصة بأفراد أو جماعات بعد الاعلان عن تلك الأراضي بأنها 'أراضي عامة' أو 'أراضي دولة' والتي تعرّف بانها "أراضي مملوكة أو تحت تصرف أو كانت متصلة بجهة معادية أو شخص من دولة عدوة قبل وخلال وبعد حرب العام 1967".

وعليه، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية، فرضت السيطرة على ما تم الاعلان عنه "أراضي دولة" في ذلك الوقت - خلال فترة الحكم الأردني، ما مساحته 634,920 دونما (11.2٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وهي تلك التي تم تصنيفها على أنها أراضي " مُسجلة أراضي دولة"، حيث اعتبرت إسرائيل نفسها مالكة هذه الاراضي بصفتها الوريثة للحكم الأردني الذي انتهى بالاحتلال العسكري الإسرائيلي في العام 1967 وذلك وفقا للتفسير الإسرائيلي للقانون. كما شرعت إسرائيل بتصنيف مساحة إضافية من الاراضي الفلسطينية "أراضي دولة" بلغت 843,922 دونما (14.9٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وكان أوجها عقب العام 1979. واليوم، تستعد الادارة المدنية الاسرائيلية لاستكمال الإجراءات على ما يسمى "أراضي دولة" حيث تم إعداد مخططات تسجيل لها بعد مسحها وجاري العمل على إجراءات تسجيلها وفقا للقوانين الإسرائيلية، والتي تشكل 11.7٪ من اجمالي مساحة الضفة الغربية مع مساحة إجمالية قدرها 666,327 دونما. وبالمجمل، فان المساحة الإجمالية للأراضي المصنفة "أراضي الدولة" وفقا لإسرائيل تصل الى 2,145,169 دونما، نحو 37.8٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية المحتلة.

وفيما يخص محافظة الخليل، فقد خضع ما مساحته 204,005 دونما للتصنيف الاسرائيلي "أراضي دولة"، أي ما نسبته 20.4% من المساحة الكلية للمحافظة. كما ان اغلبية هذه الاراضي المصنفة "اراضي دولة" تقع في محيط المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية المقامة على اراضي المحافظة، الامر الذي يظهر الادعاءات الباطلة التي تنتهجها دولة الاحتلال للسيطرة على الاراضي الفلسطينية. فحين تصدر الادارة المدنية الاسرائيلية أمر عسكري لمصادرة اراضي فلسطينية تحت ذريعة "اراضي دولة"، تكون هذه الاراضي على مقربة من المستوطنات الاسرائيلية، بحيث تهدف من هذه العملية، السيطرة على الاراضي الفلسطينية لتوسيع المستوطنات القائمة. أنظر الجدول رقم (8) والخارطة رقم (14) :

الجدول رقم (8): الاراضي الفلسطينية التي تخضع لتصنيف أراضي دولة في محافظة الخليل بحسب التصنيفات الاسرائيلية

العدد	تصنيف الارض	المساحة (بالدونم)
1	أراضة معلنة	202,581
2	أراضي دولة مسجلة	1424
	المساحة الكلية	**205,004**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2018

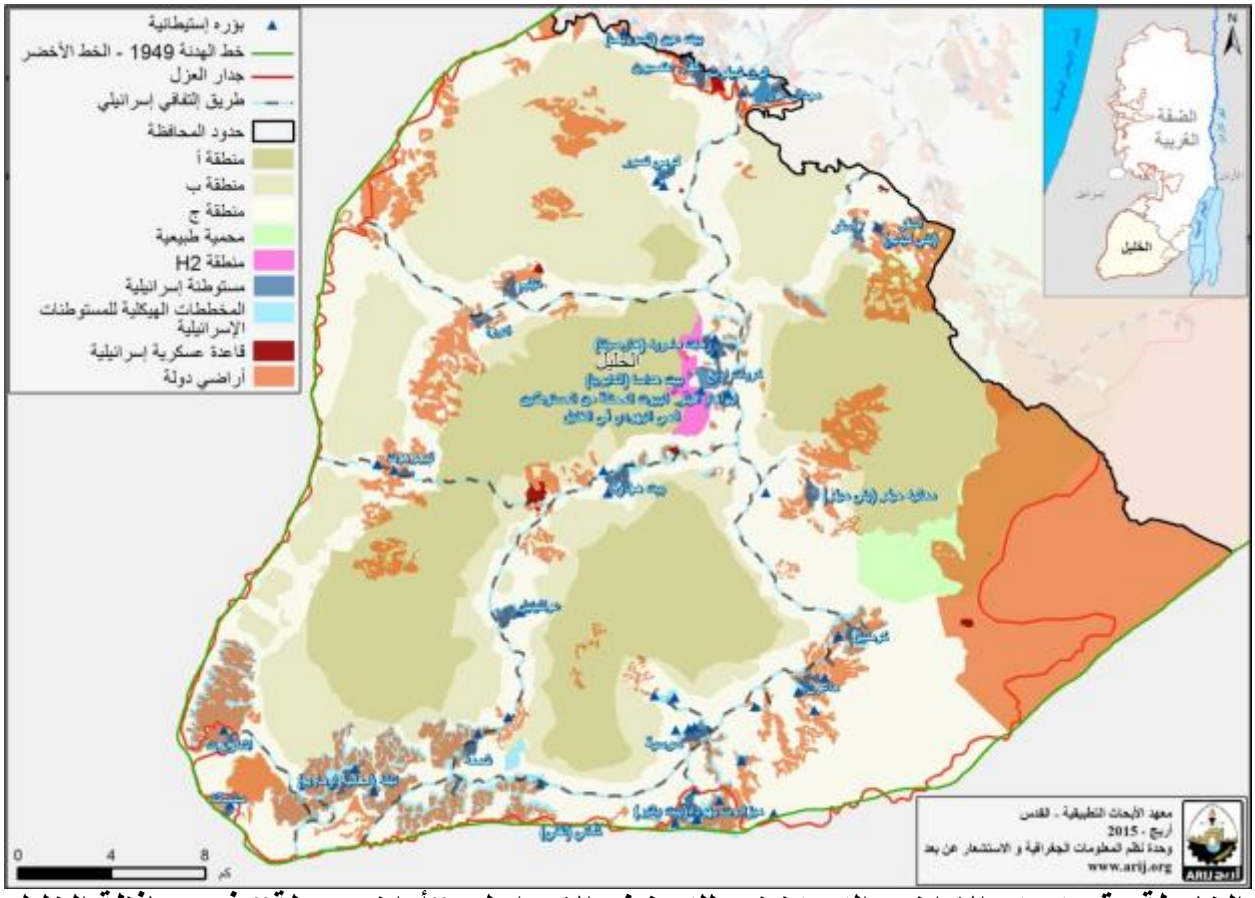

الخارطة رقم (14): الاراضي التي تخضع للتصنيف الاسرائيلي "أراضي دولة" في محافظة الخليل

حالة دراسية: اسرائيل تعلن الاستيلاء على 3799 دونما من أراضي محافظتي بيت لحم والخليل

نشرت صحيفة هاارتس الاسرائيلية على صفحتها الالكترونية يوم الحادي والثلاثين من شهر اب من العام 2014، نقلا عن الادارة المدينة الاسرائيلية قرارا بالاستيلاء على قرابة 4000 دونما من أراضي محافظتي بيت لحم والخليل تحت مسمى "أراضي دولة" ولتعزيز البناء الاستيطاني في المنطقة التي تطلق عليها اسرائيل اسم "تجمع غوش عتصيون".

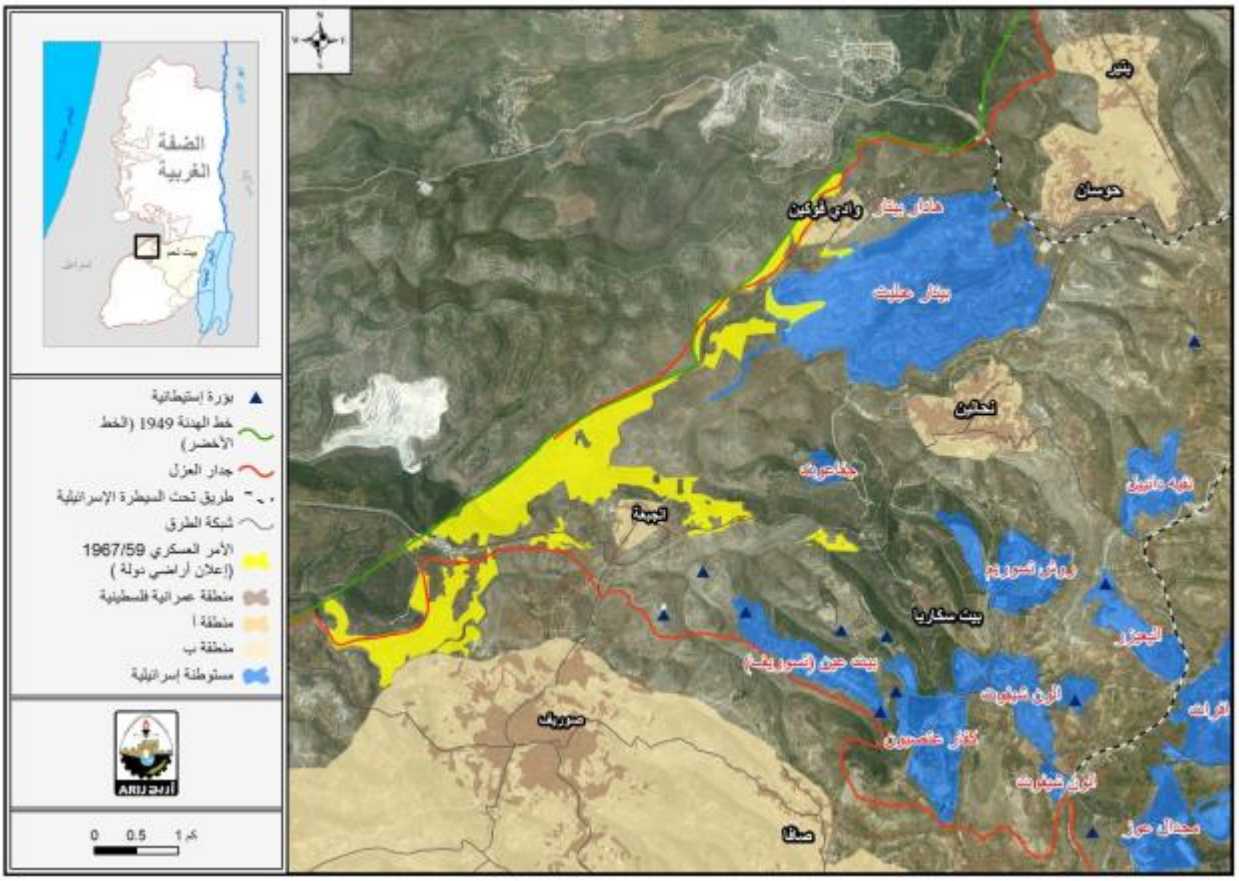

الخارطة رقم (15): الامر العسكري الاسرائيلي: "امر بشأن أملاك الحكومة (يهودا والسامرة) رقم (1967-59)

تجدر الاشارة الى أن الامر العسكري صدر عن المسؤول عن أملاك الحكومة وأملاك الغائبين في الادارة المدنية الاسرائيلية، يوسي سيغال، في الخامس والعشرين من شهر اب من العام 2014 ويحمل اسم "امر بشأن أملاك الحكومة (يهودا والسامرة) رقم (1967-59). ويقضي الامر العسكري الاسرائيلي بالإعلان عن 3799 دونما من أراضي أربعة تجمعات فلسطينية جنوب غرب مدينة بيت لحم (واد فوكين، نحالين، صوريف والجبعة) بانها أراضي دولة. وأمهل الامر العسكري أصحاب الشأن من الفلسطينيين 45 يوما من تاريخ نشر الامر العسكري للاعتراض الى لجنة الاعتراضات لدى المحكمة العسكرية الاسرائيلية في معسكر عوفر في محافظة رام الله وذلك بحسب قانون الاعتراضات رقم 172 يهودا و السامرة - 1967 والذي أقر تأسيس لجان اعتراضات اسرائيلية للتعامل مع الاعتراضات المتعلقة بأملاك الغائبين ((الملكية الخاصة) - الأمر العسكري رقم 58) وأموال الحكومة (الأمر العسكري 59).

- **مناطق عسكرية مغلقة تلتهم مساحات شاسعة من اراضي محافظة الخليل**

عمدت اسرائيل ومنذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967 على اعلان أجزاء كبير من أراضي الضفة الغربية "كمناطق عسكرية مغلقة" من خلال الامر العسكري الاسرائيلي رقم 378 للعام 1970. وفيما يخص محافظة الخليل، فقد أخضعت السلطات الاسرائيلية ما مساحته 99,740 دونما، أي ما نسبته 10% من مساحة المحافظة الاجمالية، لتصنيف المناطق العسكرية المغلقة، الامر الذي حد من التطور والتمدد العمراني في المحافظة على مدى أعوام الاحتلال الاسرائيلي. حيث ان المناطق التي تخضع لتصنيف "مناطق عسكرية مغلقة" يحظر على الفلسطينيين دخولها، أو البناء فيها أو الاستفادة من اراضيها. أنظر الخارطة رقم (16) التي توضح المناطق العسكرية المغلقة في محافظة الخليل

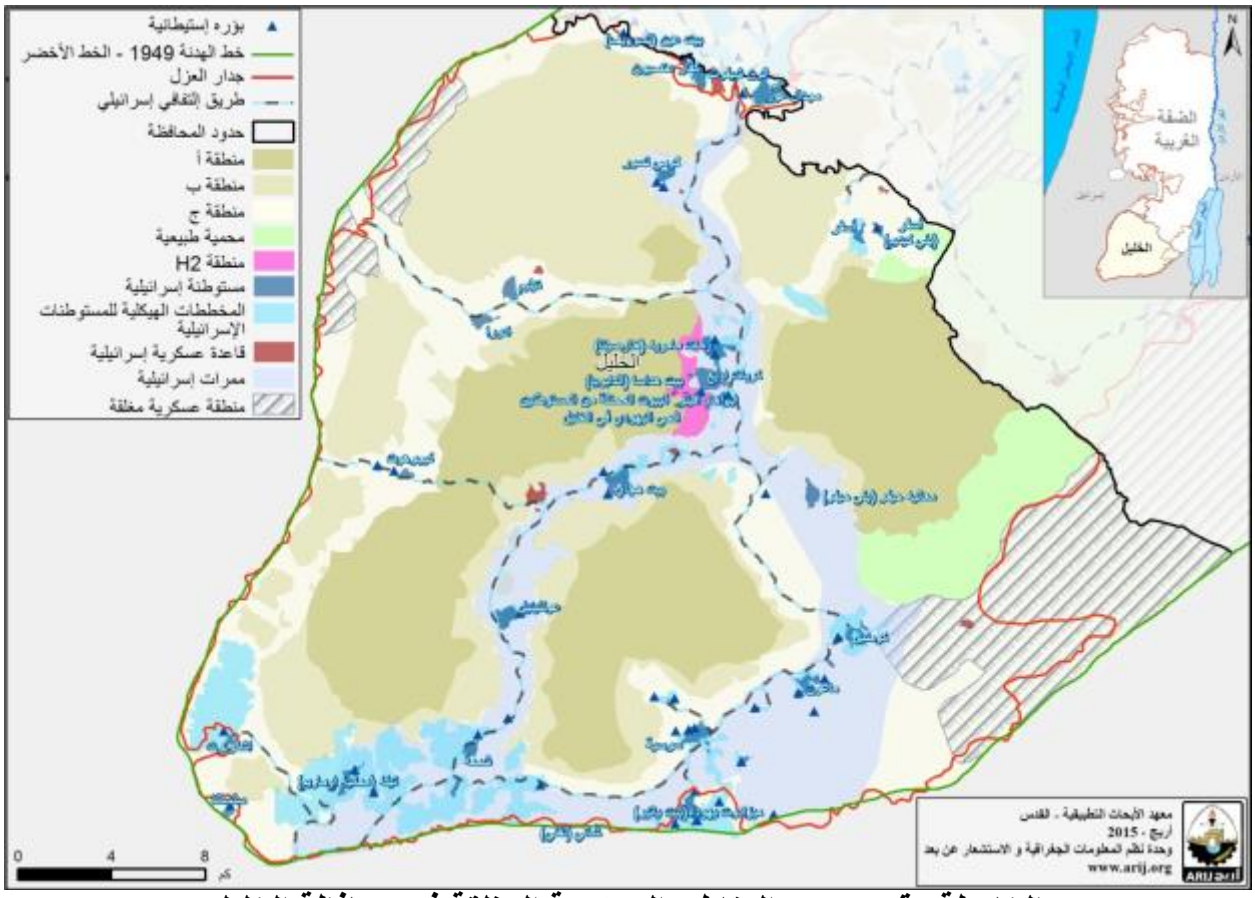

الخارطة رقم (16) : المناطق العسكرية المغلقة في محافظة الخليل

علاوة على ذلك، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بتمديد سريان امر عسكري اسرائيلي لإعلان اراضي في كل من محافظة اريحا، القدس، بيت لحم والخليل، على انها اراضي عسكرية مغلقة ومنطقة اطلاق نار رقم 912.

- **تمديد سريان مصادرة ما يزيد عن 400 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية**

في الاسبوع الاول من شهر شباط من العام 2018، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي أمرا عسكريا يحمل الرقم والمسمى (1651 -2009-5770 يهودا والسامرة) 1/99/س (تعديل حدود رقم 6) 2018-5775 (منطقة إطلاق نار 912) والذي يقضي بتمديد إغلاق ومصادرة 410,672 دونما من الأراضي الفلسطينية الواقعة في المقطع الجنوبي الى الشرق من الضفة الغربية، حيث تبدأ من مستوطنة معاليه أدوميم وصولا لأقصى الجنوب الشرقي لمحافظة الخليل، منها 80,804 دونما (80.4 كم مربع) من أراضي محافظة الخليل. الصورة رقم (1) والخارطة رقم (16)

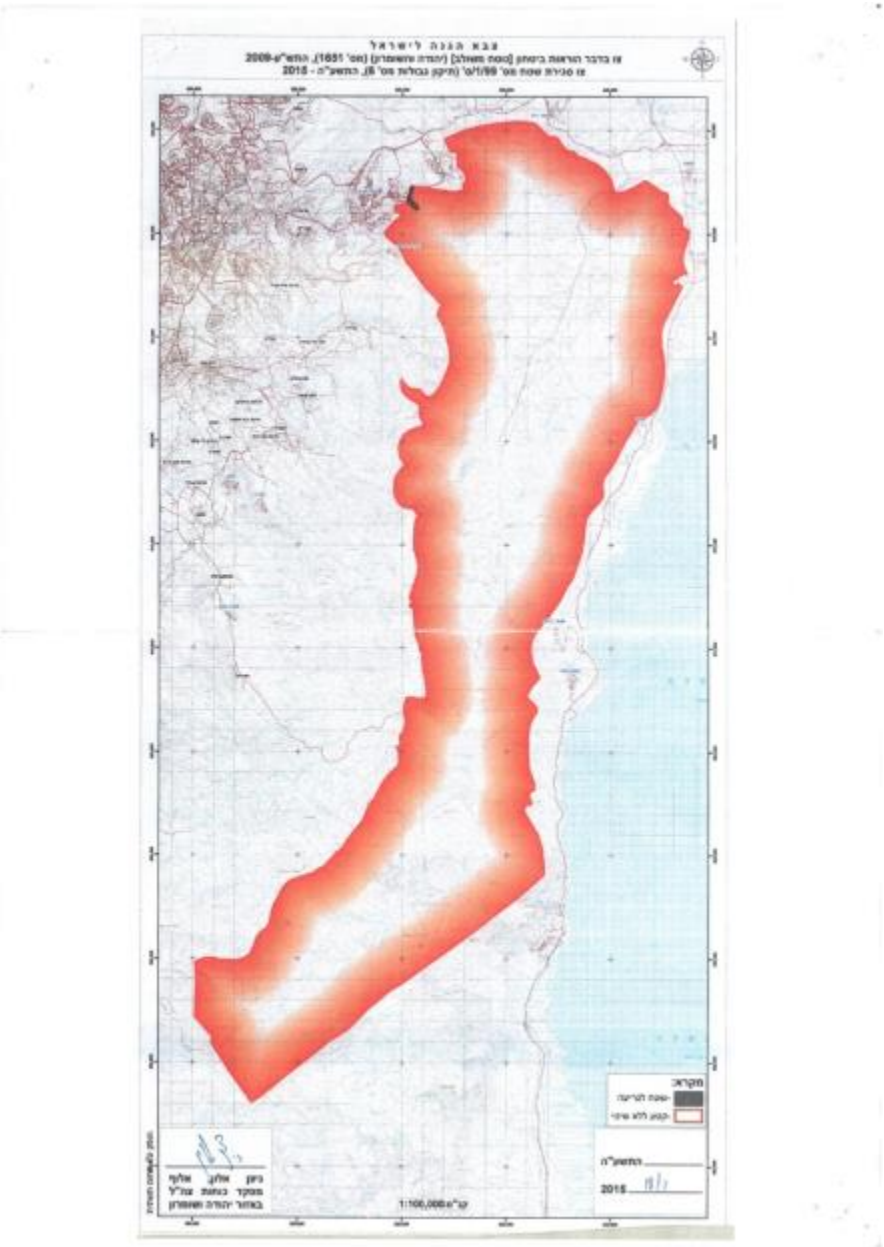

الصورة رقم (1): الامر العسكري الاسرائيلي رقم (1651 -2009-5770 يهودا والسامرة) 1/99/س (تعديل حدود رقم 6) 2018-5775 (منطقة إطلاق نار 912)

والجدير ذكره بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي كانت قد أصدر الأمر العسكري قبل التعديل في شهر أيار من العام 2009 والذي أعلن فيها إغلاق ومصادرة 410,884 دونما أي بزيادة قدرها 212 دونما عن أمر التمديد الحالي وذلك لان 212 دونما المذكورة قد تم استخدامها لصالح توسيع مستوطنة معاليه أدوميم غير الشرعية وبالتالي تم شطبها من ضمن المناطق المصادرة والمغلقة من خلال التعديل الصادر.

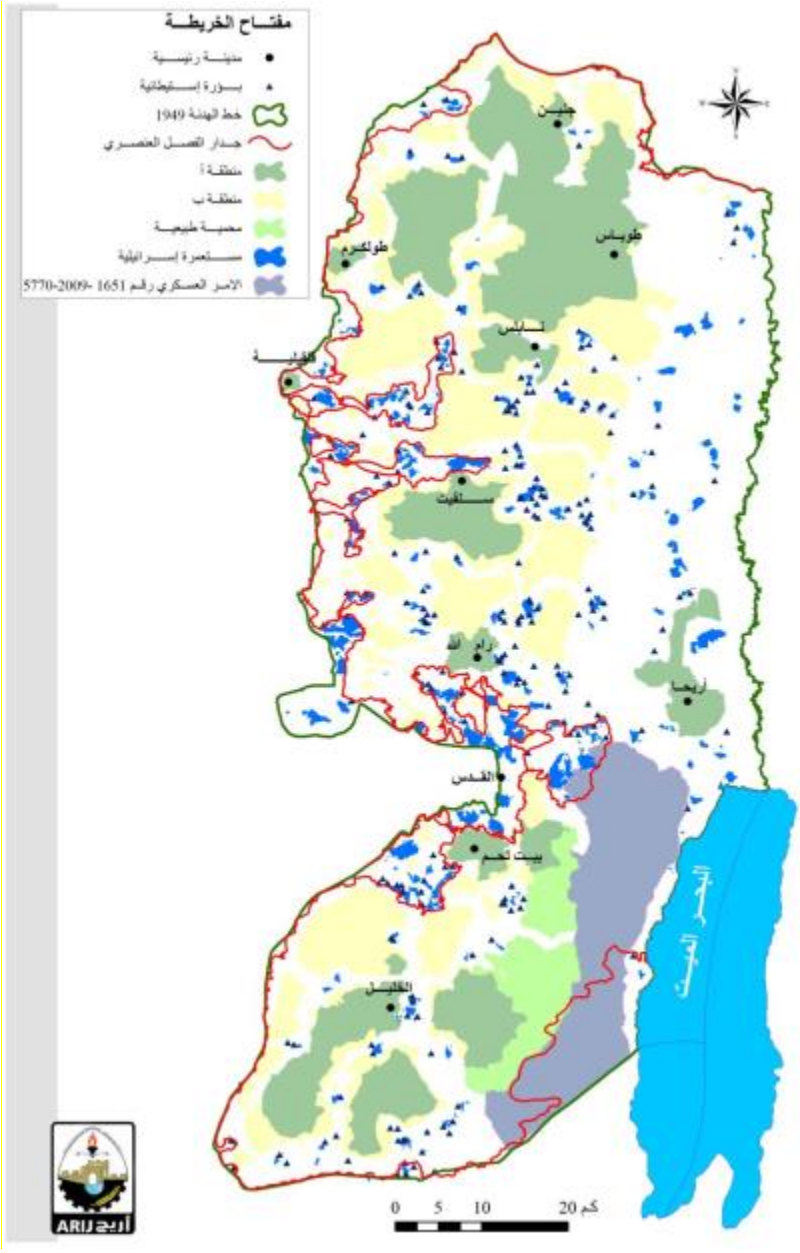

الخارطة رقم (17): (1651 -5770-2009 يهودا والسامرة) 1/99/س (تعديل حدود رقم 6) 2018-5775 (منطقة إطلاق نار 912)

وتكون بهذا الامر العسكري الصادر مؤخرا، قد اعلنت اسرائيل عن ابقاء أكثر من 400,000 دونم من اراضي الضفة الغربية ضمن تصنيف اراضي عسكرية مغلقة وايضا اعلانها منطقة اطلاق نار رقم 912، حيث كما ذكر سابق، اجزاء من الاراضي المعلنة "اراضي عسكرية مغلقة ومنطقة اطلاق نار 912" تقع ضمن حدود محافظة الخليل، حيث تصل هذه المساحة الى 80,804 دونم. بالإضافة الى منطقة اطلاق النار رقم 912 (والتي هي مصنفة اراضي عسكرية مغلقة ايضا)، اعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في العام 1977، عن منطقة اطلاق النار رقم 918، والتي تقع الى الجنوب من محافظة الخليل وتبلغ مساحتها 32,712 دونم. وبهذا تكون الاراضي المصنفة "منطقة اطلاق نار" في محافظة الخليل تصل مساحتها الى 113,516 دونم (أي ما نسبته 11.3% من المساحة الكلية لمحافظة الخليل) وهي تشمل منطقة "اطلاق النار رقم 912 و918. ومن الجدير ذكره، بان مناطق اطلاق النار هي المناطق التي تستخدمها قوات جيش الاحتلال الاسرائيلي لإجراء التدريبات العسكرية والتي يستخدم فيها الذخائر الحية.

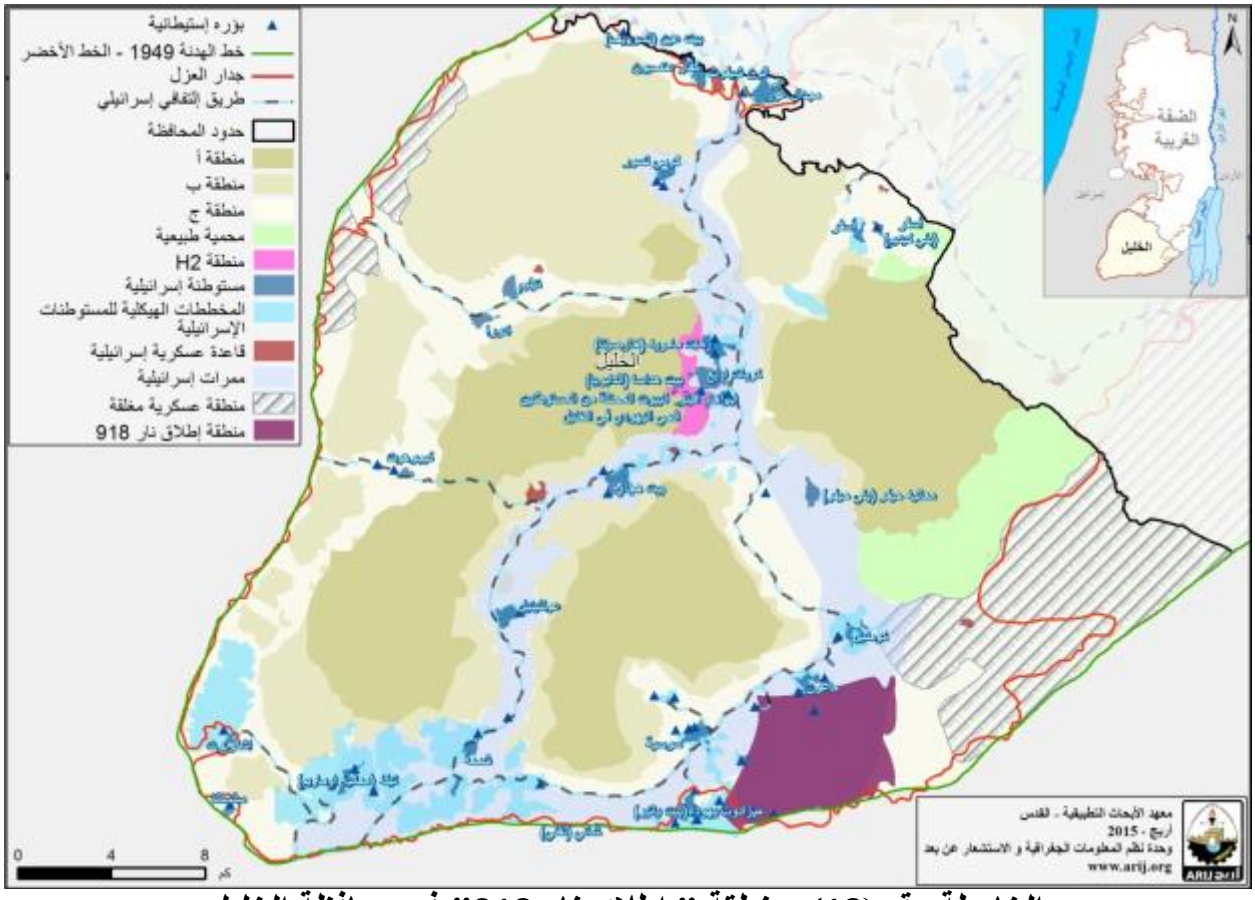

الخارطة رقم (18): منطقة " اطلاق نار 918" في محافظة الخليل

8- "الممرات الاستيطانية" الرابطة في محافظة الخليل

عقب اعلان اسرائيل عن بناء جدار العزل العنصري في العام 2002 على أراضي الضفة الغربية المحتلة والتي من خلالها ستضم اسرائيل 107 مستوطنة اسرائيلية الى حدودها بالإضافة الى 60 بؤرة استيطانية، وفرض سيطرتها على المنطقة الشرقية من الضفة الغربية (منطقة غور الاردن والبحر الميت) (التي أصبحت تعرف اليوم بمنطقة العزل الشرقية)، والتي تشمل 38 مستوطنة اسرائيلية و32 بؤرة استيطانية، تحاول اسرائيل فرض سيطرتها على المستوطنات الاسرائيلية الواقعة في منطقة الممرات الاسرائيلية حتى تتمكن، قبيل الوصول الى اتفاق تسوية مع الفلسطينيين في المستقبل، من ضم اكبر عدد ممكن من المستوطنات والبؤر الاستيطانية الى حدودها والتي بمجموعها (منطقة الممرات ومنطقة العزل الشرقية والغربية) تحوي ما يزيد عن 84% من التعداد السكاني للمستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية، لتفاوض بعد ذلك على اخلاء عدد لا يذكر من المستوطنات الاسرائيلية والمستوطنين بعد ان كانت قد نفذت مخططات العزل والسيطرة، متجاهلة الاثر السلبي التي تفرضه تلك المخططات على المجتمع الفلسطيني برمته. ويبدو ان المخططات الاسرائيلية لا تتوقف عند انتزاع 13% من مساحة الضفة الغربية على طول الاجزاء الغربية منها من خلال بناء جدار العزل العنصري، وعزل 29٪ (1664 كم مربع) من الجهة الشرقية للضفة الغربية (منطقة غور الاردن)، بل تتغلغل اكثر في المنطقة المتبقية من الضفة الغربية لتخلق تواصل جغرافي بين هاتين المنطقتين (منطقة العزل الشرقية والغربية)، في نفس الوقت تحويل الضفة الغربية الى معازل غير متصلة جغرافيا وهي المعزل الشمالي ويشمل المحافظات الفلسطينية الاربع جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية، والمعزل الوسط ويشمل محافظتي رام الله وأريحا والمعزل الجنوبي الذي يشمل محافظات بيت لحم والخليل. أما القدس الشرقية ، فان المخططات الإسرائيلية لم تدرجها في أي من المعازل السابق ذكرها اذ تتعامل معها إسرائيل على انفراد لأسباب إقليمية وسياسية.

كما ان المستوطنات الإسرائيلية المتواجدة في منطقة الممرات الاسرائيلية هي تلك المستوطنات التي تعتزم اسرائيل الابقاء عليها لتقويض أي اتفاق للسلام مع الفلسطينيين. حتى وان كان لإسرائيل نية بإخلاء المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، إلا أنها لن تشمل المستوطنات الاسرائيلية الواقعة في الممرات الاسرائيلية حيث أن هذه الممرات تتيح لإسرائيل الفرصة للحفاظ على الوصول إلى منطقة غور الأردن حيث المستوطنات الإسرائيلية ال 38 (السكان +13000) من جهة، واحكام السيطرة على حدودها مع الاردن المعترف بها دوليا ضد أي سيناريو "تسلل" او "هجوم" من جهة اخرى. كما انه سوف يصبح للمستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات الاسرائيلية الواقعة في منطقة الممرات إمكانية الوصول الآمن والمباشر مع اسرائيل. و الأهم من ذلك، إن وجود المستوطنات والبؤر الاستيطانية الاسرائيلية في هذه الممرات سوف يبقي المشروع الاستعماري الاسرائيلي على قيد الحياة الامر الذي سوف يعمل على تقويض الطموح الفلسطيني لدولة فلسطينية متصلة جغرافيا، دولة مستقلة خاصة بهم. والجدير بالذكر أنه خلال سنوات الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، تم بناء 31 مستوطنة اسرائيلية في منطقة الممرات الاسرائيلية هذا بالإضافة الى اقامة ما يقارب 100 بؤرة استيطانية التي من شأنها ان تعزز من الوجود الاسرائيلي في المنطقة والسيطرة عليها حتى لا يتم التنازل عنها في أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين.

وفي محافظة الخليل بشكل خاص، يخضع ما مساحته 180,551 دونما (180.5 كم مربع) من أراضي محافظة الخليل لما تُعرَفه اسرائيل على انه منطقة "ممرات اسرائيلية"، أي ما نسبته 18.1% من اجمالي مساحة محافظة الخليل ويحتلها عددا من المستوطنات الكبرى المقامة على اراضي محافظة الخليل، منها كرمي تسور، كريات اربع، ماعون، سوسيا، كرمئيل، خارصينا، شيمعا، وغيرها من المستوطنات، بالإضافة الى احتواء منطقة الممرات الاستيطانية على عدد من البؤر الاستيطانية وشبكة من الطرق الالتفافية الاسرائيلية. ومن الجدير ذكره بان منطقة الممرات في محافظة الخليل يطلق عليها ايضا "تجمع كريات اربع الاستيطاني" (لمزيد من المعلومات عن هذه التجمع تابعة قسم النشاطات الاستيطانية في محافظة الخليل) خارطة رقم (19) توضح منطقة الممرات الاستيطانية الرابطة في محافظة الخليل

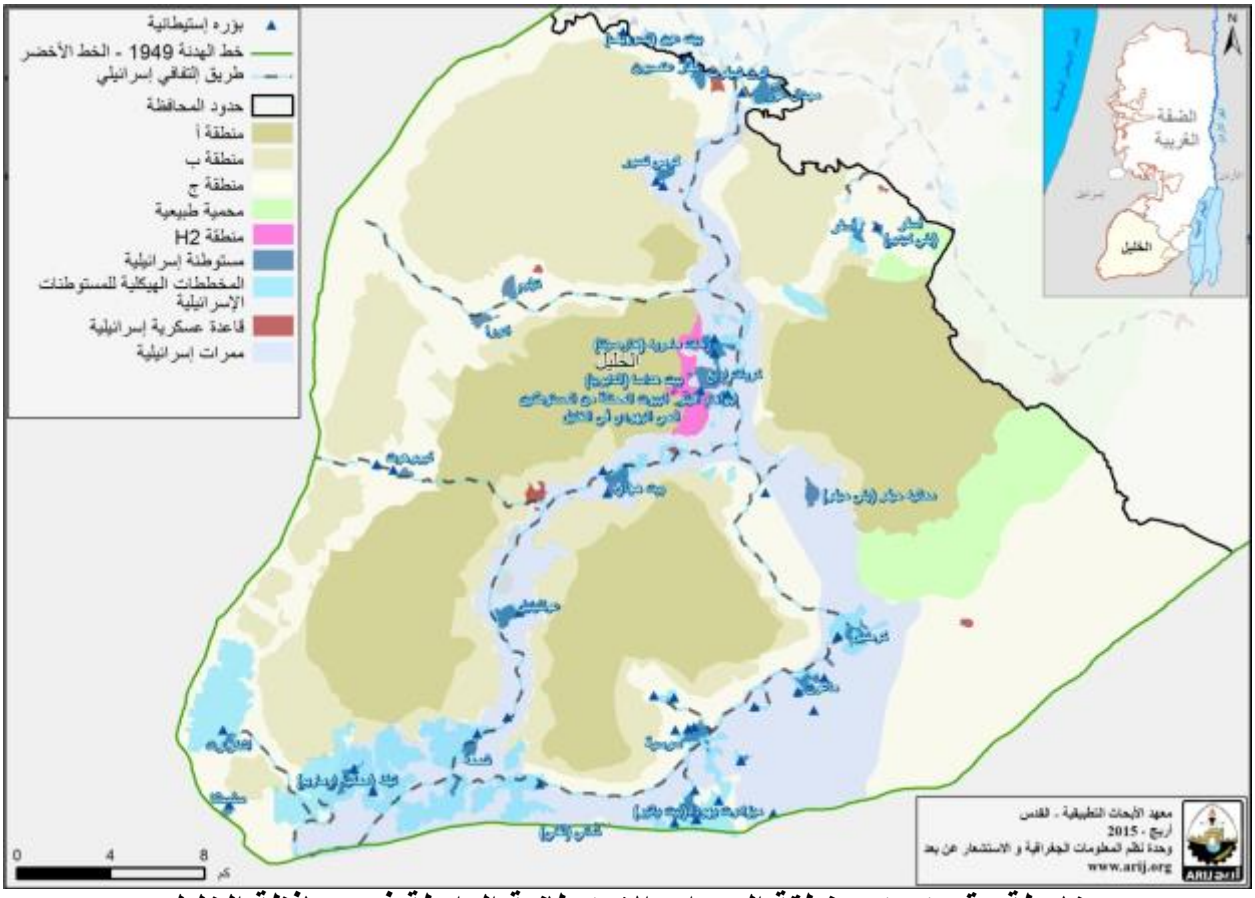

خارطة رقم (19): منطقة الممرات الاستيطانية الرابطة في محافظة الخليل

9- محافظة الخليل ومخطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي

بدأت سلطات الاحتلال في شهر حزيران من العام 2002 بتنفيذ سياسة الفصل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال بناء جدار الضم والتوسع و إيجاد منطقة عزل في

الجزء الغربي من الضفة الغربية، تمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة ، وعازلة التجمعات الفلسطينية إلى جيوب (جيتوهات، كانتونات)، ومقوضه للتواصل الجغرافي بين القرى و المدن الفلسطينية، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية .

وفي محاولة لإضفاء شرعية على مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية وبالرغم من صدور القرار الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في التاسع من شهر تموز من العام 2004، فقد أقدمت إسرائيل على إجراء تعديلات طفيفة على مسار الجدار في الضفة الغربية بدلا من أن تلتزم بتفكيك ما تم بناؤه وتعويض المتضررين منه بحسب ما جاء في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. وكان التعديل الأخير على مسار الجدار الفاصل الذي اعلن عه في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007 وتم نشره على الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الإسرائيلية ، حيث تركزت التعديلات الجديدة على مسار الجدار في مناطق أثارت مُعضلات جغرافية لمسار الجدار في الضفة الغربية حيث ارتكزت على حل مشاكل اعتبرت عثرة أمام سعي إسرائيل الاستمرار في بناء الجدار. هذا وقد أجريت عدة تعديلات على مسار الجدار في الضفة الغربية منذ البدء في بنائه.

وفي محافظة الخليل، يبلغ طول جدار العزل العنصري بحسب ما جاء في اخر تعديل اسرائيلي لمسار الجدار في شهر نيسان من العام 2007، 111 كيلومترا ما بين قائم ومخطط لبنائه وسوف يقتطع الجزء الغربي والجنوبي الغربي من المحافظة ليضعها في معزل عن أصحابها، ويأتي على أراضي كل من صوريف واذنا وبيت عوا وسكة وبيت مرسم والرماضين. هذه بالإضافة الى ضم جزءا من المنطقة الشرقية لمحافظة الخليل لتصبح ضمن المنطقة التي ستضمها اسرائيل بشكل احادي الجانب لحدودها المستقبلية. انظر الجدول رقم (9) والخارطة رقم (20)

الجدول رقم (9): مراحل بناء جدار العزل العنصري الاسرائيلي على اراضي محافظة الخليل

مراحل بناء جدار العزل العنصري	طول الجدار (كم)
جدار قائم (ما بين اسمنتي وسياج)	64
جدار مخطط له	47
المجموع	**111**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2018

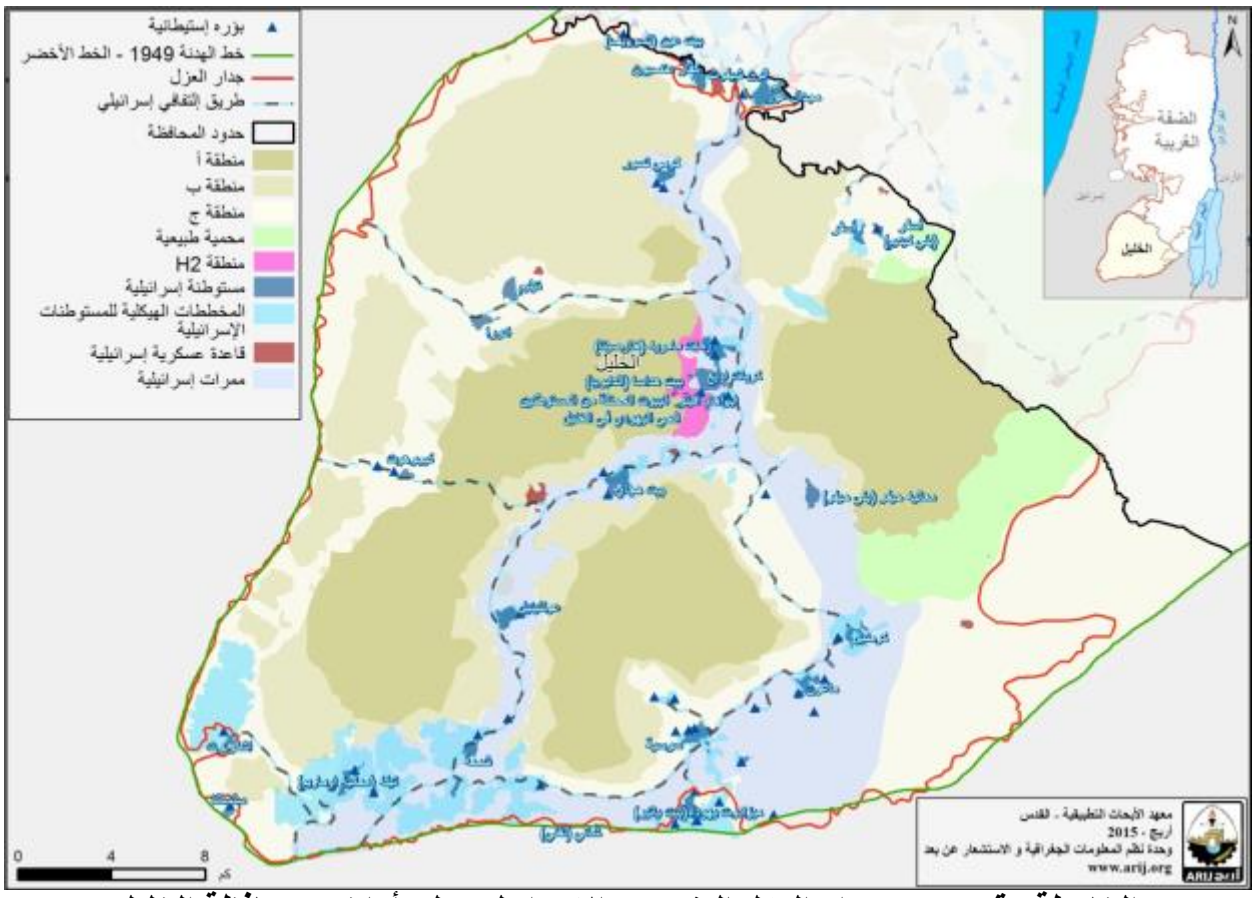

الخارطة رقم (20): جدار العزل العنصري الاسرائيلي على أراضي محافظة الخليل

هذا وعند الانتهاء من بناء جدار العزل العنصري في محافظة الخليل، سيعمل جدار العزل العنصري على عزل ما مساحته 73,594 دونما (73.5 كيلومتر مربع)، 7.3 % من مساحة المحافظة الكلية، الأمر الذي سيؤثر سلبا على التجمعات الفلسطينية من جميع النواحي. سواء على صعيد الدخول إلى هذه الأراضي المعزولة بغض النظر عن نوعها زراعية كانت أم مفتوحة، حيث يُسمح فقط لأصحاب الاراضي الفلسطينيين القادرين على إثبات ملكيتهم للأراضي لدى السلطات الإسرائيلية (كالإدارة المدنية الإسرائيلية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي) حيث يتم إصدار التصاريح لأصحاب الأراضي (عادة الاكبر سنا في العائلة) التي تندرج أسماؤهم في صكوك الملكية العقارية. والجدير بالذكر أن الإدارة المدنية الإسرائيلية تقوم بإصدار هذه التصاريح من موسم إلى آخر، الأمر الذي يصعب على أصحاب الأراضي الاعتناء بأراضيهم الزراعية بأنفسهم خصوصا وأن هذه التصاريح لا تشمل الأيدي العاملة أو المعدات اللازمة والكاملة لفلاحة الأرض. الجدول رقم (10)، يبين تصنيفات استعمالات الأراضي/ والغطاء النباتي للأراضي المعزولة خلف جدار العزل العنصري في محافظة الخليل.

الجدول رقم 10: يوضح استخدامات الاراضي /الغطاء النباتي للأراضي المعزولة خلف جدار العزل العنصري في محافظة الخليل

استخدامات الأراضي والغطاء النباتي لمحافظة الخليل / خلف الجدار	المساحة (الدونم)
أراضي صالحة للزراعة	3663
غابات	3587
زراعات متنوعة	298
مناطق صناعية وتجارية	172
محاجر وحفريات	33
أراضي مفتوحة	8886
أشجار	2036
بيوت بلاستيكية	18
أعشاب وشجيرات رعوية	529
مراعي	50276
قواعد عسكرية إسرائيلية	372
بؤر استيطانية	35
مستوطنات إسرائيلية	2809
مناطق عمرانية فلسطينية	3
مسار الجدار	877
المجموع	**73594**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2018	

ومنذ ظهور مخطط جدار العزل العنصري عام 2002، عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى تعديل مسار جدار العزل العنصري، وقد تأثرت محافظة الخليل بشكل خاص، بهذه التعديلات التي أجريت على مسار الجدار منذ البدء في بنائه، انظر الجدول رقم (11) الذي يوضح مشاريع التعديل على مسار الجدار منذ إعلان إسرائيل عن بناءه في محافظة الخليل الى يومنا هذا .

الجدول رقم (11): مشاريع التعديل على مسار جدار العزل العنصري في محافظة الخليل	
التاريخ	**طول الجدار**
2002	91
2006	72
2007	108
الوضع الحالي للجدار	111
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2018	

تجدر الاشارة الى أن التعديلات على مسار جدار العزل العنصري هدفت بالأساس لخدمة المستوطنات الإسرائيلية والعمل على ضم اكبر عدد منها واستيعابها بصرف النظر عما يُحدث ذلك من أثر سلبي على حياة الفلسطينيين المعيشية والنفسية والاقتصادية فضلاً عن كونها خروقات فاضحة لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية بحسب القوانين و الأعراف الدولية.

9.1- الآثار السلبية المترتبة على بناء جدار العزل العنصري في محافظة الخليل

كان لبناء جدار العزل العنصري أثر سلبي ومدمر على القطاعات المختلفة في محافظة الخليل اهمها القطاع الزراعي والتنوع الحيوي هذا بالإضافة الى ما يسببه الجدار حتى الوقت الحاضر من تقطيع لأوصال المحافظة جغرافيا وعزل التجمعات الفلسطينية وتقويض الوضع الاقتصادي في المحافظة. فيما يلي عرض لأهم ما سببه الجدار على كل من القطاع الزراعي والاقتصادي والتنوع الحيوي:

- **أثر جدار العزل العنصري على القطاع الزراعي**

يشكل جدار العزل العنصري خطرا على القطاع الزراعي في محافظة الخليل ويهدد جزء لا يستهان به من سلة الغذاء وذلك لما سيعزل من الاراضي الزراعية والاشجار المثمرة في المحافظة عند استكمال بناؤه في المنطقة الغربية. وتبلغ مساحة الاراضي الزراعية التي سيعزلها الجدار حال الانتهاء من بناؤه في المحافظة 6,544 دونما في منطقة العزل الغربية، ما نسبته 1.7% من المساحة الكلية للأراضي الزراعية في محافظة الخليل والبالغة 376,657 دونما (376.6 كم مربع) حيث ستصبح معزولة عن اصحابها الفلسطينيين في المحافظة و لن يتمكنوا من الوصول اليها الا بتصريح خاص صادر عن الادارة المدنية الاسرائيلية في محافظة الخليل.

- **أثر جدار العزل العنصري على التنوع الحيوي**

فبالإضافة الى الاثر الكبير الذي سيخلفه جدار العزل العنصري على القطاع الزراعي في محافظة الخليل حال الانتهاء من بناؤه، سيؤثر سلبيا وبشكل كبير على المصادر الطبيعية والتنوع الحيوي في المناطق البيئية المختلفة في المحافظة وذلك لما سيعزل من مساحات شاسعة من الاراضي الطبيعية التي عانت من تناقص مستمر عبر سنوات الاحتلال الاسرائيلي بشكل لا يتناسب مع الزيادة المستمرة في التعداد السكاني في المحافظة وتوسع المساحة العمرانية. كما سيكون لجدار العزل العنصري اثر كبير على الحياه البرية في المحافظة حيث سيخلق حاجز غير طبيعي، مانع لاستمرار الحياه البرية بشكلها الطبيعي في المحافظة.

هذا وسيتسبب الجدار في محافظة الخليل بعزل مساحات شاسعة من الغابات والمناطق المفتوحة حيث تبلغ مساحة أراضي الغابات والمناطق المفتوحة التي سوف يعزلها الجدار حال الانتهاء من بناءه 12,473 دونما، أي ما نسبته 29.5% من المساحة الكلية لمناطق الغابات والمناطق المفتوحة في

محافظة الخليل والبالغة 42,218 دونما . وعليه، سوف يعمل الجدار على تجزأة مناطق الغابات الامر الذي من شأنه أن يعطل التواصل الجغرافي للمناظر الطبيعية في المحافظة وتدفق المياه الطبيعية من الجداول والينابيع، وحركة الكائنات الحية، وأيضا من شأنها أن تهدد الأنواع النباتية التي تنمو بشكل طبيعي في المنطقة. ولذلك، فإن خطة العزل الاسرائيلية سوف تفاقم على المدى البعيد من تدهور الغابات الطبيعية و المزروعات في المنطقة، ويمكن أن يكون لها آثار ضارة محتملة على تأمين الحماية للمناطق المجاورة من الموائل وإدارة النظم الإيكولوجية.

- **أثر جدار العزل العنصري على الواقع السياسي**

عندما شرعت اسرائيل ببناء جدار العزل العنصري في الاراضي الفلسطينية المحتلة في شهر حزيران من العام 2002 بذريعة توفير الامن للإسرائيليين، لم تأخذ بعين الاعتبار الاثار السلبية للجدار على المجتمع الفلسطيني برمته من جميع نواحي الحياة، بل عززت من سيطرتها على الاراضي الفلسطينية بهدف اعادة ترسيم حدودها بما يتناسب ورؤيتها السياسية المستقبلة واستدامة احتلالها للاراضي الفلسطينية. كما ان الذرائع الامنية التي اختلقتها اسرائيل لإقامة الجدار على امتداد الحُدود الغربية للضفة الغربية هي حُجج واهية، حيث أن توفير الأمن "لدولة اسرائيل و مواطنيها" كان دائما حُجة إسرائيل لفرض الحُلول على الجانب الفلسطيني في المفاوضات، والأمن الذي تريد إسرائيل تحقيقه دائما ما يكون على حساب الفلسطينيين وأراضيهم وسيادتهم وحريتهم ومواردهم الطبيعية وتطورهم ومستقبلهم بل وحرمانهم من تحقيق دولتهم المستقبلية ذات السيادة والمتواصلة جغرافيا.

هذا ويعتبر قرار إسرائيل إقامة الجدار على الاراضي الفلسطينية غير مبرر ويهدف إلى ترسيم أحادي الجانب للحدود دون الرجوع إلى الجانب الفلسطيني الأمر الذي يعكس عدم جدية إسرائيل في الوصول إلى حل سياسي دائم ومتفق عليه مع الفلسطينيين من خلال الرغبة الإسرائيلية الواضحة للسيطرة على الاراضي الفلسطينية وعدم التنازل عنها في أي اتفاقية مستقبلية مع الجانب الفلسطيني كما أعلن نتنياهو مرارًا و تكرار.

- **جدار العزل العنصري الاسرائيلي والقانون الدولي**

في التاسع شهر تموز من العام 2004، صدر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي والذي يتعلق بعدم شرعية جدار العزل العنصري الذي قامت اسرائيل ببنائه على امتداد الاراضي الفلسطينية المحتلة والاثار القانونية المترتبة على بنائه. وجاء في الرأي الاستشاري بان الجدار الذي اقامته اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب عدة اطر قانونية دولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وانظمة لاهاي، بالإضافة إلى مختلف معاهدات حقوق الإنسان، وعليه يستوجب إزالته وتفكيكه وتعويض الفلسطينيين المتضررين من بنائه، وبان الادعاءات التي قدمتها اسرائيل لتبرير بناء الجدار غير قانونية وغير منطقية، ولا ترتكز على اي اساس قانوني، (محكمة العدل الدولية، 2004).

إن جدار العزل العنصري الذي أقامته إسرائيل على امتداد الضفة الغربية المحتلة يشكل انتهاكا للعديد من قواعد القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية؛ بما في ذلك الحق في تقرير المصير، والحق في حرية التنقل، والحق في العمل، والحق في العلاج والخدمات الصحية، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي ملائم وحق الوصول إلى الأماكن المقدسة.

لقد جاء قرار محكمة العدل الدولية ليؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والذي حرم منه الفلسطينيون نتيجة الوضع السياسي الراهن. ووفقا لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في العام 2004، فانه لا يمكن استخدام مصطلح 'مخاوف أمنية' كمبرر لانتهاك هذا الحق ومبادئ قانونية دولية أخرى، حيث ترى [محكمة العدل الدولية] "أن إسرائيل لا يمكن أن تعتمد على حق الدفاع عن النفس، أو حالة الضرورة القصوى للحيلولة دون شرعية بناء الجدار، ولذلك ترى المحكمة، أن بناء الجدار والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي".

وأخيرا، فان بناء جدار العزل العنصري هو مخالفة صريحة وواضحة لجميع اتفاقيات السلام الموقعة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وخرق لاتفاقية أوسلو الانتقالية التي تنص على انه " لا يجوز لأي طرف الشروع أو اتخاذ أية خطوة من شأنها تغيير الوضع القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة لحين الوصول لمفاوضات الوضع الدائم " (**المادة الحادية والثلاثين من اتفاقية أوسلو عام 1995**).

10- المعابر الاسرائيلية في محافظة الخليل

ان الحواجز أو المعابر هي أسماء مترادفة لأهداف إسرائيلية تقضي بإحكام السيطرة بأكبر قدر ممكن على حياة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة، وهي مفصل رئيس في خطة جدار العزل الإسرائيلية منذ البداية، حيث سعى الإسرائيليون من خلال الجدار إلى رسم حدود الدولة العبرية بما يتناسب واحتياجاتها العليا. وبدءاً من مسار الجدار وحتى المعابر التي تهدف بالأساس إلى خدمة المصالح الإسرائيلية، فمن خلالها يتسنى للإسرائيليين التحكم بالعبور على طول خط الجدار من شمال الضفة الغربية حتى جنوبها. فخلال الاعوام الخمس العشر الماضية، قتل أكثر من 200 فلسطينيا على المعابر الاسرائيلية، التي نادرا ما كانت تعمل حسب القوانين أو الإجراءات المتبعة، وانما تعمل حسب مزاجية الجنود الإسرائيليين الذين يحرسون هذه المعابر. وفي السياق الفلسطيني، فان مصطلح الفصل العنصري هو مصطلح ذو صلة، اذ أن قوات الاحتلال الاسرائيلي تعمل على التحكم في حركة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال وحصرها في طرق محددة وعبر معابر معينة.

في شهر أيلول من العام 2005 أصدر المسؤول في الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة آنذاك، يائير نفيه ألوف، أمرا عسكريا يحمل اسم (أمر بشأن مناطق مغلقة – يهودا و السامرة (رقم 34) 5727-1967 (نقاط عبور)، 5775 -2005 عن إقامة عشرة معابر رئيسية (نقاط حدود) في الضفة الغربية، بالإضافة إلى 23 نقطة عبور على طول خط جدار العزل العنصري[3] (من الشمال الى الجنوب) لاستبدال الحواجز العسكرية الإسرائيلية القائمة على مداخل المدن والقرى الفلسطينية

[3] **جريدة هآرتس الاسرائيلية اليومية ، 9 أيلول 2005**

بدعوى تخفيف وطأة احتكاك المدنيين الفلسطينيين مع الجنود الإسرائيليين على الحواجز الاسرائيلية . وتشمل هذه المعابر: معبر مزموريا شرقي بيت لحم ومعبر ترقوميا في الخليل ومعبر الجلمة في جنين ومعبر شعار افرايم في طولكرم ومعبر بيتونيا في رام الله ومعبر حسام تصاهوب (معبر بيسان) شمال منطقة الاغوار ومعبر جيلو 300 في بيت لحم ومعبري شعفاط والزعيم شرقي مدينة القدس ومعبر قلنديا في القدس. وكانت اسرائيل قد صنفت خمسة من هذه المعابر التي تنوي اقامتها للأغراض التجارية بهدف السيطرة على الحركة التجارية للفلسطينيين منها معبري ترقوميا والجبعة.

معبر ترقوميا (قائم): يقع معبر ترقوميا غرب مدينة الخليل بالقرب من الخط الأخضر (خط الهدنة للعام 1949). ويعتبر معبر ترقوميا أحد المعابر التي كانت إسرائيل قد أعلنت عن بناءها في الضفة الغربية المحتلة في العام 2005 للسيطرة على تنقلات الفلسطينيين والتجارة الفلسطينية ما بين مختلف المحافظات من جهة وبين الضفة الغربية وإسرائيل من جهة أخرى. أما بخصوص معبر ترقوميا فقد جُهز ليكون معبر تجاري حدودي للبضائع والتجار ما بين إسرائيل والمحافظات الفلسطينية الجنوبية (بيت لحم والخليل) و كذلك نقطة التواصل الحدودية ما بين الضفة الغربية و قطاع غزة في المستقبل.

معبر الجبعة (قائم): سلمت قوات الاحتلال الاسرائيلي في الثاني والعشرين من شهر اب من العام 2005 أهالي قرية الجبعة جنوب غرب مدينة بيت لحم امرا عسكريا يحمل رقم **T/05/158** و يصادر ما مساحته 110 دونما من أراضي قرية الجبعة في محافظة بيت لحم وبلدة صوريف في محافظة الخليل لأجل اقامة معبر الجبعة. وجاء الامر العسكري الاسرائيلي ليستبدل نقطة التفتيش التي كانت قائمة في المنطقة بمعبر تجاري. وبحسب الامر العسكري، يصادر المعبر ما مساحته 43 دونما من أراضي قرية الجبعة و64 دونما من اراضي بلدة صوريف هذا بالإضافة الى 3 دونمات من الاراضي الفلسطينية داخل خط الهدنة للعام 1949 (الخط الاخضر) و التي كانت بالأصل ملكا لأهالي قرية الجبعة.

وكان المسؤول في الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، دافيد مناخيم، قد أصدر في السابع والعشرين من شهر تشرين أول من العام 2014 أمرا عسكريا يحمل اسم (أمر بشأن مناطق مغلقة – يهودا و السامرة (رقم 34) 5727-1967)، تحديث نقاط عبور (تعديل رقم 3)، 5775 - 2014 يقضي بإضافة "نقطة عبور هليا (جبعة)" الى قائمة المعابر الاسرائيلية التي تم الاعلان عنها في العام 2005 من خلال الامر العسكري الاسرائيلي الذي يحمل اسم "أمر بشأن مناطق مغلقة (يهودا والسامرة) (رقم 34) 5727-1967، "إعلان بشأن تعيين نقاط العبور') والذي أُعلن من خلاله عن تعيين عشرة معابر اسرائيلية بين الضفة الغربية المحتلة واسرائيل لفرض مزيد من السيطرة على حركة مرور فلسطينيي الضفة الغربية المحتلة الى اسرائيل وبالعكس ومرور البضائع ايضا .

وفيما يخص الامر العسكري الاسرائيلي " أمر بشأن مناطق مغلقة – يهودا و السامرة (رقم 34) 5727-1967)، تحديث نقاط عبور (تعديل رقم 3)"، فسوف يسمح للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية المحتلة من الانتقال عبر المعبر الى إسرائيل وكذلك الدخول الى الضفة الغربية من إسرائيل، فيما يحظر بموجبه على "الإسرائيليين" الدخول من هذا المعبر إلى الضفة الغربية المحتلة.

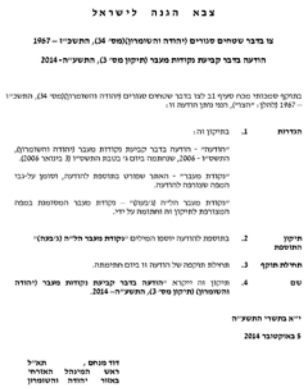

צבא הגנה לישראל

צו בדבר שטחים סגורים (יהודה והשומרון)(מס' 34), התשכ"ז – 1967

הודעה בדבר קביעת נקודות מעבר (תיקון מס' 3), התשע"ה- 2014

בתוקף סמכותי מכוח סעיף 3ב לצו בדבר שטחים סגורים (יהודה והשומרון)(מס' 34), התשכ"ז – 1967 (להלן: "הצו"), הנני נותן הודעה זו:

הגדרות 1. בתיקון זה:

"הודעה" - הודעה בדבר קביעת נקודות מעבר (יהודה והשומרון), התשע"ה - 2006, שנתפרסמה ביום ג' בטבת התשע"ה (3 בינואר 2006);

"נקודת מעבר" - האמור שמופיע בתוספת להודעה, חוסמן על-גבי הכפה שמופנה להודעה;

"נקודת מעבר חל"ת (ג'נעתה)" – נקודת מעבר המוסמנת בתוספת המבוררת לתיקון זה האחוזה על ידי.

תיקון התוספת 2. בתוספת להודעה יוסמן המילים "נקודת מעבר חל"ת (ג'נעתה)"

תחילת תוקף 3. תחילת תוקפה של הודעה זו ביום חתימתה.

שם 4. תיקון זה ייקרא "הודעה בדבר קביעת נקודות מעבר (יהודה והשומרון)(תיקון מס' 3), התשע"ה- 2014.

י"א בתשרי התשע"ה

5 באוקטובר 2014

דוד מנחם
ראש המינהל האזרחי באזור יהודה והשומרון

الصورة رقم (2) و الصورة رقم (3): أمر بشأن مناطق مغلقة – يهودا و السامرة (رقم 34) 1967-5727، اعلان بشأن تعيين نقاط عبور (تعديل رقم 3)، لسنة 2014

تجدر الاشارة الى أن المسؤول في الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، دافيد مناخيم، قد أصدر في الخامس من شهر تشرين أول من العام 2014 أمرا عسكريا يقضي بتحويل السيطرة لعددا من المعابر الاسرائيلية الحدودية التي اقامتها اسرائيل على الحدود مع الضفة الغربية المحتلة لسيطرة دائرة المعابر البرية الاسرائيلية، من ضمنها معبر الجبعة هذا بالإضافة الى كل من معبر ايال غرب مدينة قلقيلية ومعبر جلبوع شمال مدينة جنين ومعبر البقعة في الاغوار ومعبر هشمونائيم شمال مدينة رام الله ومعبر الياهو - قلقيلية) حاجز رقم 109.

وفي الواقع، دأبت إسرائيل وفي مناسبات عدة أن تبرر وتسوق لمشروع المعابر، بزعمها أن بناء هذه المعابر سوف يُسهل حياة الفلسطينيين ويخلق تواصلا داخل المناطق الفلسطينية. فقد حاولت إسرائيل مرارًا وتكرارًا إضفاء الشرعية على المعابر التي تنتهك القوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بحرية التنقل، عن طريق طلبها من البنك الدولي دعم مشروع المعابر، في حين ان البنك الدولي رفض طلب اسرائيل لأن المعابر لا يتم بناؤها على خط الهدنة للعام 1949، المعترف به دوليا، كما أن هذه المعابر تسهل بناء جدار العزل العنصري في الضفة الغربية المحتلة.

ووفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الامم المتحدة **في العام** 1948 ، فان لجميع الناس الحق في التمتع بالكرامة وبحقوقهم المتساوية الثابتة التي هي أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وأن حرية التنقل هي جزء من "حرية الإنسان" (جاغرسكويلد)، وبالتالي فهو واحد من أهم حقوق الإنسان الأساسية. أيضا وتنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "لكل شخص الحق في حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة". (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948).

معبر ميتار (قائم): يقع معبر ميتار في اقصى جنوب مدينة الخليل ومحاذيا للخط الاخضر (خط الهدنة للعام 1949)، بالقرب من مستوطنة ميتار الاسرائيلية الواقعة داخل الخط الاخضر. ويعتبر معبر ميتار احد المعابر الاسرائيلية التي تم الاعلان عنها في العام 2005 من خلال الامر العسكري الاسرائيلي الذي يحمل اسم" أمر بشأن مناطق مغلقة (يهودا والسامرة) (رقم 34) 5727-1967، "إعلان بشأن تعيين نقاط العبور (والذي أُعلن من خلاله عن تعيين عشرة معابر اسرائيلية بين الضفة الغربية المحتلة واسرائيل) لفرض مزيد من السيطرة على حركة مرور فلسطينيي الضفة الغربية المحتلة الى اسرائيل وبالعكس ومرور البضائع ايضا. والمعبر مخصص لمرور الفلسطينيين الى داخل الاراضي المحتلة في العام 1948 (وليس بالعكس) والاسرائيليين القاطنين في المستوطنات الاسرائيلية جنوب الضفة الغربية المحتلة والقادمين من اسرائيل الى داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة ومرور مواد البناء.

نقطة عبور بيت ياتير (قائمة) الاسرائيلية: تقع نقطة عبور بيت ياتير الى الشمال من مستوطنة بيت ياتير (ميزادوت يهودا)، على الاراضي الفلسطينية المحتلة، جنوب مدينة الخليل. وتعمل هذه النقطة العسكرية كمعبر حدودي بكامل شكله، حيث يتم تفتيش كل من يعبره الى جبل الخليل الجنوبية تفتيشاً قاسيا وايضا عند الخروج منه اتجاه اسرائيل. وفي الحاجز ايضا برج مراقبة عالي جدا للمراقبة المكثفة للفلسطينيين الذين يعبرون الحاجز من شرق الحاجز.

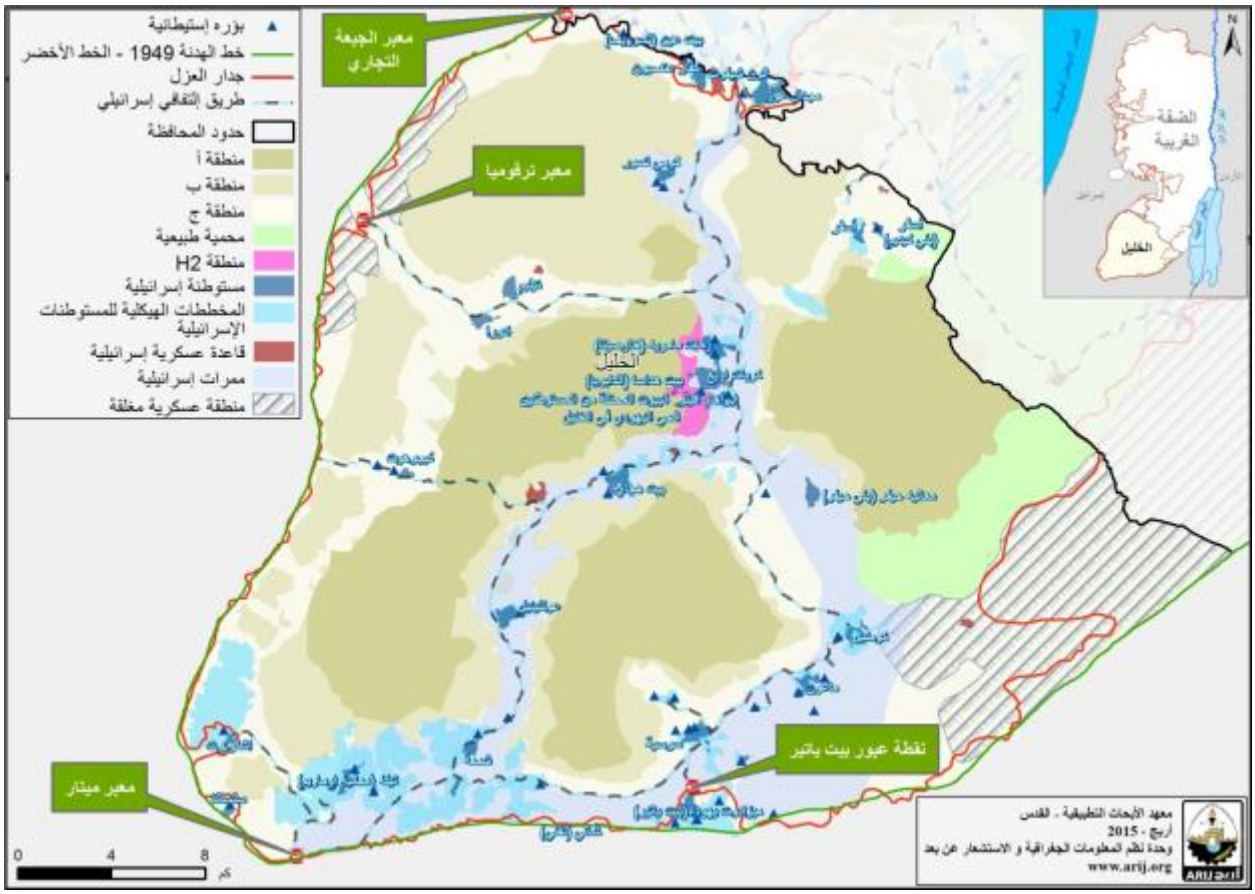

الخارطة رقم (21): المعابر الحدودية الاسرائيلية في محافظة الخليل

11- الحواجز العسكرية الاسرائيلية في محافظة الخليل

لطالما كانت نقاط التفتيش والحواجز العسكرية على الدوام إجراء عاديا لجيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا انه ونتيجة لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أواخر شهر أيلول من العام 2000، زاد جيش الاحتلال الإسرائيلي من عدد حواجز التفتيش إلى مستويات غير مسبوقة، إلى جانب القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني أثناء محاولتهم عبور هذه الحواجز. وتشكل هذه النقاط والحواجز وما يرافقها من إجراءات قيودا مفروضة على عبور وحركة الشعب الفلسطيني. وعلى مدى السنوات الماضية، اتخذ سلوك الجنود الإسرائيليين المتمركزين على هذه الحواجز منحى أبعد من المعاملة المعتادة، حيث تعدتها إلى الأعمال الوحشية والسلوكيات السادية المخططة. وقد ثبت ذلك في العديد من تقارير حقوق الإنسان، والتحقيقات، وشهادات الفلسطينيين من مختلف شرائح المجتمع الذين تعرضوا لأشكال مختلفة من القسوة الإسرائيلية. وقد شملت على الضرب والإذلال والحجز لساعات تحت أشعة الشمس الحارقة أو البرد قبل السماح لهم بعبور تلك الحواجز. وقد كان لسلوك الجنود الإسرائيليين عند نقاط التفتيش تداعيات وتأثيرات مؤلمة على المجتمع الفلسطيني، حيث تسببت في قطع الروابط الاجتماعية، والفصل الاقتصادي بين المناطق، وارتفاع معدلات البطالة، وتعطيل للأنشطة الحياتية اليومية، والهجرة الداخلية. بالإضافة إلى هذا، فقد تأثر بشكل كبير الأطباء، والخدمات الطبية، والمرضى من خلال منع الجنود لهم من عبور نقاط التفتيش في كثير من الأحيان؛ بما في ذلك حالات الطوارئ الطبية. ففي العديد من الحالات اضطر المرضى العبور على الكراسي المتحركة أو على ظهر حيوان (حمار) عندما لم يسمح لسيارات الإسعاف بالعبور، مما تسبب في وفاة العديد من المرضى. وعلاوة على ذلك، فإن الجنود الإسرائيليين عند نقاط التفتيش يفرضون قيودا على مواعيد الحركة في العديد من نقاط التفتيش، وعلى الرغم من أنه ليس من الواضح أن الجيش الإسرائيلي يجيز مثل هذه الأعمال، إلا انه يمثل شيئا واحدا من أعمال وحشية مماثلة مرت دون عقاب.

و لا تختلف محافظة الخليل عن أية محافظة فلسطينية أخرى من حيث الإجراءات الإسرائيلية، حيث أنها مثقلة بجميع أنواع نقاط التفتيش والحواجز الإسرائيلية المستخدمة من قبل الجيش الإسرائيلي لفرض القيود على حرية حركة الفلسطينيين، وخصوصا في البلدة القديمة في مدينة الخليل والتي تشمل: حواجز المكعبات الإسمنتية، السواتر الترابية، نقاط التفتيش المأهولة والخنادق وبوابات حديدية على الطرق الثانوية. هذا ويصل عدد الحواجز العسكرية الاسرائيلية في محافظة الخليل إلى 97 حواجز بحلول العام 2018، هذه الرقم من الحواجز والعوائق الاسرائيلية في محافظة الخليل (97 حاجز) غير مشمولة تلك الحواجز/العوائق التي اقامتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في منطقة H2 في مدينة الخليل، حيث ان هذه المنطقة لوحدها تشمل على 71 حاجز وعائق اسرائيلي. أنظر الجدول رقم (12)، يبين عدد وأنواع الحواجز المختلفة التي وضعها الجيش الإسرائيلي، والتي تستخدم للتحكم وتقييد وحصر حركة الفلسطينيين في محافظة الخليل. الخارطة رقم (22)

الجدول رقم (12): العوائق/ الحواجز الاسرائيلية على اراضي محافظة الخليل	
نوع العائق/حاجز العسكري	**العدد**
حاجز دائم	3
حاجز مؤقت	7
حواجز على الخط الاخضر (خط الهدنة 1949)	2
سواتر ترابية	45
حاجز اسمنتي	13
بوابة حديدية	27
المجموع	**97**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2018	

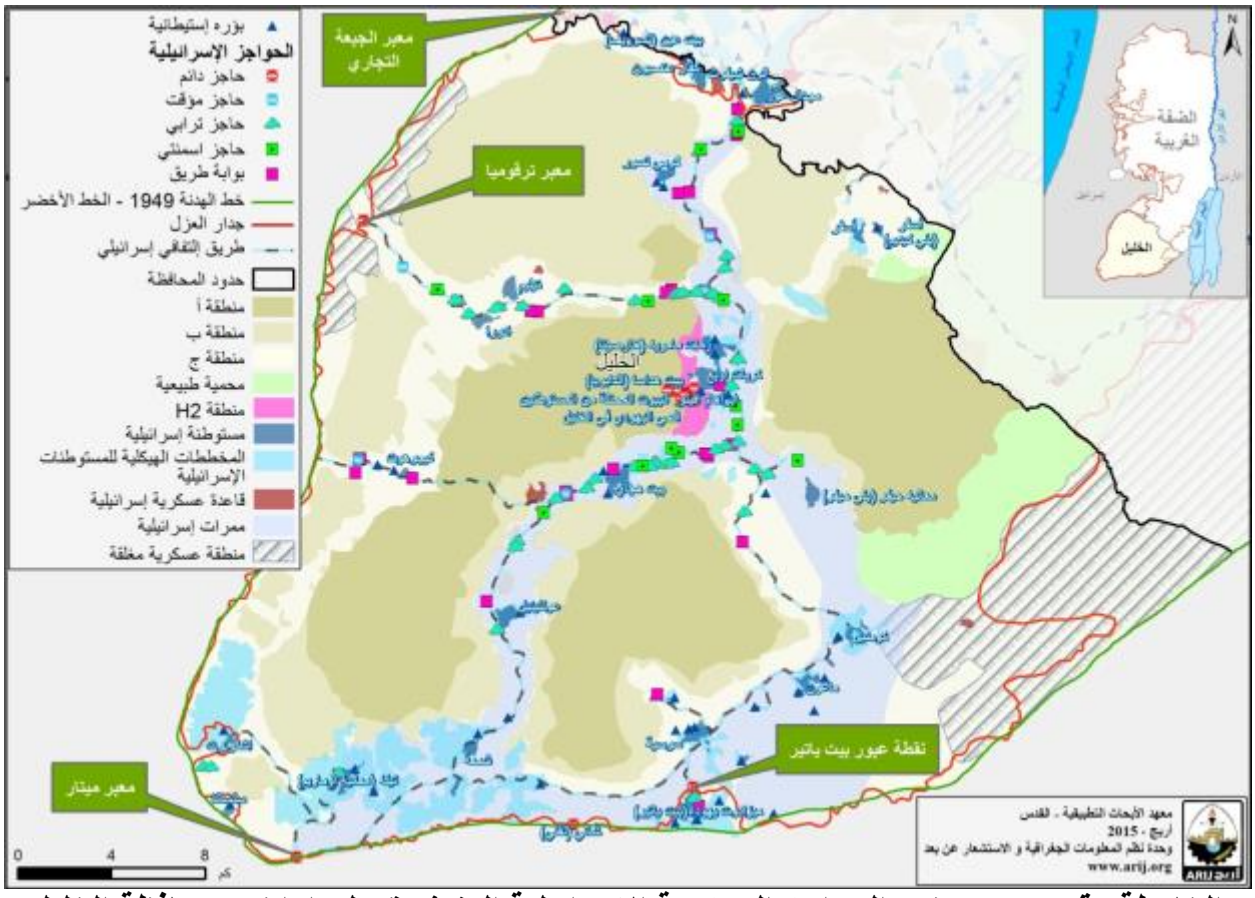

الخارطة رقم (22) توضح الحواجز العسكرية الاسرائيلية المنتشرة على اراضي محافظة الخليل

12- الطرق الالتفافية الإسرائيلية في محافظة الخليل

لم يدخل مصطلح "الطرق الالتفافية" حيز الاستخدام إلا بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين في عام 1993، وهو إشارة إلى الطرق المخصصة للجيش الإسرائيلي واستخدام المستوطنين، على نحو يتجاوز المدن والمجتمعات المحلية الفلسطينية من اجل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي. ومنذ ذلك الحين، كثفت إسرائيل من جهودها لزيادة عدد الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع؛ والتي في النهاية سوف تؤثر على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك تأثيرها سلبا على إنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة.

وبالإضافة إلى البرنامج الاستيطاني الإسرائيلي الذي أطلقته الحكومة الإسرائيلية عقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مفهوم الفصل على أساس إنشاء شبكة من الطرق تعمل على تسهيل بناء المستوطنات الإسرائيلية وحركة المستوطنين الإسرائيليين بين هذه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتلك التي داخل إسرائيل، والتي في نهاية المطاف سوف تعمل على دمج شبكة الطرق الالتفافية داخل الأراضي الفلسطينية والطرق في إسرائيل.

وقد قام الإسرائيليون بشق وبناء هذه الطرق تحت ذريعة "الاحتياجات الأمنية"؛ وهو المصطلح الذي قدم للجيش الإسرائيلي العذر الشرعي لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وهو إجراء ثبتت فاعليته في الماضي، عندما كان الجيش الإسرائيلي يعلن مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة "الاحتياجات الأمنية" لإقامة قاعدة عسكرية، والتي تتحول فيما بعد إلى سيطرة المستوطنين الإسرائيليين الذين بدورهم يقومون بتحويلها إلى منطقة عمرانية (مستوطنة) للعيش فيها. كما عززت إسرائيل من الدور العسكري للمستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية، وسمحت بدورها للجيش بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في الأراضي المحتلة لبناء المستوطنات والطرق الالتفافية؛ كما تحججت إسرائيل أيضا بان الطرق التي تقوم بشقها في الأراضي الفلسطينية سوف تعود بالنفع على السكان المحليين الفلسطينيين الذين سوف يسمح لهم بالسفر عليها.

وعلاوة على ذلك، فان الطرق الإسرائيلية (الطرق الالتفافية) المقامة على الأراضي الفلسطينية المصادرة تسهم إسهاما كبيرا في تحفيز الإسرائيليين على العيش في المستوطنات، وتدفعهم أيضا على اتخاذ زمام المبادرة لبناء المزيد من الطرق على عاتقهم، والتي في وقت لاحق يتم اعتمادها وتبنيها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ليلقي ظلالا من الشرعية على هذه الطرق. ففي الوقت الذي تشكل فيه الطرق الالتفافية حلقة وصل بين المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعمل الطرق الالتفافية أيضا على كبح تنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية، من خلال خلق واقع من عوائق في المناطق المخصصة للتنمية.

وقبل اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول من العام 2000، كان باستطاعة الفلسطينيين السفر على الطرق الالتفافية باستثناء الأوقات التي يعلن فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي حالة "الاستنفار الأمني" حيث يمنع جنود الاحتلال المواطنين الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق، أو يتم إخضاعهم إلى تفتيش امني مكثف قد يدوم لساعات طويلة. ولكن عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر ايلول من العام

2000، أصبح استخدام الفلسطينيين لهذه الطرق شبه معدوم، إلا إذا كان بحوزتهم تصاريح خاصة صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية تسمح لهم بالسفر على تلك الطرق. وفي وقت لاحق، أصبح الجيش الإسرائيلي يطلق على الطرق الالتفافية التي لا يسمح للفلسطينيين باستخدامها بأنها "طرق معقمة"، بمعنى أن هذه الطرق خالية من استخدام الفلسطينيين لها.

واليوم، هناك 135 كم من الطرق في محافظة الخليل تندرج تحت مسمى "الطرق الالتفافية"، وهي إما طرق قائمة أو طرق مخطط لإقامتها، والتي بدورها تمتثل للبرنامج الاستيطاني الإسرائيلي الذي يهدف إلى ربط هذه المستوطنات بعضها ببعض ومع المستوطنات الإسرائيلية داخل إسرائيل {وراء خط الهدنة لعام 1949 (الخط الأخضر) }، وتسهيل حركة مرور المستوطنين. ويمنع الفلسطينيون حاليا من استخدام شبكة الطرق الالتفافية من خلال الحواجز العسكرية التي يقيمها جنود الاحتلال الإسرائيلي على مداخل هذه الطرق والتي تتمثل بالكتل الإسمنتية، والخنادق، والأسلاك الشائكة، والبوابات الحديدية ويأتي كل ذلك تحت ذريعة الأغراض العسكرية و/ أو الضرورات الأمنية.

كما أن شق الطرق الالتفافية يتطلب مصادرة المزيد من الأراضي لصالح المنطقة العازلة (ارتداد الطريق) والتي تمتد على طول الطريق بعرض 75متراعلى كل جانب من جوانب الطريق، مما تسبب ولا يزال يتسبب في دمار هائل للأراضي في محافظة الخليل. **أنظر الخارطة رقم (23)**

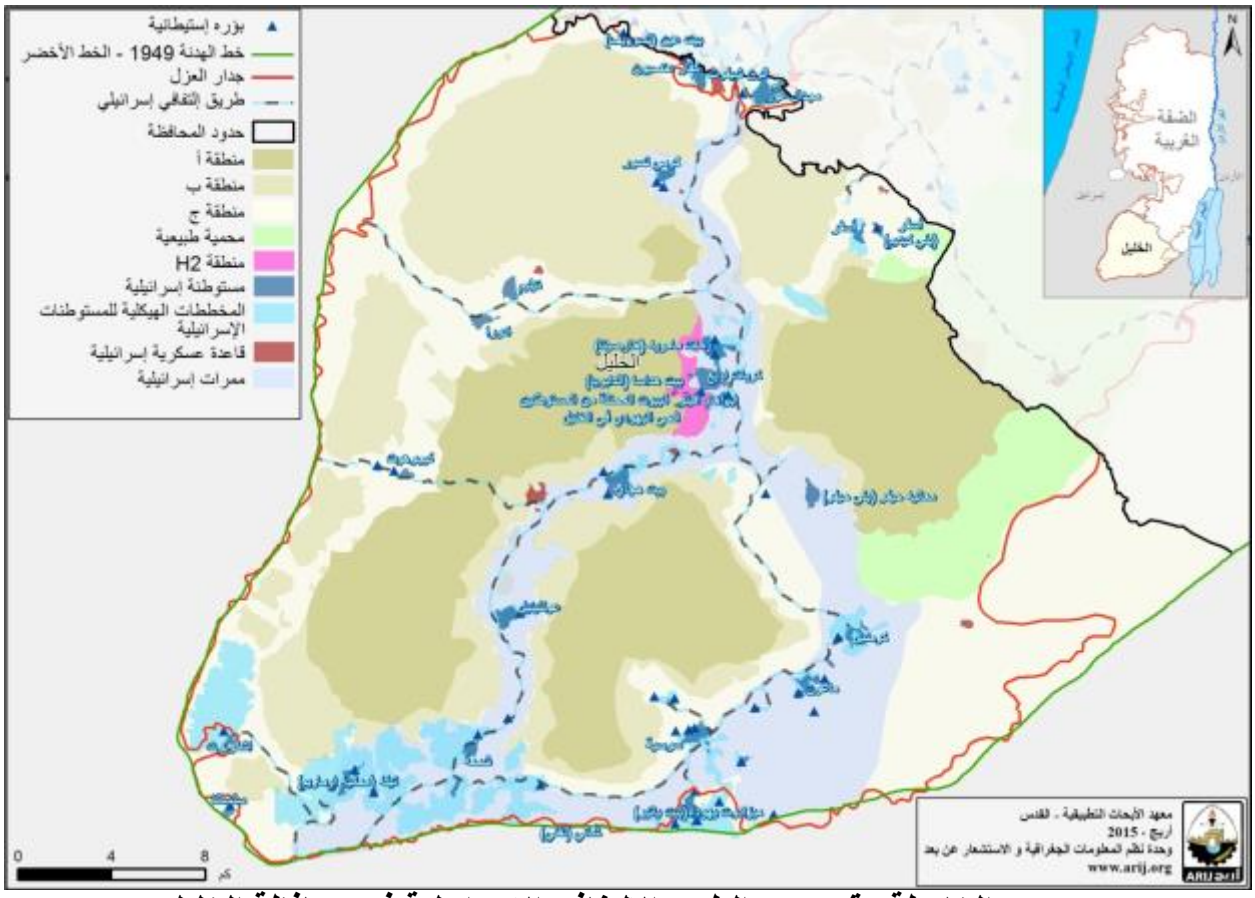

الخارطة رقم (23) الطرق الالتفافي الاسرائيلية في محافظة الخليل

- **حالة دراسية: طريق استيطاني اسرائيلي بين الحرم الابراهيمي والمستوطنات الإسرائيلية في البلدة القديمة في الخليل**

في السابع من شهر نيسان من العام 2011، أعلن وزير النقل والمواصلات الاسرائيلي انذاك، يسرائيل كاتس، في زيارة له لمستوطنة كريات اربع في قلب محافظة الخليل لإطلاق المرحلة الأولى من مشروع استعماري جديد لشق طريق استيطاني جديد يربط بين مستوطنة كريات أربع والحرم الإبراهيمي. ويمر الطريق الاستيطاني من اراضي التجمعات السكانية الفلسطينية في الخليل: "وادي النصارى وحي جابر في البلدة القديمة في الخليل. ويتطلب شق مثل هذا الطريق هدم عشرات المنازل والمباني الفلسطينية في المنطقة المستهدفة. وجاءت هذه الخطوة الاستيطانية الإسرائيلية نتيجة لضغط من المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في مستوطنة كريات أربع من أجل تقصير المسافة التي يسلكها المستوطنون القاطنون في مستوطنة كريات أربع للوصول الى الحرم الإبراهيمي. ويتكون المشروع من 3 مراحل، بتكلفة إجمالية قدرها 25 مليون شيكل (7.2 مليون دولار أمريكي). الخارطة رقم (24)

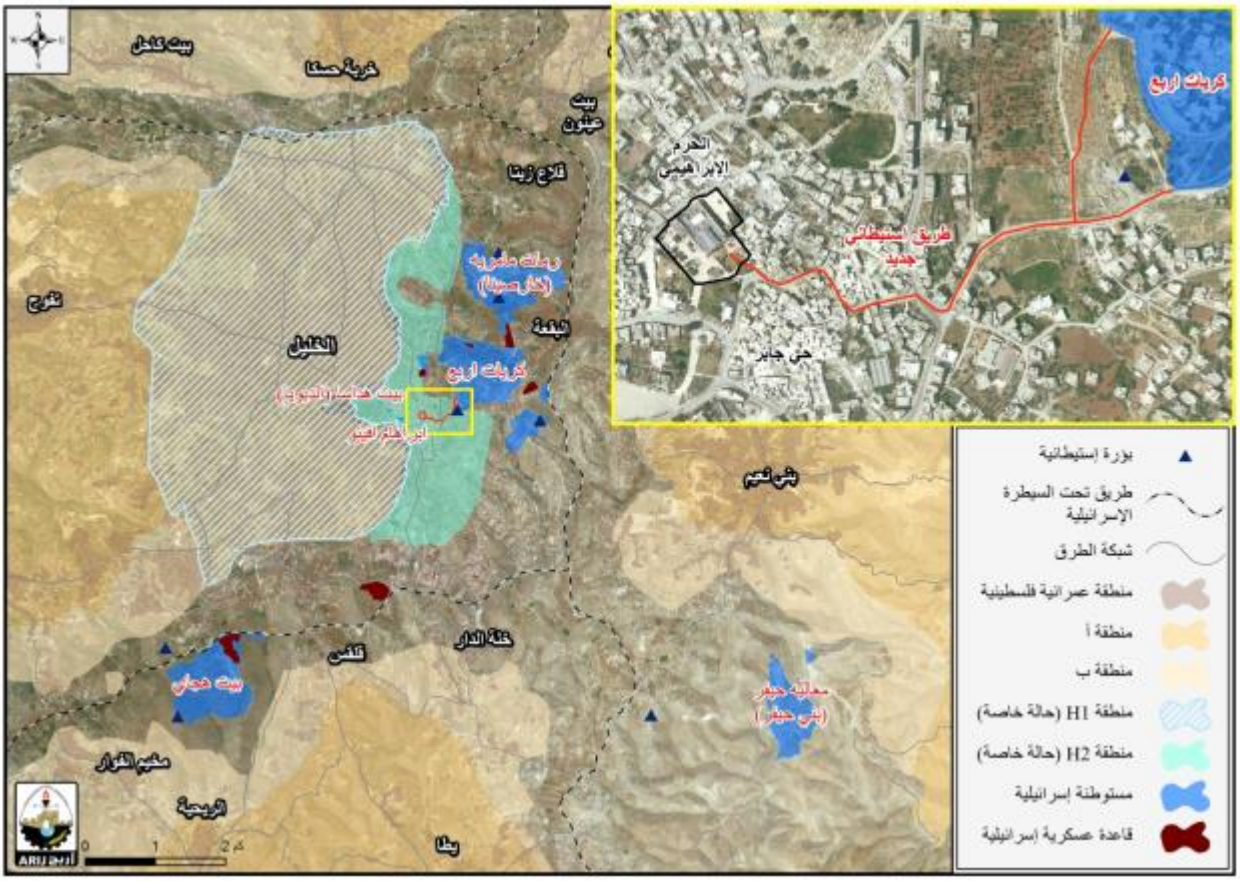

الخارطة رقم (24): مخطط الطريق الاستيطاني الاسرائيلي

13- الاوامر العسكرية الاسرائيلية في محافظة الخليل

لقد حاولت إسرائيل مرارا و تكرارا الهروب من مكانتها كدولة محتلة للأراضي الفلسطينية من خلال محاولاتها تبرير وجودها بوصفها الإداري في الأراضي المحتلة. و لهذا السبب لجأت إسرائيل و منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 إلى اصدار الأوامر العسكرية لشرعنة أعمالها الاستيطانية باستخدام مبرراتها الشهيرة "الاغراض العسكرية" و"الضرورات الامنية". وفي أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، أصدرت إسرائيل الاف الأوامر العسكرية لمصادرة مساحات شاسعة من الاراضي الفلسطينية للأغراض العسكرية المختلفة وذلك لتعزيز سيطرتها على الأراضي بدءا من بناء المستوطنات وتوسيع المستوطنات القائمة وشق الطرق الالتفافية واقامة القواعد العسكرية وغيرها من الانتهاكات، هذا بالإضافة الى بناء جدار العزل العنصري. ففي محافظة الخليل، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد عن 700 أمر عسكري لتنفيذ مخططاته الاستيطانية، و كثير من هذه الاوامر لم تكن متاحة للعامة، ولكن تلك المتوفرة حتى هذا اليوم تظهر في الجدول رقم (13):-

الجدول رقم (13): الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في محافظة الخليل

الرقم	نوع الامر العسكري	العدد
1	البناء الغير مرخص	541
2	كاميرات مراقبة	7
3	منطقة عسكرية مغلقة	24
4	معسكر اسرائيلي	2
5	برج مراقبة	12
6	استعمالات عسكرية	32
7	شق طريق التفافي	21
8	أوامر اخلاء واعلان "اراضي دولة"	72
9	بناء جدار واقامة بوابات على الجدار	29
المجموع		**740**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2018

مُلخص

على الرغم من الشجب والاستنكار الدولي ، فإن إسرائيل ماضية ، ومن جانب واحد، في نشاطاتها الاستيطانية في محافظة الخليل بهدف السيطرة على أكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية.

حيث تعرضت المحافظة منذ احتلالها عام 1967 الى هجمة اسرائيلية شرسة على كل ما هو فلسطيني فيها. حيث عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على مصادرة الاراضي الفلسطينية لصالح اهدافها الاستعمارية المتمثلة؛ ببناء المستوطنات الاسرائيلية، بناء جدار العزل العنصري، تشييد الطرق

الالتفافية لخدمة المستوطنين الاسرائيليين، بناء القواعد العسكرية، والسماح للمستوطنين بإنشاء البؤر الاستيطانية. كما تسعى سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى تضيق الخناق على الفلسطينيين اينما وجدوا، لدفعهم الى الرحيل عن المناطق التي تشكل هدفا استراتيجيا للكيان الاستعماري الاسرائيلي.

ان النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية الاحادية الجانب في محافظة الخليل تعتبر ناقضة للتعهدات الاسرائيلية تجاه الاتفاقيات الموقعة اضافة الى كونها اعمالا عدائية ضد الشعب الفلسطيني. كما أن بناء جدار العزل العنصري الإسرائيلي على أراضي المحافظة يهدد التنمية والاستدامة في المحافظة و يشكل تهديدا على السكان فيها كما هو الحال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة و الذي لا يقتصر فقط على حرمان الفلسطينيين من الأراضي الزراعية والمراعي الخضراء، بل أيضا يضع حواجز مادية في وجه نموها الطبيعي.